المملكة المغربية
هيئة الإنصاف والمصالحة

التقرير الختامي

الكتاب الخامس

نظام سير العمل وأنشطة الهيئة

لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة

الكتاب الخامس

التقرير الختامي

نظام سير العمل وأنشطة الهيئة

لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة

المحتويات

الفصل الأول: تنظيم سير عمل وإدارة الهيئة 9

أولا: التظيم الداخلي لسير عمل للهيئة 11

1. الرئيس 12

2. فرق العمل واللجان الخاصة 12

1.2. فرق العمل 12

2.2. اللجان الخاصة 13

3.2. لجنة التنسيق 13

3. اجتماعات الهيئة وفرق عملها 14

1.3. اجتماعات الهيئة 14

1.1.3. الاجتماعات العامة 14

أ- الاجتماعات العامة الأولية 14

ب- الاجتماعات العامة الدورية 16

2.1.3. الاجتماعات الخاصة 18

2.3. اجتماعات فرق العمل 19

أ- فريق العمل المكلف بالتحريات 19

ب- فريق العمل المكلف بجبر الأضرار 19

ج- فريق العمل المكلف بالدراسات والأبحاث 20

3.3. اجتماعات لجنة التنسيق 20

ثانيا- إدارة الهيئة 20

الهيكلة الإدارية 21

2. الموارد البشرية للهيئة 30

الفصل الثاني: خطة العمل وأنشطة الهيئة 35

أولا- المنطلقـات الأساسيـة 37

ثانيا- الأهداف الإستراتيجية 49

ثالثا- خطة العمل والاختصاص الزمني للهيئة 43

رابعا- المحاور الرئيسية للأنشطة ودلالاتها 43

1. التحريات 44

2. جبر الأضرار 44

3. ضمانات المستقبل 45

4. حفظ الذاكرة 45

خامسا- التعاون والشراكات لتنفيذ خطة العمل 46

1. مع الضحايا 47

1.1. منظور الهيئة لتكريم الضحايا من خلال جلسات الاستماع العمومية 47

2.1. معطيات إحصائية أساسية حول جلسات الاستماع العمومية 48

2. مع المجتمع المدني 50

3. السلطات العمومية 51

4. الطبقة السياسية والتنظيمات النقابية 52

5. الجامعات ومراكز البحث العلمي 53

6. المراكز والهيئات ذات الخبرة الدولية 55

سادسا - جداول تعريفية بأهم التظاهرات العمومية للهيئة 56
سابعا - الاحتياطات المتخذة في تنفيذ الخطة 65
ثامنا - مراحل تنفيذ خطة العمل 65

الفصل الثالث : نظام التوثيق والمعلومات 71
أولا: التوثيق والأرشفة 73
1. **الهيكلة التنظيمية لوحدة التوثيق والأرشفة** 73
1.1. مصلحة تدبير الملفات 73
2.1. مصلحة التوثيق والمعلومات 74
3.1. خلية الأرشيف السمعي البصري 74
2. **طرق العمل والمهام المنجزة** 74
1.2. مصلحة تدبير الملفات 74
2.2. مصلحة التوثيق و المعلومات 80
3.2. خلية الأرشيف السمعي البصري 80
4.2. أرشيف الصور 81
3. **ترتيب الهيئة قبل نهاية ولايتها** 82
1.3. على مستوى تدبير الملفات 82
2.3. على مستوى التوثيق والمعلومات 83
ثانيا- نظام المعلومات 83
1. **أهداف نظام المعلومات ومهام الوحدة** 84
1.1. وظائف نظام المعلومات 85
2.1. أهداف نظام المعلومات 85

2. منهجية العمل 86
1.2. تحديد حاجيات الهيئة 86
1.1.2. عملية التحليل القبلي 87
2.1.2. نتائج الاجتماعات واللقاءات المنظمة 87
2.2. تصور النظام 88
1.2.2. تصنيف وتوحيد المعطيات 89
2.2.2. إعداد الاستمارات لتجميع المعطيات 89
أ- بطاقة المعلومات حول ضحايا
الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان 90
ب- دليل المعلومات 90
ج- دليل التصنيفات 90
3.2.2. تصور النموذج والهندسة التقنية لقاعدة البيانات 91
أ- تصور الشبكة المعلوماتية 91
ب- تصور قاعدة البيانات 92
ج- تصور البرنامج المعلوماتي 92
4.2.2. الوسائل المادية والبشرية 92

3. تفعيل النظام 92
1.3. تحليل الطلبات 93
2.3. تحصيل المعطيات 95
3.3. استكمال البيانات 96
4.3. الاستقبال بمقر الهيئة 99
5.3. تجهيز الملفات 99
6.3. استغلال قاعدة البيانات وتحليل المعطيات 100
7.3. تدبير الملفات 101
4. الإكراهات والصعوبات والحلول المناسبة 101
1.4. على مستوى التحليل والمراقبة 102
2.4. على مستوى التحصيل 103
5. خلاصة 103

الفصل الرابع : الخطة التواصلية 105
أولا- السياق الخاص 107
ثانيا- الأهداف الرئيسية للخطة التواصلية 108
ثالثا- الفئات المستهدفة 108
رابعا- الوسائط المستعملة 109

الفصل الأول
تنظيم سير عمل وإدارة الهيئة

تقديم

تفعيلا لاختصاصاتها[1] ولممارسة مهامها، اعتمدت الهيئة تنظيما داخليا يراعي خصوصيات المهام الموكولة إليها. وهكذا انتظمت الهيئة ضمن فرق للعمل ولجان خاصة، بصورة مرنة تراعي التطور المرحلي لأنشطتها.

وحرصت على عقد اجتماعاتها النظامية للمناقشة والتداول واتخاذ القرار، بالإضافة إلى اجتماعات أخرى خصصت لقضايا ومواضيع محددة، واجتماعات للتنسيق ما بين انعقاد الاجتماعات العامة. كما عقدت فرق العمل اجتماعاتها التنظيمية والخاصة، حسب مراحل تقدم أعمالها.

كما عملت الهيئة على إحداث إدارة تتكون من أطر إدارية وتقنية وأعوان، واستعانت بخبراء ومستشارين لإنجاز مختلف المهام الموكولة إليها. واعتمدت هيكلة إدارية مرنة حسب مراحل تقدم أعمالها. وفي هذا الصدد، قامت بخلق وحدات إدارية وتقنية تستجيب لحاجيات فرق العمل واللجان المحدثة داخلها.

أولا- التنظيم الداخلي لسير عمل الهيئة

اعتمدت الهيئة نظاما داخليا، طبقا لنظامها الأساسي، يتولى بموجبه الرئيس الإشراف على أعمال وأنشطة الهيئة، وتتولى فرق العمل واللجان الخاصة الموضوعاتية، وكل اللجان الأخرى التي أنشأتها الهيئة مرحليا، القيام بإنجاز المهام الموكولة إليها. كما تولت لجنة تجتمع كل أسبوع في يوم محدد سلفا، لتنسيق سير أعمال فرق العمل واللجان الأخرى. ويوضح الجدول التالي الهيكلة العامة للهيئة :

[1] انظر الفصل الأول من الكتاب الأول حول اختصاصات الهيئة.

1. الرئيس

الرئيس هو الممثل القانوني للهيئة، أمام مؤسسات الدولة ولدى الغير. وهو الذي يشرف على أعمال الهيئة، ويرأس اجتماعاتها، والناطق الرسمي باسمها. كما أنه هو الذي يقوم بالتصريح باسم الهيئة، وتوضيح المهام المنوطة بها والأنشطة المنظمة من طرفها وما تمخض عنها من نتائج، وما أسفرت عنه مداولات اجتماعاتها العامة من قرارات.

ويشرف الرئيس على إدارة الهيئة، وعلى تنظيم الاتصالات مع القطاعات العمومية والحكومية والسلطات العمومية، ويحيط الهيئة علما بمراحل هذه الاتصالات ونتائجها. ويتولى مهمة الآمر بصرف الميزانية.

2. فرق العمل واللجان الخاصة

1.2. فرق العمل

شكلت الهيئة ثلاثة فرق عمل :

- فريق العمل المكلف بالتحريات، ويتولى القيام بالمهام التالية :
  - البحث في شأن المختفين قسرا مجهولي المصير، الأحياء منهم والمتوفين؛
  - جمع كل المعلومات والوثائق وتلقي الإفادات ذات الصلة بأحداث ووقائع ماضي الانتهاكات بمختلف أصنافها.
- فريق العمل المكلف بجبر الأضرار، ويتولى القيام بالمهام التالية:
  - دراسة وإعداد مشاريع مقررات بخصوص الطلبات المتعلقة بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية اللاحقة بضحايا الانتهاكات الجسيمة؛
  - إعداد التوصيات والاقتراحات المتعلقة بجبر باقي الأضرار التي لحقت بضحايا الانتهاكات الجسيمة.

- فريق العمل المكلف بالأبحاث والدراسات، ويتولى القيام بالمهام التالية:
  - إعداد الأبحاث والدراسات اللازمة لإنجاز مهام الهيئة؛
  - جمع وتحليل المعطيات والمعلومات والخلاصات المتوصل إليها من طرف باقي فرق العمل، في أفق إنجاز الهيئة لتقريرها الختامي.

2.2. اللجان الخاصة

وطبقا لنظامها الأساسي، عمدت الهيئة إلى اتخاذ كل ما كانت تراه مناسبا من تدابير تنظيمية. وفي هذا الإطار عملت على إحداث لجان عمل خاصة، قارة أو مؤقتة. كما عهدت بمهام محددة لبعض أعضائها كمقررين خاصين.

أحدثت الهيئة، حسب مراحل تقدم إنجاز مهامها، اللجان التالية :

- لجنة خطة العمل؛
- لجنة استراتيجية التواصل؛
- لجنة تدوين وتقييم تجربة هيئة التحكيم السابقة؛
- لجنة دراسة الإشكالات القانونية المرتبطة بالاختصاص؛
- لجنة نظام المعلومات؛
- اللجنة الخاصة بتنظيم جلسات الاستماع العمومية؛
- اللجنة الخاصة بتنظيم الجلسات الحوارية الموضوعاتية؛
- لجنة تطوير مقاربة جبر الأضرار؛
- لجنة التقرير الختامي.

3.2. لجنة التنسيق

أحدثت هذه اللجنة، طبقا للنظام الأساسي، قصد تنسيق سير أعمال الهيئة. ويشرف على اجتماعاتها رئيس الهيئة ويحضرها المقرران العامان ومقررو فرق العمل. كما يمكن لأي عضو آخر حضور اجتماعاتها.

3. اجتماعات الهيئة وفرق عملها

طبقا لنظامها الأساسي، عقدت الهيئة اجتماعاتها النظامية، وخصصت اجتماعات أخرى طارئة لمعالجة مواضيع وقضايا محددة ضمن النهوض بمهامها. كما عقدت فرق العمل اجتماعات دورية حسب طبيعة مهام كل فريق والبرامج التي حددها لإنجاز تلك المهام به. ولتيسير التنسيق بين كل أنشطة الهيئة، عقدت اجتماعات للجنة التنسيق، بصورة دورية، وكلما اقتضت الضرورة ذلك.

1.3. اجتماعات الهيئة

1.1.3. الاجتماعات العامة

ابتدأت الهيئة عقد اجتماعاتها العامة مباشرة بعد تنصيب رئيسها وأعضائها من طرف جلالة الملك يوم 07 يناير 2004. وقد عقدت صنفين من الاجتماعات: الأولى ذات صبغة تأسيسية، والثانية لتقييم الأعمال المنجزة واتخاذ ما يجب من القرارات في شأن الملفات الجاهزة. كما عقدت اجتماعات عامة خاصة لدراسة مواضيع أو قضايا محددة ضمن مهامها وأنشطتها. وقد بلغ مجموع الاجتماعات العامة للهيئة لغاية مصادقتها على تقريرها الختامي 33 اجتماعا.

أ- الاجتماعات العامة الأولية

نظمت الهيئة هذه الاجتماعات مباشرة بعد تنصيبها، وذلك في إطار المرحلة الأولى الإعدادية، وتتمثل في الاجتماعات العامة الخمسة الأولى :

عدد الاجتماع	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد
الاجتماع الأول	7 يناير 2004	أكادير
الاجتماع الثاني	8 يناير 2004	الرباط
الاجتماع الثالث	9 يناير 2004	الرباط
الاجتماع الرابع	10 يناير 2004	الرباط
الاجتماع الخامس	23 و24 يناير 2004	الرباط

وقد خصصت الهيئة هذه الاجتماعات لضبط مختلف القضايا ذات الصلة بالأعمال التمهيدية والاستراتيجية والتخطيطية لعملها، ومن بينها على الخصوص :

- البحث عن صيغ ملائمة لترجمة المقتضيات التوجيهية الواردة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيب الهيئة، في الإجراءات وخطط العمل والبرامج، وتعزيز المبادئ والمنطلقات التي أفرزتها توصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ؛
- البت في القضايا المستعجلة ذات الأولوية والتي تخص الإعلان عن افتتاح أجل جديد لإيداع طلبات التعويض وإصدار بيان عام أول عن بداية أشغال الهيئة ؛
- ضبط المقتضيات المنظمة لسير الهيئة وهيكلتها وخطة عملها، انطلاقا من الاختصاصات الموكولة لها ؛
- خلق شراكات مع كافة الأطراف المتدخلة والمعنية أو المهتمة بالملف من ضحايا ومنظمات حقوقية وقطاعات حكومية وسلطات عمومية وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين، فضلا عن مكونات الإعلام والجامعة ؛
- وضع استراتيجية للتواصل العمومي والإعلامي مع الضحايا والرأي العام ؛
- تحديد حاجيات ومتطلبات البنية الإدارية وكافة القضايا اللوجيستيكية الضرورية للقيام بالمهام، ومنهجية العمل وترتيب الأولويات وسبل معالجتها.

كما خصصت الهيئة جزءا من هذه الاجتماعات للتشاور قصد الوقوف على التصورات والآراء التي يمكن أن يقدمها كل عضو حول طبيعة المهام الموكولة بها، باستحضار الخطاب الملكي السامي، والدروس والعبر المستفادة من بعض تجارب لجان الحقيقة عبر العالم. وخلال هذا الحوار، تطرق الأعضاء إلى تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات. وتم الإلحاح على الشكل في القانون الداخلي المزمع إعداده، والتزام الدقة؛ وتوضيح كيفية التعامل مع الإعلام، إن على صعيد الرئاسة أو الأعضاء.

وفي ضوء مجموع المناقشات التي جرت خلال الاجتماعات الأولى، انتهت الهيئة إلى تكوين فريقين: فريق مكلف بإعداد مشروع النظام الأساسي؛ و فريق لوضع مشروع خطة عمل الهيئة. وعمل كل من الفريقين على إعداد المشروع الذي كلف به بتنسيق مع رئيس الهيئة. و خصص الاجتماع الخامس الذي انعقد على مدى يومين (23 و24 يناير 2004) لمناقشة المشروعين والمصادقة عليهما.

وبمناسبة مناقشة مشروع النظام الأساسي، استغرق موضوع تحديد المصطلحات المستعملة في علاقتها باختصاصات الهيئة و المرجعية الدولية واجتهادات هيئة التحكيم السابقة وقتا طويلا، تميز بمداخلات غنية حول التعريفات والمرجعية التي ينبغي أن تعتمدها الهيئة في دراسة وتسوية ملف ماضي الانتهاكات. وعبر الجميع على أهمية، بل وضرورة الاجتهاد فيما يتعلق بتعريف وتحديد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان موضوع اختصاص الهيئة. كما أثير الانتباه إلى الحالات التي لم تعالجها الهيئة السابقة، والتي تستوجب اجتهادا من طرف الهيئة الحالية، مثل حالات التعذيب والانتهاكات المترتبة عن استعمال القوة العمومية على إثر الأحداث الاجتماعية. وفي هذا الصدد، تم اقتراح التزام المرونة في تفسير التعريفات الواردة في مشروع النظام الأساسي، لكي يبقى باب الاجتهاد مفتوحا. فإذا كانت الهيئة قد استحضرت التعريفات التي اعتمدتها هيئة التحكيم السابقة، فقد تمت مراعاة الاختصاصات الجديدة للهيئة، فيما يخص أنواع أخرى من الأضرار، وكذا المكونات الأخرى لجبر الأضرار. وكل ذلك بهدف المساهمة في تحقيق المصالحة وحفظ الذاكرة وعدم تكرار ما جرى.

ب- الاجتماعات العامة الدورية

بعد الاجتماعات الأولية على النحو المذكور أعلاه، توالت اجتماعات الهيئة الدورية بمعدل اجتماع كل شهر، طبقا لنظامها الأساسي. وقد انعقدت كل اجتماعات الهيئة الدورية بمقر الهيئة بالرباط، باستثناء الاجتماعين الحادي عشر والرابع عشر اللذين عقدا على التوالي بمراكش (بمناسبة تنظيم ندوة عنف الدولة)، وبطنجة (بمناسبة تنظيم ندوة الحقيقة). ومباشرة بعد اعتماد النظام الأساسي للهيئة من طرف أعضائها وعرضه على الموافقة الملكية السامية، عقدت الهيئة الاجتماعات التالية :

عدد الاجتماع	تاريخ عقد الاجتماع	مكان عقد الاجتماع
الاجتماع السادس	05 و06 فبراير 2004	الرباط
الاجتماع السابع	26 فبراير 2004	الرباط
الاجتماع الثامن	25 مارس 2004	الرباط
الاجتماع التاسع	8 أبريل 2004	الرباط
الاجتماع العاشر	14 ماي 2004	الرباط
الاجتماع الحادي عشر	11 و 12 يونيو 2004	مراكش
الاجتماع الثاني عشر	23 يونيو 2004	الرباط
الاجتماع الثالث عشر	1 شتنبر 2004	الرباط
الاجتماع الرابع عشر	17 شتنبر 2004	طنجة
الاجتماع الخامس عشر	2 أكتوبر 2004	الرباط
الاجتماع السادس عشر	12 أكتوبر 2004	الرباط
الاجتماع السابع عشر	28 أكتوبر 2004	الرباط
الاجتماع الثامن عشر	5 نونبر 2004	الرباط
الاجتماع التاسع عشر	26 نونبر 2004	الرباط
الاجتماع العشرون	17 دجنبر 2004	الرباط
الاجتماع الواحد والعشرون	7 يناير 2005	الرباط
الاجتماع الثاني والعشرون	8 فبراير 200	الرباط
الاجتماع الثالث والعشرون	18 مارس 2005	الرباط
الاجتماع الرابع والعشرون	31 مارس 2005	الرباط
الاجتماع الخامس والعشرون	07 أبريل 2005،	الرباط
الاجتماع السادس والعشرون	19 أبريل 2005	الرباط
الاجتماع السابع والعشرون	6 ماي 2005	الرباط
الاجتماع الثامن والعشرون	3 يونيو 2005	الرباط
الاجتماع التاسع والعشرون	29 يونيو 2005	الرباط
الاجتماع الثلاثون	17 نونبر 2005	الرباط
الاجتماع الواحد والثلاثون	24 نونبر 2005	الرباط
الاجتماع الثاني والثلاثون	28 نونبر 2005	الرباط
الاجتماع الثالث والثلاثون	30 نونبر 2005	الرباط

كما عقدت الهيئة اجتماعات دورية أسبوعية خلال شهري غشت وشتنبر بمن تمكن من الحضور، بغية تنسيق الأنشطة الجارية آنذاك. ولم تتمكن من تنظيم اجتماعات عامة بحضور كل الأعضاء بسبب ضغط الأنشطة المبرمجة من قبل فرق العمل واللجان الخاصة.

وخصصت هذه الاجتماعات لتقييم الأعمال المنجزة، واتخاذ ما يجب من القرارات في شأن الملفات الجاهزة، من خلال النظر في الاقتراحات والمشاريع المقدمة من قبل فرق العمل واللجان الخاصة. كما عرضت عليها للمناقشة والمصادقة الخطط المرحلية، العامة والخاصة بكل برنامج على حدة. واطلعت بصفة مستمرة على النتائج المحرزة مرحليا، وبعض النتائج النهائية. وساهمت في تحديد وتدليل الإكراهات والصعوبات التي كانت تواجه الهيئة في النهوض بمهامها. وفي أغلب الاجتماعات وزعت الأوراق والوثائق التي تهم جدول أعمال الاجتماع المعني أو غيرها من القضايا والمهام التي تدخل ضمن الاختصاصات.

ونظرا لغنى وتنوع المواضيع التي كانت تطرح خلال الاجتماعات العامة الدورية، فقد تقرر، منذ بداية الاجتماعات الأولى أن يتولى المقررون العامون إعداد تقارير تركيبية عن الاشغال تضاف إلى التسجيل الصوتي لكل الاجتماعات.

وقد عقدت الهيئة اجتماعاتها الدورية بين أعضائها مع حضور مسؤولين عن الوحدات الإدارية حسب المواضيع المدرجة في جدول الأعمال، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

2.1.3. الاجتماعات الخاصة

أقامت الهيئة، ضمن اجتماعاتها الدورية، جلسات خاصة لمواضيع وقضايا محددة، كانت ترد باستمرار في جدول أعمال كل الاجتماعات التي ناقشت تقارير فرق العمل واللجان الخاصة، بيد أنها، بالنظر للإشكالات التي طرحتها ولأهميتها ضمن المهام الموكولة للهيئة، كانت تستلزم اجتماعات خاصة. ويمكن تلخيص تلك المواضيع فيما يلي:

- خطة العمل؛
- استراتيجية التواصل؛
- جلسات الاستماع العمومية والجلسات الحوارية؛
- الإشكاليات القانونية في مجال جبر الأضرار؛
- مقاربة الهيئة لموضوع جبر الأضرار؛
- إعداد التقرير الختامي.

2.3. اجتماعات فرق العمل

نظمت فرق العمل اجتماعاتها بوتيرة تختلف حسب المهام الموكولة إلى كل واحد منها، وقد ترك المجال مفتوحا أمام سائر الأعضاء للمشاركة في أنشطة كل الفرق متى رغبوا في ذلك، مع مراعاة الإكراهات المترتبة عن تكليف الأعضاء بمهام أخرى موضوعاتية أو أفقية.

أ- فريق العمل المكلف بالتحريات

قام فريق العمل المكلف بالتحريات بعقد اجتماعاته الدورية مرتين في الشهر، وكلما اقتضت الحاجة إلى ذلك. وبالإضافة إلى اجتماعاته بمقر الهيئة، عقد الفريق عدة اجتماعات بالمناطق التي زارها لأغراض التحريات. كما نظمت اللجينات والمقررون الخاصون به اجتماعات لدراسة ومناقشة مواضيع محددة ضمن المهام الموكولة إليه.

ب- فريق العمل المكلف بجبر الأضرار

عقد الفريق صنفين من الاجتماعات، بصفة دورية مرة كل أسبوع:

- اجتماعات عامة عادية خاصة بالفريق

خصصت هذه الاجتماعات في الغالب لتوزيع المهام ومتابعة إنجازها، ولكل ما يتعلق بسير أعمال الفريق على الوجه الأمثل. وكانت مفتوحة لكل من رغب من أعضاء الهيئة في حضورها. وقد حضر رئيس الهيئة جزءا هاما من أشغالها المتعلقة بمناقشة وتطوير مقاربة الهيئة في مجال جبر الأضرار، وتحديد معايير ومقاييس التعويض المالي.

- اجتماعات عامة موسعة (بمشاركة أعضاء آخرين من الهيئة)

خصصت هذه الاجتماعات بشكل خاص لمناقشة مواضيع محددة ذات الصلة بمقاربة جبر الأضرار، ومنها على الخصوص :

- الإشكالات القانونية المرتبطة بالاختصاص؛
- فلسفة ومقاربة الهيئة في مجال جبر الأضرار؛
- معايير ومقاييس التعويض المالي.

- جلسات المداولات

وهي الجلسات التي خصصها الفريق للتداول في الملفات الجاهزة، لاعتماد مشاريع المقررات والمقترحات و التوصيات وعرضها على الهيئة قصد التداول والمصادقة.

ج- فريق العمل المكلف بالدراسات والأبحاث

عقد الفريق اجتماعاته مرة في الأسبوع على الأقل. كما عقد أعضاؤه اجتماعات دورية، حسب مراحل تقدم أعمال الهيئة، مع الباحثين المتخصصين أو الخبراء الميدانيين الذين استعان بهم في إنجاز الأبحاث والدراسات. ونظم اجتماعات مستمرة مع المساعدين الإداريين والتقنيين الذين وضعتهم إدارة الهيئة رهن إشارته.

3.3. اجتماعات لجنة التنسيق

ولتنسيق أنشطة كل فرق العمل واللجان، وضمان الانسجام في ممارسة مختلف المهام، حرصت الهيئة، طبقا لنظامها الأساسي، على تنظيم اجتماعات دورية للتنسيق، تحت إشراف رئيسها أو من ينوب عنه. كما أنه بالنظر لترابط وتكامل المهام الموكولة لها، ظل المجال مفتوحا لسائر الأعضاء للمساهمة في أنشطة كل الفرق واللجان.

ثانيا- إدارة الهيئة

طبقا لنظامها الأساسي، أحدثت الهيئة إدارة مكونة من أطر إدارية وتقنية وأعوان، واستعانت بخبراء ومستشارين. كما أن ضغوط تعدد وتنوع المهام والزمن المحدد لولاية الهيئة، دفعها إلى اعتماد تنظيم إداري يتلاءم ومتطلبات إنجاز مهامها، حسب تقدم أعمالها.

وهكذا، تم اعتماد هيكلة إدارية مرنة تستجيب لحاجيات كل فرق العمل واللجان الخاصة، مع الزيادة أو التقليص من عدد مواردها البشرية، حسب مراحل التقدم في الإنجاز. ولذلك، خضعت إدارة الهيئة لإعادة هيكلة مستمرة، حسب مراحل ومستويات تقدم الهيئة في عملها.

1. الهيكلة الإدارية

قامت الهيئة بإدارة هيكلتها حسب وحدات إدارية مساعدة لفرق العمل، من جهة، ولجان إدارية أو تقنية مكلفة بتدبير القضايا ذات الطبيعة الأفقية، أو لإنجاز مهام إدارية أو تقنية محددة ترتبط بأحد المهام الخاصة الموكولة للهيئة، من جهة أخرى، كما هو مبين أدناه :

- الوحدات الإدارية المساعدة لفرق العمل

  - وحدة التحريات؛
  - وحدة جبر الأضرار؛
  - وحدة الدراسات والأبحاث.

- الوحدات الإدارية المكلفة بتدبير مهام ذات طبيعة أفقية

  - لجنة التنسيق الإدارية؛
  - وحدة الشؤون الإدارية والمالية؛
  - وحدة نظام المعلومات؛
  - وحدة تدبير الملفات والتوثيق والأرشفة؛
  - وحدة التواصل والإعلام والنشر.

- الوحدات أو اللجان الإدارية أو التقنية المكلفة بتدبير قضايا خاصة

  - وحدة الاستقبال والتوجيه والإرشاد؛
  - الوحدة الطبية؛
  - كتابة خاصة بالهيئة ورئاستها؛
  - مكتب الضبط؛
  - لجنة التحليل القبلي للملفات؛
  - لجان خاصة لتنظيم الندوات والأنشطة العمومية للهيئة؛
  - لجان تنظيم جلسات الاستماع العمومية والجلسات الحوارية؛
  - لجنة التقرير الختامي.

وتوضح الرسوم التالية الهيكلة الإدارية للهيئة ووحداتها ومصالحها الإدارية والتقنية، ومراحل التطور التي عرفتها حسب التقدم في إنجاز المهام الموكولة إليها :

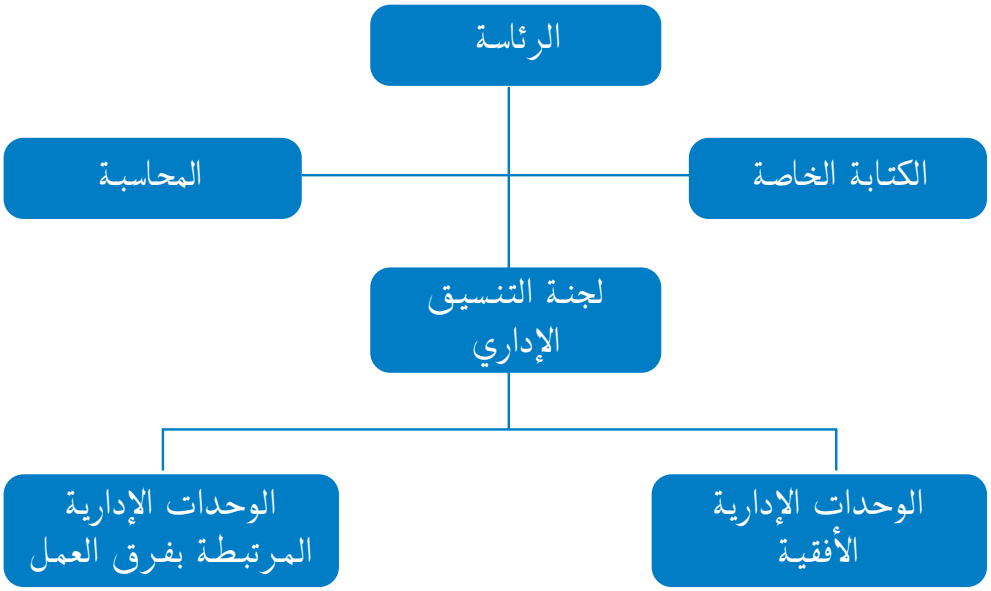

الوحـــدات الإداريـــة للهيئـــة

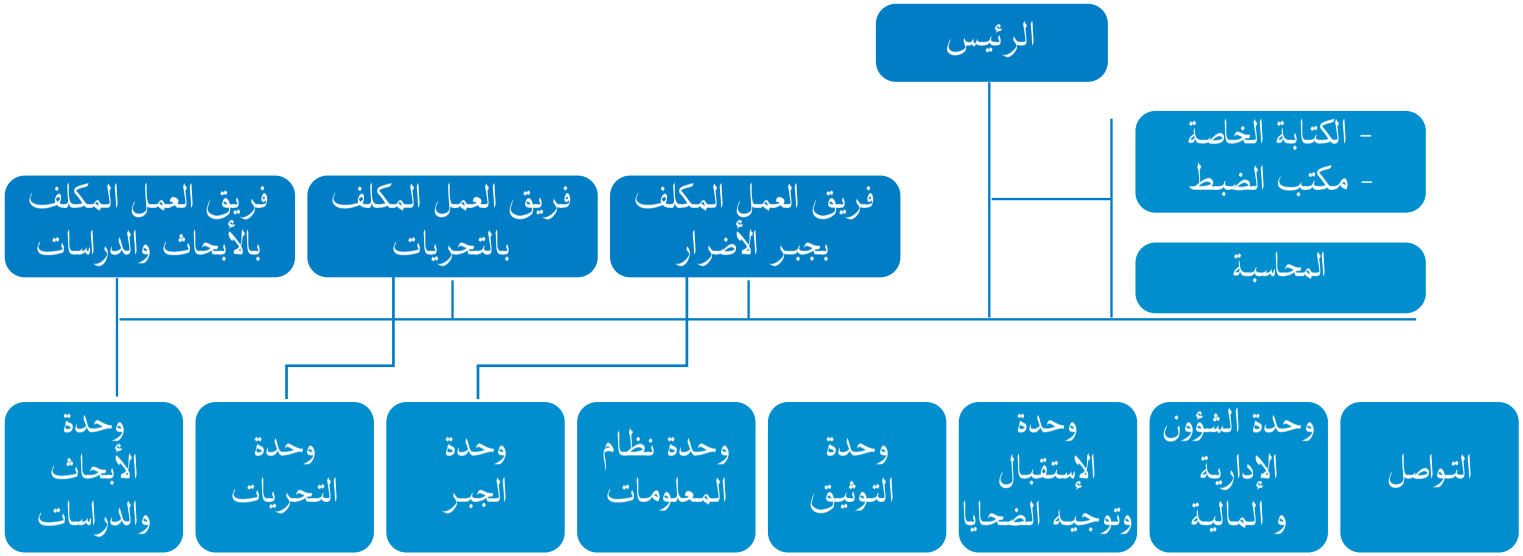

المصالح الإدارية

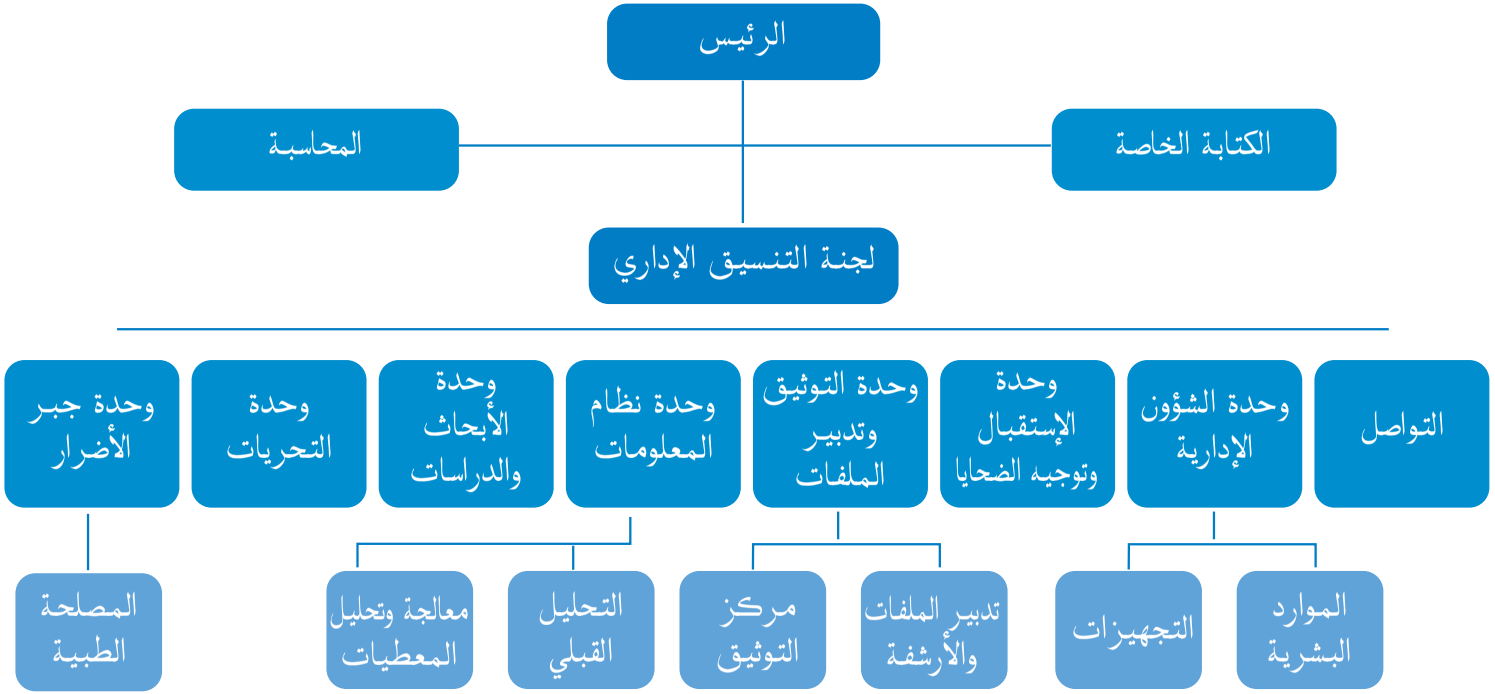

مراحل تطور التنظيم والهيكلة الإدارية

المرحلة الأولى

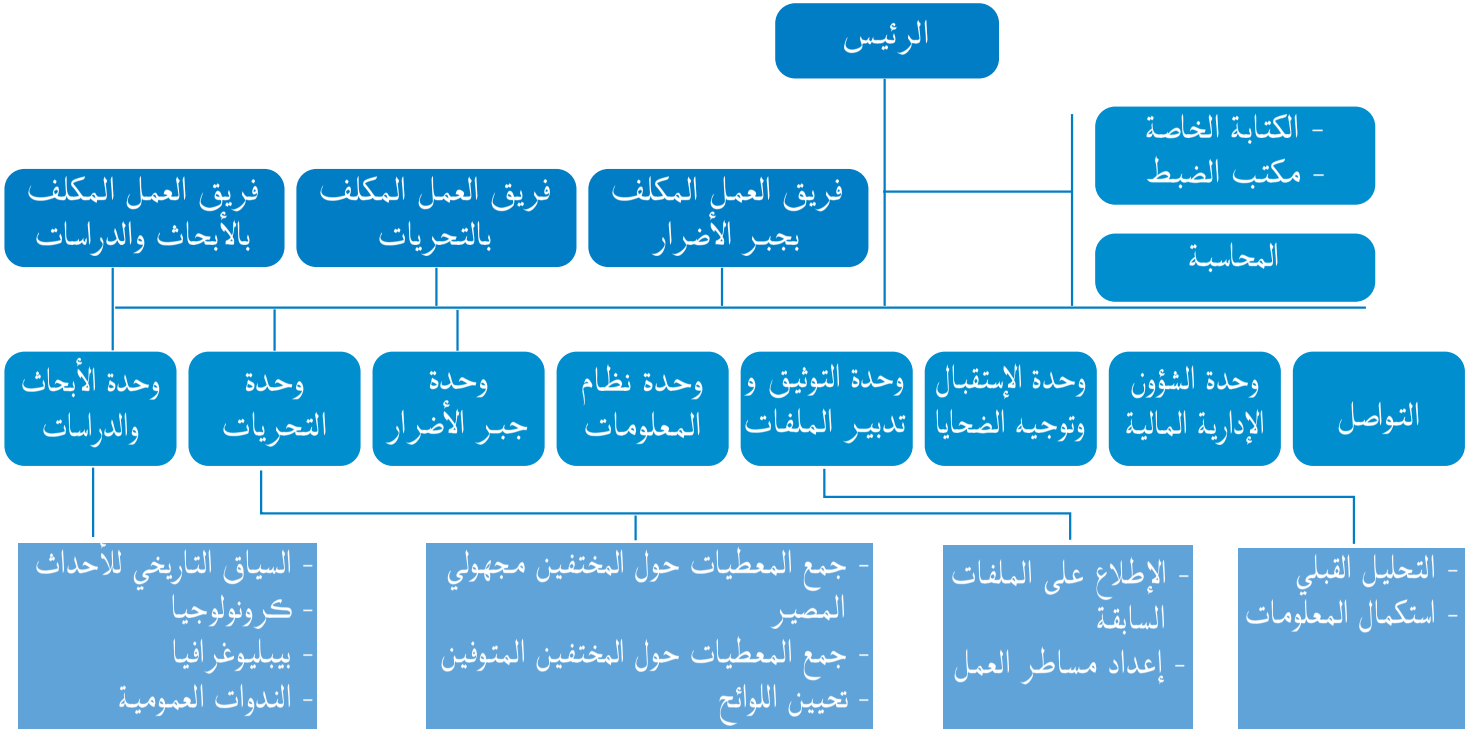

المرحلة الثانية

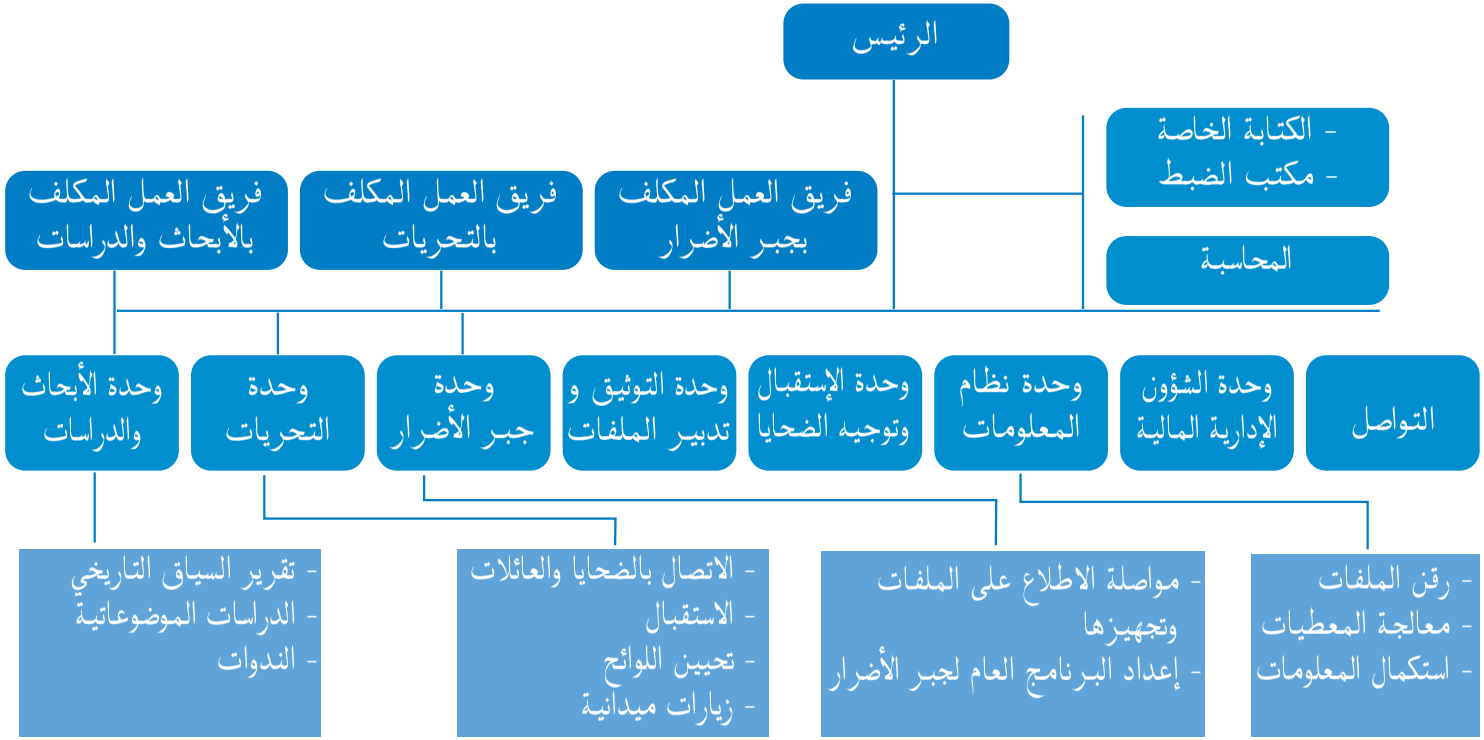

المرحلة الثالثة

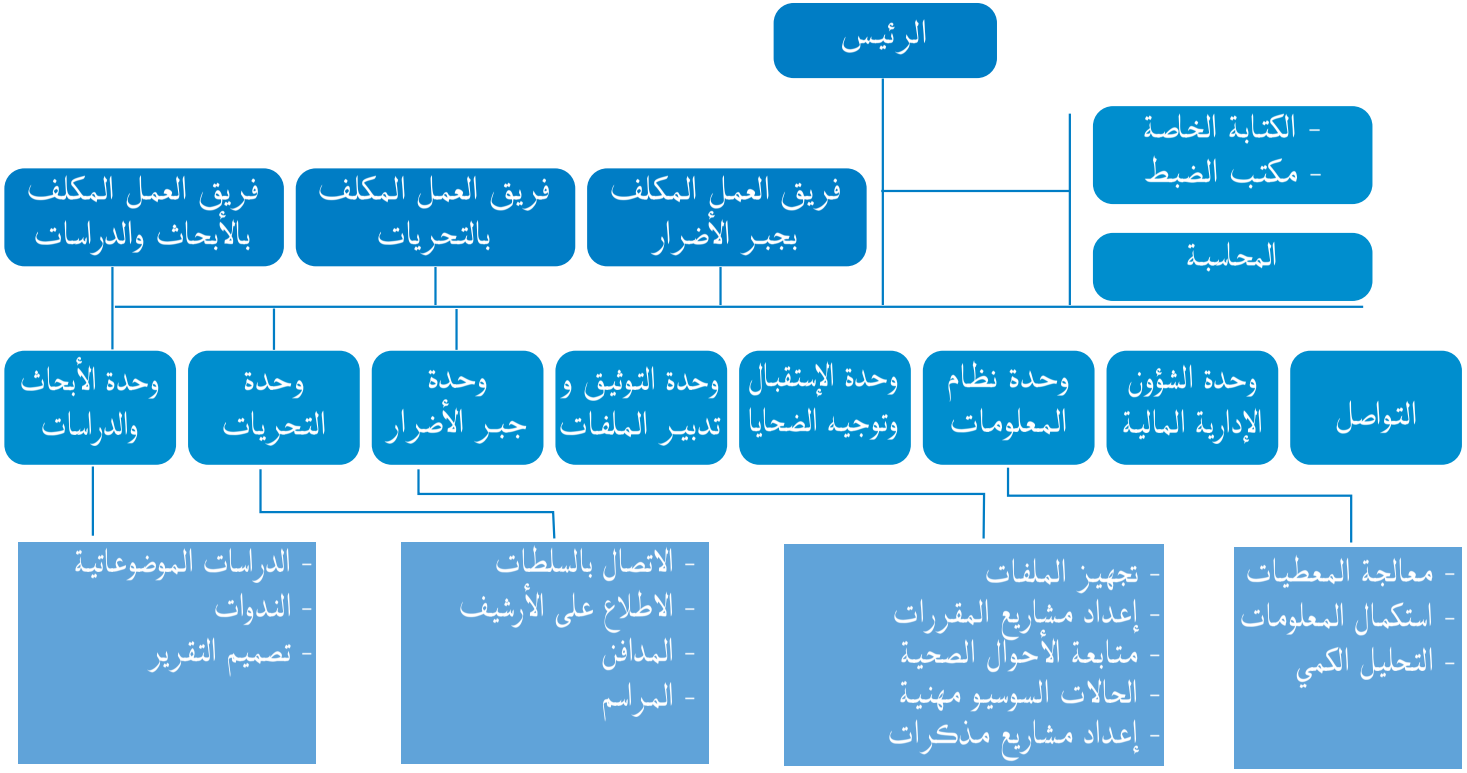

المرحلة الرابعة

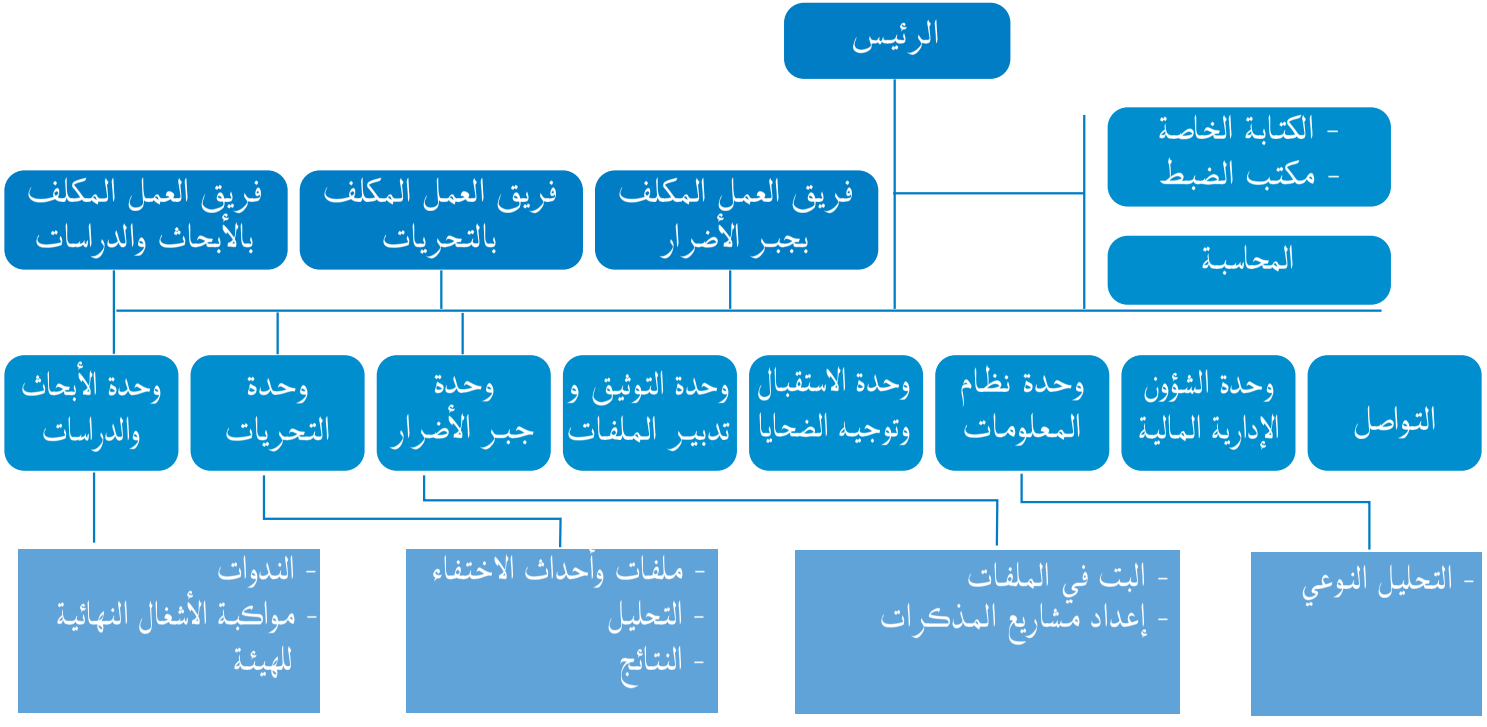

2. الموارد البشرية للهيئة

بحكم طبيعة المهام الموكولة إلى الهيئة، ومن حيث الحجم والنوعية وكذا المدة الزمنية المحددة لها، فقد نهجت طريقة مرنة في التوظيف والتعيين داخل الوحدات الإدارية حسب تطور مراحل العمل. وهكذا عملت الهيئة على توظيف أطر إدارية ومساعدين ومساعدات من مختلف التخصصات لتتبع وتنفيذ برامجها. كما اعتمدت على كفاءات وضعت رهن إشارتها من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وبعض القطاعات الحكومية، ومن منظمات غير حكومية وطنية. كما استعانت بخبراء مغاربة وأجانب من تخصصات متنوعة لإنجاز دراسات وتقارير وتقديم استشارات، كلما دعت الحاجة لذلك.

وهكذا قامت الهيئة بتعبئة موارد بشرية هامة، للقيام بمتابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة ضمن خطة عملها، حسب الأهداف والبرامج المحددة في كل مرحلة من عملها. وقد شغلت الهيئة حوالي 373 موظفا إداريا وتقنيا ومساعدا، يتوزعون على الفئات التالية :

- أطر تم توظيفها مباشرة من طرف الهيئة؛
- أطر وضعت رهن إشارة الهيئة من طرف:
  - المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؛
  - إدارات عمومية؛
  - منظمات غير حكومية
- باحثون جامعيون؛
- مستشارون وخبراء؛
- مساعدون؛
- متعاونون؛
- متمرنون.

[3] الظهير رقم 200. 99. 1 بتاريخ 25 غشت 1999، بتنفيذ القانون رقم 98. 23 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية، كما صدر بتاريخ 03 نونبر 2000 المرسوم التطبيقي رقم 485. 00. 2 المتعلق بهذا القانون.

ويوضح الرسم البياني التالي هذا التوزيع حسب تلك الفئات :

الطاقم الإداري للهيئة

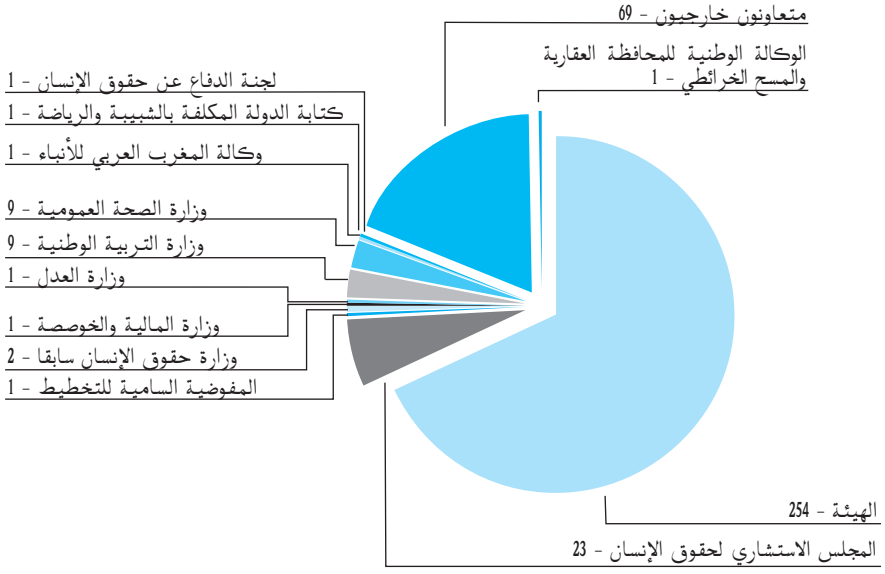

وبالنسبة لحاجياتها الإدارية والتقنية، فتحت الهيئة الباب لأكبر عدد من الترشيحات من ذوي الكفاءة الفكرية والنزاهة الأخلاقية، بناءا على علاقات علمية ومؤسساتية (الوكالة الوطنية لتشغيل الأطر، الجامعات والكليات، المجتمع المدني)، ذات المعرفة والخبرة بمجالات حقوق الإنسان والميادين ذات الصلة. كما راعت نفس المعايير في توظيف المساعدين في تجهيز الملفات، وفي نظام المعلومات والتوثيق، بالإضافة إلى المؤهلات الخاصة بهذه المهام.

وبشكل عام، تم انتقاء المرشحين انطلاقا من :

- طلبات التشغيل التي وردت مباشرة على الهيئة ؛
- الطلبات التي توصلت بها الهيئة من الوكالة الوطنية لتشغيل الأطر؛
- التزكيات بالنسبة للخبراء والمستشارين والمساعدين القانونيين؛
- من بين الطلبة الباحثين الحاصلين على دبلوم الدراسات العليا المعمقة والدكتوراه من جامعتي الدار البيضاء والرباط؛

- اقتراحات من بعض جمعيات المجتمع المدني.

كما أن معايير الانتقاء قد حددت حسب المهام التي يكلف بها المرشحون، وقد اعتمدت لجنة الانتقاء المعايير التالية :

- الكفاءة والقدرة؛
- روح المسؤولية؛
- روح المبادرة؛
- التجربة العملية في المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان؛
- القدرة على العمل الجماعي.

أما طريقة التوظيف، فقد تمت بناء على قرارات لرئيس الهيئة أو بموجب عقود، حسب فئات الأطر والمساعدين الذين تم تشغيلهم خلال ولاية الهيئة، كالتالي:

- بقرار من رئيس الهيئة كلما تعلق الأمر بأطر خاصة بالهيئة أو بأطر موضوعة رهن إشارتها من طرف إدارات عمومية أو جهات أخرى؛
- بموجب عقود عندما يتعلق الأمر بمساعدين قانونيين ومستشارين في مجالات مختلفة من أنشطة الهيئة.

بعد قبول المرشحين من طرف الهيئة، نظمت أيام أو دورات تكوينية، حسب طبيعة المهام الموكولة لهم، وتمت عملية توزيعهم على مختلف الوحدات الإدارية، بصورة راعت في الغالب التقاطعات بين مختلف المهام. كما تمت إعادة انتشار الأطر التقنية محليا حسب تقدم أعمال الهيئة. وبشكل عام تم توزيع الموارد البشرية على مختلف الوحدات الإدارية والفرق واللجان الخاصة وفق ما هو مبين في الجدول التالي:

التوزيع حسب المهام

الوحدات الإدارية	العدد	إناث	ذكور
الكتابة	5	3	2
جبر الأضرار	55	26	29
التحريات	3	2	1
الدراسات والأبحاث	11	4	7
الشؤون الإدارية والمالية	25	10	15
المحاسبة	2	1	1
نظام المعلومات	117	70	47
التوثيق وتدبير الملفات	31	23	8
استقبال وتوجيه الضحايا	3	1	2
التواصل	9	6	3
الوحدة الاجتماعية والصحية	12	5	7
الاستماعات	5	4	1
التقرير الختامي	3	0	3
المركز المؤقت بالعيون	5	4	1
المساعدون	25	1	24
المتمرنون	9	3	6
المجموع	319	163	156

ويبين الرسم البياني التالي المؤهلات العلمية للطاقم الإداري والتقني والمساعدين للهيئة :

المؤهلات العلمية للطاقم الإداري والتقني للهيئة

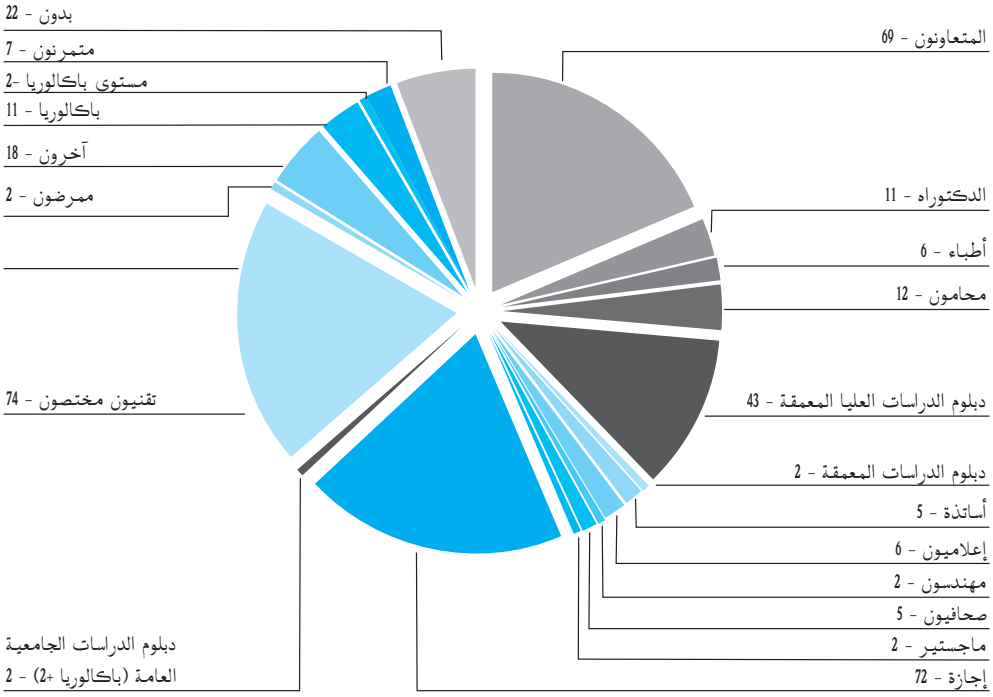

إن إشراك عدد مهم من الشباب في إنجاز مهام الهيئة، ومن بينهم عدد كبير من خريجي الجامعات ومن فعاليات المجتمع المدني، لم يمكن الهيئة من الاستفادة من كفاءاتهم فحسب، بل شكل بالنسبة لهم، هم كذلك، فرصة للانخراط في مشروع الهيئة ومسار تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولمزيد الاطلاع على قضايا حقوق الإنسان بشكل عام.

الفصل الثاني
خطة العمل وأنشطة الهيئة

أولا- المنطلقات الأساسية

عملا بمبادئ ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المتعلقة بالحق في الانتصاف والجبر والحق في معرفة الحقيقة، والخلاصات الكبرى لمختلف التجارب الوطنية عبر العالم التي انخرطت أممها في مسارات المصارحة في أفق المصالحة والمكاشفة مع الذات والتاريخ، كأفق مفتوح لحفظ الذاكرة وإنصاف الضحايا وتعزيز الوحدة الوطنية على كافة المستويات، عملت هيئة الإنصاف والمصالحة، منذ تأسيسها على الارتكاز على منطلقات أساسية لتحقيق أهداف إستراتيجية، وفق خطة محددة تم تكييفها حسب مراحل عملها.

وتندرج هذه الأهداف الاستراتيجية في إطار مواصلة مسلسل دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتوجه نحو المستقبل، من خلال قراءة الماضي بحكمة وتبصر. ولذلك تم اعتماد المقاربة غير القضائية، احتكاما لقواعد الإنصاف وروح العدل، وانطلاقا من تحليل عميق لفرادة الوضع المغربي، ومن الإيمان الراسخ بمدى الإسهام الذي يمكن أن تقدمه التجربة المغربية في تنمية المبادئ الدولية ذات الصلة بالعدالة الانتقالية.

أما غاية هيئة الإنصاف والمصالحة ''كآلية غير قضائية'' لمعالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فتتمثل في تضميد الجراح وجبر الأضرار ورد الاعتبار وإعادة الإدماج، واستخلاص العبر لمصالحة المغاربة مع تاريخهم وذاتهم ومواصلة تحرير طاقاتهم، وذلك في إطار مقاربة شمولية تتوخى إقرار الحقائق والاعتراف العمومي بالانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان ووضع الضمانات الأساسية لعدم تكرار ما جرى، ودعم بناء دولة القانون والمؤسسات.

وقصد بلوغ غايات أوسع، في نطاق الحقيقة والإنصاف والمصالحة، عملت الهيئة على تضمين نظامها الأساسي تفسيرا موسعا لتلك الغايات، من خلال تسطيرها على الاختصاصات والمهام التالية:

- إثبات نوعية و مدى جسامة الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان في سياقاتها وفي ضوء معايير ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية ودولة الحق والقانون؛
- مواصلة البحث بشأن حالات الاختفاء القسري التي لم يعرف بعد مصيرها، وبذل كل الجهود للتحري بشأن الوقائع التي لم يتم استجلاؤها والكشف عن مصير المختفين، مع إيجاد الحلول الملائمة بالنسبة لمن تبثث وفاتهم؛
- الوقوف على مسؤوليات أجهزة الدولة أو غيرها في الانتهاكات والوقائع موضوع التحقيقات؛
- التعويض عن الأضرار المعنوية والمادية التي لحقت بالضحايا أو أصحاب حقوقهم؛

- العمل على جبر باقي الأضرار التي لحقت بالأشخاص ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي أو الانتهاكات المرافقة ؛
- إعداد تقرير بمثابة وثيقة رسمية يتضمن خلاصات الأبحاث والتحريات والتحاليل المجراة بشأن الانتهاكات وسياقاتها ؛
- تقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بحفظ الذاكرة ؛
- تقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بضمان عدم تكرار ما جرى، ومحو آثار الانتهاكات، واسترجاع الثقة وتقويتها في حكم القانون واحترام حقوق الإنسان ؛
- تنمية وإثراء سلوك الحوار، وترسيخ المصالحة دعما للتحول الديمقراطي.

أما طرق التدخل الرئيسية فتمثلت في:

1. التحريات والزيارات الميدانية؛
2. جبر الأضرار؛
3. الاستماعات والتواصل الاجتماعي؛
4. الدراسات والأبحاث.

وترتبط الموضوعات التي اشتغلت عليها الهيئة، في سياق توسيع فهم اختصاصاتها، بالانتهاكات الأساسية المؤدية إلى الحرمان من الحق في الحياة، ومن الحرية ومن الاعتراف بالشخصية القانونية والمساس بحقوق أساسية أخرى.

وفي هذا الإطار، أدرجت الهيئة ضمن اختصاصها النوعي كل الانتهاكات الجسيمة ذات الطابع المكثف والممنهج، والتي تبدو فيها مسؤولية الدولة واضحة. وقد توخت في ذلك المساهمة في تعزيز أسس المصالحة الشاملة. وحتى بالنسبة لبعض الحالات التي لم تدخل ضمن الاختصاص النوعي، فقد اهتمت بها الهيئة من خلال تدخلات لدى الجهات المعنية أو تقديم توصيات ومقترحات بخصوصها.

ثانيا- الأهداف الإستراتيجية

ومن أجل أجرأة اختصاصاتها ومهامها، قامت الهيئة ببلورتها في صيغة أهداف إستراتيجية على النحو التالي :

الهدف الاستراتيجي الأول :

إثبات نوعية و مدى جسامة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي

الأهداف الإجرائية :

من أجل تحقيق هذا الهدف حددت الهيئة مجموعة من الأهداف الإجرائية منها:

- مواصلة البحث بشأن حالات الاختفاء القسري التي لم يعرف مصيرها بعد؛
- التحري بشأن الوقائع التي لم يتم استجلاؤها والكشف عن مصير المختفين؛
- العمل على إيجاد الحلول الملائمة بالنسبة لمن ثبتت وفاتهم؛
- الوقوف على مسؤوليات أجهزة الدولة أو غيرها في الانتهاكات والوقائع موضوع التحقيقات.
- التحقق من كون الانتهاكات الجسيمة تشكل نمطا منتظما من خروقات حقوق الإنسان؛
- التحقق من طبيعة وأسباب ومدى جسامة الانتهاكات، من خلال البحث في الظروف والعوامل والسياق والدوافع التي أدت إلى ارتكاب الانتهاكات؛
- التحقق من مسؤولية الأجهزة والسلطات والمؤسسات والتنظيمات المشتبه في تورطها في الانتهاكات؛
- التحقق مما إذا كانت هذه الانتهاكات نتيجة تخطيط مقصود من جانب الدولة أو أي من أجهزتها أو أي تنظيم سياسي أو أية مجموعة أخرى؛
- تنسيق وتسهيل جمع المعلومات وتلقي الأدلة بشكل مباشر أو من خلال جلسات استماع من أي شخص (ضحايا أو ممثلين عن الضحايا)، وذلك لتحديد هوياتهم ومصائرهم وطبيعة ومدى الأذى الذي لحق بهم.

طرق الأجرأة

- البحث الوثائقي : تحليل التقارير والدراسات والأرشيفات الرسمية (محاضر الضابطة القضائية، الأحكام الصادرة...)؛
- التحري الميداني: الاستماع للضحايا والعائلات ومسؤولين سابقين أو حاليين والتقصي في حالات وأماكن عرفت انتهاكات؛

- تحليل النماذج المعروفة: التي لا تتطلب تحريا ميدانيا بقدر ما تتطلب بحثا في المعلومات المتوفرة؛
- التفاوض والتشاور: بشأن الحالات التي تبثث وفاتها والقيام بالإجراءات الإدارية قصد تحديد المدافن وطريقة التعامل مع ذوي الحقوق والعائلات وبشأن مجهولي المصير قصد تحديد مصيرهم.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

جبر الأضرار وإنصاف الضحايا

الأهداف الإجرائية

تتمثل الأهداف الإجرائية ذات الصلة بهذا الهدف فيما يلي :

- البت في الطلبات المقدمة من قبل الضحايا أو عائلاتهم أو أصحاب الحقوق إلى غاية 12 فبراير 2004؛
- مقررات التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت الضحايا أو ذوي حقوقهم؛
- تقديم مقترحات وتوصيات لحل قضايا التأهيل النفسي والصحي والإدماج الاجتماعي؛
- إعداد توصيات قصد استكمال مسلسل حل ما تبقى من المشاكل الإدارية والوظيفية والقانونية والقضايا المتعلقة بنزع الممتلكات؛
- إجراء جلسات الاستماع للضحايا والشهود بخصوص الحالات المعروضة على الهيئة؛
- إعداد التوصيات المرتبطة بإعادة التأهيل وإدماج الضحايا؛
- إعداد المساطر والإجراءات المرتبطة بتنفيذ التوصيات والتدابير المرافقة لمسلسل الإدماج وإعادة التأهيل؛
- مقترحات وتوصيات حول جبر الضرر الجماعي للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة على نطاق واسع أو تلك التي وجدت بها مراكز غير نظامية ارتكبت بها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

طرق الأجرأة

- إعداد مقاربة وفلسفة الهيئة في مجال جبر الأضرار؛
- تحديد المعايير والوحدات الحسابية المعتمدة في تقدير التعويض المالي لفائدة ضحايا الانتهاكات

الجسيمة أو ذوي حقوقهم؛

- البت في الملفات وإعداد مشاريع المقررات المتعلقة بتحديد التعويض المالي؛
- تقديم مقترحات وتدابير إجرائية في العلاقة مع التأهيل الصحي والإدماج الاجتماعي؛
- تقديم مقترحات بخصوص طرق إعادة التأهيل واسترجاع الممتلكات؛
- إقامة علاقة مستمرة مع الضحايا والعائلات؛
- إرشاد وتوجيه الضحايا فيما يتعلق بإعادة التأهيل ورد الاعتبار؛
- التشاور والتعاون مع الجمعيات العاملة في مجال التنمية المحلية قصد إعداد مقترحات مشاريع في إطار جبر الضرر الجماعي للمناطق المتضررة جراء حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

الهدف الاستراتيجي الثالث :

إعداد التقرير النهائي

الأهداف الإجرائية :

- تقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بحفظ الذاكرة؛
- تقديم التوصيات والمقترحات بشأن التدابير المؤسساتية والتشريعية والإدارية والتربوية لضمان عدم تكرار ما جرى ومحو آثار الانتهاكات؛
- تقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة باسترجاع الثقة وتقويتها في حكم القانون واحترام حقوق الإنسان؛
- إعداد الأبحاث والدراسات؛
- تنظيم الندوات و الورشات بشأن السياقات والظروف والعوامل المصاحبة.

طرق الأجرأة :

- البحث والدراسة: الاطلاع على الكتابات المنجزة من قبل الأشخاص والجامعات والمنظمات غير الحكومية؛
- التحليل : جمع وتحليل المعطيات والسياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية والقانونية؛
- التقرير والاقتراح : إعداد خطة التقرير النهائي واقتراح البدائل المعيارية والتنظيمية التي من شأنها النهوض بالمصالحة وتقوية دولة الحق الديمقراطية.

الهدف الاستراتيجي الرابع :

إطلاق دينامية الحوار والتفكير الجماعي حول مقومات الإصلاح والمصالحة والنهوض بحقوق الإنسان

الأهداف الإجرائية :

- إشاعة قيم وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة؛
- العمل على تنمية سلوك الحوار بين المجتمع (ضحايا، عائلات، جمعيات، جامعات) والدولة؛
- المساهمة في إرساء مقومات المصالحة بين الضحايا وتاريخهم، عبر إسماع صوتهم ومعاناتهم؛
- تنظيم نقاش وطني حول مقومات العدالة الانتقالية عبر الأيام الدراسية والندوات؛
- تنظيم أنشطة إعلامية للتحسيس بثقافة حقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمية والتربوية؛
- تنظيم جلسات استماع عمومية للضحايا وللشخصيات العمومية؛
- جمع الرصيد الوثائقي المكتوب والسمعي البصري حول المواضيع والقضايا ذات الصلة باختصاصات الهيئة.

طرق الأجرأة :

- التواصل المستمر مع الرأي العام من خلال النشرات الإخبارية والوصلات الإشهارية وإعداد الدعائم التواصلية المختلفة؛
- بلورة الحدث : عبر المبادرة بتنظيم الأنشطة الإشعاعية؛
- التكوين والاستماع : عبر التخطيط والبرمجة للوصول إلى المعلومات ومصادرها والعمل على نشرها وتعميم ما يمكن تعميمه منها.

ولتحقيق هذه الأهداف، حرصت الهيئة، منذ بداية اجتماعاتها الدورية الأولى، على وضع خطة عمل عامة، تم استكمالها بخطط عمل مرحلية وموضوعاتية. وفي هذا الإطار تم تنظيم كل الأنشطة انطلاقا من المحاور الرئيسية، والاختصاص الزمني للهيئة والأسس المرجعية، مع اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة في تنفيذ خطتها، وإدخال التعديلات التي استوجبتها مراحل ذلك التنفيذ ومتطلبات التمديد في ولاية الهيئة. كما أن تفعيل البرامج المحددة في الخطة العامة للهيئة، والخطط المرحلية، قد استند أساسا على التعاون والشراكات مع مختلف مكونات المجتمع.

ثالثا- خطة العمل والاختصاص الزمني للهيئة

تشمل خطة العمل كل الفترة المشمولة بالاختصاص الزمني للهيئة والممتدة من أوائل الاستقلال إلى نهاية التسعينات. وتعتبر هذه الفترة أطول الفترات موضوع الاختصاص الزمني بالمقارنة مع تجارب لجان الحقيقة والمصالحة في العالم. ولذلك طرحت العديد من الإكراهات المتمثلة بالخصوص في ندرة المعطيات والمعلومات الموثقة حول الأحداث المرتبطة بالانتهاكات. وكان على الهيئة أن تعمل على التوثيق ما أمكن لهذه المرحلة باعتماد منهجية في التوثيق والأرشفة مكنت من خلق بنك للمعلومات والمعطيات حول هذه الفترة من مختلف المصادر، وخاصة منها تلك المرتبطة بالضحايا أنفسهم وبفاعلين رئيسيين في الأحداث المعنية[2]. كما أن الكتابات التاريخية حول تلك الفترة وأحداثها تبقى نادرة جدا، والموجود منها لم يوثق بما يجعله متاحا للدارسين والباحثين وكل المعنيين بالموضوع. فحتى كتابات الاعتقال السياسي التي عرفت نموا ملحوظا في العقد الأخير لم يتم توثيقها والتعريف بها بما يكفي.

رابعا- المحاور الرئيسية للأنشطة ودلالاتها

مكنت الأنشطة المبرمجة في خطة العمل، من إدراج عمل الهيئة ضمن توجه عام نحو حفظ الذاكرة فيما يخص أحداث الماضي المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من جهة، والنهوض بأوراش التغييرات والإصلاحات الضرورية من أجل ألا يتكرر ما جرى.

ولتحقيق ذلك، عملت الهيئة على تطوير أعمال التحري بكل أشكاله وطرقه: تحليل الملفات؛ الأبحاث الميدانية؛ الدراسات والأبحاث المتخصصة (القانون، السياسة، الانتربولوجيا). كما عملت على تطوير مقاربة شمولية لجبر الأضرار. وحرصت على تأمين تواصل دائم مع الضحايا أو ذويهم وممثليهم ومع فعاليات المجتمع المدني والرأي العام.

ويشكل حفظ الذاكرة مهمة أفقية روعيت ضمن كل أنشطة الهيئة. فسواء في إطار التحريات أو جبر الأضرار أو الأبحاث والدراسات، أو الندوات العمومية والجلسات الحوارية، كان الانشغال بالذاكرة قويا. كما أن الهيئة عملت على تكوين رصيد وثائقي يساهم بلا شك في الاستجابة لنفس الانشغال.

وقد ركزت الهيئة على مجموعة من المحاور الرئيسية للقيام بهذه المهمة، ويمكن تلخيص أهم عناصرها فيما يلي :

- الاستماع للضحايا ولعائلاتهم وممثيلهم؛
- زيارة مراكز الاختفاء القسري وأماكن الاعتقال التعسفي غير النظامية، وتقديم اقتراحات بشأن تحويلها بما يحفظ الذاكرة؛
- البحث والتحليل في مجالات ذات الصلة بالتاريخ والذاكرة؛
- تحرير الذاكرة بواسطة التعبير العمومي.

1. التحريات

يعتبر التحري مكونا أساسيا في مسلسل الكشف عن الحقيقة. ويتطلب كفاءات ذات اطلاع على كل الإشكاليات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وأنشطة المنظمات غير الحكومية، والأرشيفات المحلية، أو غيرها من مصادر المعلومات الأخرى. كما يتطلب أيضا أشخاصا ذوي قدرات قانونية و/أو تجربة في ممارسة أو تطبيق القانون (قضاة، محامون،الخ) ومنهجية في التواصل والعلاقات العامة.

في إطار تحرياتها، حرصت الهيئة على توفير بنية لاستقبال الضحايا وعائلاتهم. كما عملت على فتح مكاتب خاصة في بعض الأقاليم والجهات لهذا الغرض. مما تطلب ذلك موارد بشرية هامة. وإذا كانت الهيئة قد تغلبت على تدليل العديد من الإكراهات في هذا المجال، فإنها سجلت العديد من النواقص، فيما يخص الموارد البشرية ذات الكفاءات والقدرات المطلوبة في مجالات الطب النفسي وكل ما يرتبط بطب وتدبير الحالات المرتبطة بالتأثيرات النفسية وغيرها. كما أن التحري بخصوص الأشخاص المتوفين، وتحديد المدافن وإيجداد حلول لها، يتطلب خبرات وتجارب في المجالات ذات العلاقة بالدين وعلم النفس والطب الشرعي والانتروبولوجيا.

2. جبر الأضرار

في إطار النهوض بمهامها، عملت الهيئة على جرد كل أشكال الأضرار التي لحقت بالضحايا، وتطوير مقاربة شمولية في الموضوع[3]، بما يساهم في استعادة الكرامة للضحايا وعائلاتهم. وانطلقت في تطوير هذه المقاربة من خلال تقييم نتائج التجربة السابقة في إطار هيئة التحكيم المستقلة للتعويض؛ والاطلاع على التجارب العالمية للجان الحقيقة والمصالحة واستخلاص ما يفيد في التجربة المغربية، فضلا عن دراسة وتحليل المذكرات والمقترحات بخصوص جبر الأضرار الواردة عليها من هيئات حقوقية وأحزاب سياسية.

[3] أنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب حول التوثيق والأرشفة ونظام المعلومات.

3. ضمانات المستقبل

منذ بداية أشغالها، انصب اهتمام الهيئة على المستقبل، وذلك بالعمل على الإعداد لتحليل شمولي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتقديم توصيات حول الإصلاحات القانونية والمؤسساتية الضرورية وضمانات عدم تكرار ما جرى[3].

4. حفظ الذاكرة

يشكل حفظ الذاكرة، في إطار إشكالية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عنصرا رئيسيا بالنسبة للضحايا والعائلات والمجتمع برمته. فإلى جانب بعده المثار أعلاه، يلعب حفظ الذاكرة أيضا ثلاثة أدوار أساسية: الأول بيداغوجي /تربوي؛ والثاني صيانة المستقبل وتحصينه ضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ والثالث يتمثل في المساهمة في إعادة كتابة التاريخ. وقد قامت الهيئة بتحديد مراكز وأماكن الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي التي ارتبطت بجزء كبير من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، من أجل تقديم اقتراحات وتوصيات فيما يتعلق بتحويلها إلى فضاءات لحفظ الذاكرة بصورة إيجابية.

1.4. حفظ الذاكرة والأرشيف

في معالجتها لهذا الموضوع، استحضرت الهيئة، منذ البداية، أهمية الأرشيف في حفظ الذاكرة. فعلاوة على أن اهتمامها به يدخل ضمن اختصاصها بشكل مباشر، إذ ينص نظامها الأساسي على ''الاطلاع على الأرشيفات الرسمية لفائدة الكشف عن الحقيقة'' في إطار التحري عن ماضي الانتهاكات والبحث في حالات الاختفاء القسري، فإن موضوع الأرشيف مرتبط بمهمة ''استخلاص العبر والحقائق لمصالحة المغاربة مع ذواتهم وتاريخهم، وتحرير طاقاتهم، للإسهام في بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي''.

وتتطلب المصالحة مع التاريخ إزالة العراقيل التي تحول دون المعرفة بهذا التاريخ، وتنظيم تراكم التجارب بين الأجيال، وترسيخ التواصل بينها بما يحفظ الذاكرة، وهي كلها شروط ذات ارتباط وثيق بموضوع الأرشيف. ولا يمكن لهذه المهام أن تتحقق إلا عن طريق مراجعة شاملة لحالة الأرشيفات العمومية وتهيئ شروط إصلاح عميق لوضعيتها، وهو ما يتطلب الإشراك الفعال للمعنيين مباشرة بالموضوع وللواعين بأهميته في ترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

[3] أنظر الكتاب الثالث المتعلق بإنصاف الضحايا وجبر الأضرار.

2.4. حفظ الذاكرة والمراكز السابقة للاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي

في هذا الإطار حرصت الهيئة على تحديد مواقع وأوضاع مراكز الاعتقال غير النظامية أو التي استعملت سابقا للاعتقال السري والاختفاء القسري، ومعاينتها قصد اتخاذ القرارات المناسبة في شأنها، بالتعاون مع السلطات العمومية، واستشارة الجمعيات الحقوقية، الوطنية والمحلية. وهكذا نظمت زيارات للمناطق التي وجدت بها مثل تلك المراكز، ومنها على الخصوص بالريف (دار بريشة)، وبالجنوب الأوسط (أكدز، تاكونيت، قلعة مكونة، سكورة، تمداخت، إملشيل، تازمامارت...) وبالأطلس (خنيفرة، تاكلفت، ولماس، مولاي بوعزة، لقباب، السونتات، أهرمومو)، وبالدرالبيضاء (درب مولاي الشريف، الكوربيس، الكومبليكس...)، وبالرباط (دار المقري، النقاط الثابتة بضواحي الرباط...).

وانسجاما مع طبيعة اختصاصاتها، عملت الهيئة على تحقيق هدفين أساسيين من تلك الزيارات :

أولا : الاعتراف الرسمي بوضعية تلك المراكز والأماكن واستعمالاتها السابقة، والجهات المسؤولة عنها، والأشخاص الذين احتجزوا فيها أو تضرروا بسبب وجودها والإقرار بهذه الحقائق والتعريف بها؛

ثانيا : المساهمة في توسيع نطاق المصالحة بين الساكنة ومحيطها، وبينها وبين الدولة، عبر تقديم توصيات ومقترحات لتحويل هذه المواقع إلى مشاريع سوسيو اقتصادية وثقافية، بما يضمن الحفظ الايجابي للذاكرة[4].

خامسا- التعاون والشراكات لتنفيذ خطة العمل

انطلقت الهيئة في إعداد خطة عملها من فلسفة قوامها أن مشروع الإنصاف والمصالحة يستهدف في المقام الأول الضحايا وعائلاتهم، ولكنه يعني أطرافا ومتدخلين متعددين. وهكذا فإنها تعتبر المسار انشغالا مجتمعيا، ذلك أن المهام التي أوكلت لها تعتبر غير مقصورة عليها أو على الضحايا، بل إنها تعني كل المجتمع. والمطلوب ليس فقط هو عرض تلك المواضيع وتدوينها، بل هو أيضا التقدم بمقترحات واجتهادات من طرف كل الفاعلين والأطراف لبناء المستقبل. ولهذا الغرض، عملت الهيئة على تنظيم لقاءات واستشارات، وعقد شراكات واتفاقات تعاون، ووضع برامج مشتركة، مع العديد من المنظمات الحقوقية الوطنية وجمعيات التنمية المحلية في بعض المناطق المعنية ببعض الانتهاكات، والجامعات المغربية، ومع الطبقة السياسية والتنظيمات النقابية.

[4] حول التوصيات، أنظر الفصل الرابع من الكتاب الأول، والفصل الثالث من الكتاب الرابع

1. مع الضحايا

حرصت الهيئة على تنظيم لقاءات مع الضحايا والعائلات، بصفة مباشرة أو عبر المجموعات والهيئات الممثلة لهم. وقد جرت هذه اللقاءات خلال الاستقبالات الفردية والجماعية، التي نظمت بصفة مستمرة بمقر الهيئة، أو بمناسبة الزيارات الميدانية التي نظمتها بالجهات والمناطق المعنية. كما همت مجموعات الضحايا والعائلات وممثليهم داخل المغرب وخارجه. وقد نظمت تلك اللقاءات والاتصالات لأغراض مختلفة، منها أساسا الكشف عن الحقيقة[4]، أو جبر الأضرار أو لتقديم الشهادات والإفادات.

وقد تميزت أنشطة الهيئة اتجاه الضحايا، بتنظيم جلسات استماع عمومية مع عينة من ضحايا الانتهاكات الماضية، بهدف إتاحة الفرصة لهم لإسماع أصواتهم من منبر عمومي ورسمي والإنصات لشهاداتهم، وكذا أداء رسالة بيداغوجية من خلال التوعية بأشكال تلك الانتهاكات والآلام المترتبة عنها، ومن تم التحسيس بضرورة تضافر كل إرادات الدولة والمجتمع للحيلولة دون تكرارها. وقد شكلت كل من الجلستين الأولى والثانية المنظمتين بالرباط، بداية تأسيس ''سرد وطني'' حول المعاناة والآلام الماضية، واعتبرت من ثَمَّ البوابة الأساسية لمصالحة المغاربة مع ماضيهم ومع ذواتهم، كما ساهمت في إشعاع التجربة المغربية وتجديد التأكيد على انخراط المغرب وتشبثه بالديمقراطية والحداثة.

1.1. منظور الهيئة لتكريم الضحايا من خلال جلسات الاستماع العمومية

أعطت جلسات الاستماع العمومية في بلادنا الأولوية لاسترجاع كرامة الضحايا الذين انتهكت حقوقهم، ورد الاعتبار المعنوي لهم، وحفظ الذاكرة الجماعية، ومقاسمة الآلام والمعاناة والتخفيف من المخلفات النفسية الناتجة عن معاناتهم جراء الانتهاكات. إضافة إلى دورها التربوي البيداغوجي تجاه المسؤولين والرأي العام والمجتمع والأجيال الصاعدة، وهي بذلك تشكل لحظة ذات أهمية كبيرة في مسار الإنصاف والمصالحة. لقد ظهرت في المغرب منذ نهاية التسعينات، العديد من الكتابات والإصدارات التي تناولت تجربة معاناة الضحايا جراء الانتهاكات، وساهمت بقدر وافر في التعريف بالحقائق المرتبطة بالانتهاكات وأصنافها وتواريخها، مما جعلها مرجعا من المراجع المهمة في إقرار الحقيقة.

نظمت الهيئة سبع جلسات استماع عمومية في خمس مناطق من المغرب خصصت للاستماع إلى شهادات شفوية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عرفها المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين 1956 و

[4] أنظر التوصيات.

1999. وقدّمت هذه الشهادات من طرف ضحايا هذه الانتهاكات بشكل علني أمام أعضاء الهيئة، وبحضور الهيئات الحقوقية والثقافية والسياسية والنقابية والسلطات والهيئات المنتخبة ووسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، ونساء ورجال الصحافة، والضيوف الأجانب والمحليين.

كما ارتكزت فكرة تنظيم الجلسات على دورها التربوي والبيداغوجي في خلق استعداد أكبر وقابلية متنامية لدى المجتمع والدولة، وترسيخ القناعة لديهما بضرورة التشبث بمبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها وصيانتها، وبواجب العمل على الطي المنصف والنهائي لصفحة الانتهاكات الجسيمة ومنع تكرارها، وذلك عن طريق التعريف والإقرار بشكل رسمي وعلني بالحجم الذي اتخذته هذه الانتهاكات في بلادنا، وبالآلام التي خلفتها لدى الضحايا، وأسرهم وأقربائهم ومعارفهم، وبآثارها النفسية والمعنوية والمادية على المستويين المحلي والوطني.

وشارك في هذه الجلسات الضحايا الذين توفرت لديهم القدرة على التبليغ والذين رغبوا في التعبير عن معاناتهم أمام العموم بالأسلوب واللغة التي يفضلون. وتم اختيار الضحايا المشاركين بالاعتماد على تبويب يعتمد تصنيفا تقريبيا، تتداخل فيه الفترات التاريخية مع الأحداث والمحاكمات الكبرى. وعقدت هذه الجلسات في شكل سلسلة من الحصص، تقدم، في كل حصة منها، الضحية الواحدة شهادتها بشكل فردي، لا يرافقها خلالها إلا من تختاره لذلك الغرض.

2.1. معطيات إحصائية أساسية حول جلسات الاستماع العمومية

نظمت الجلسات المذكورة في الفترة الممتدة من 21 دجنبر 2004 إلى 3 ماي 2005 في كل من الرباط، فكيك، الراشيدية، مراكش، خنيفرة والحسيمة. وفيما يلي جرد «إحصائي» لهذه الجلسات :

نسبة النساء والرجال

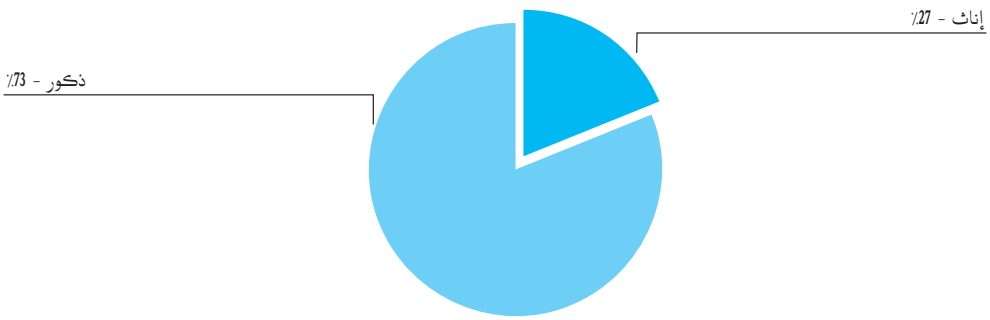

نسبة المعدل العمري

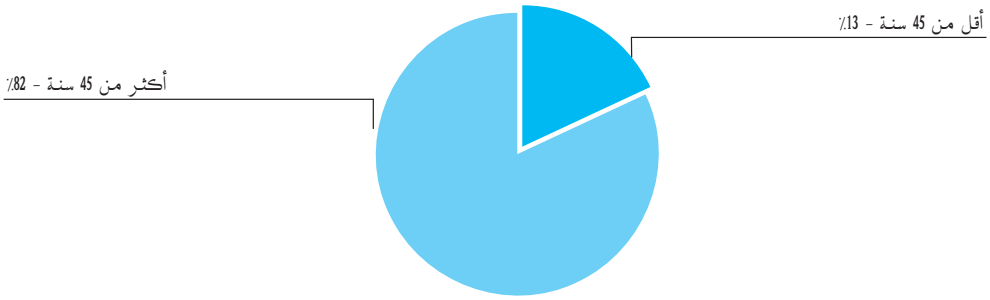

نسبة الشهود من الضحايا المباشرين والغير المباشرين

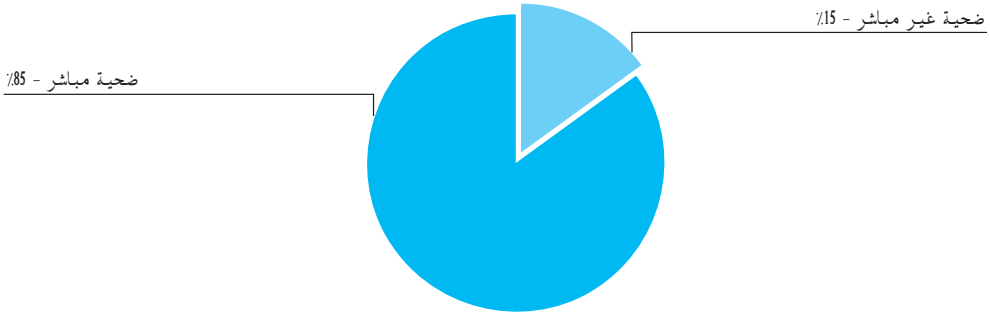

نوع الانتهاك الذي تعرض له الشهود أو ذووهم

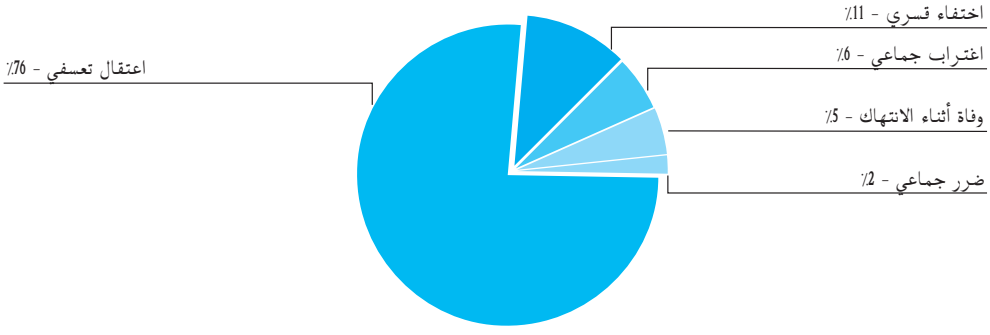

[6] أنظر الكتاب الثاني حول الحقيقة والمسؤولية عن الانتهاكات.

مراكز الاحتجاز التي احتجز فيه الشهود أو ذووهم أطول مدة

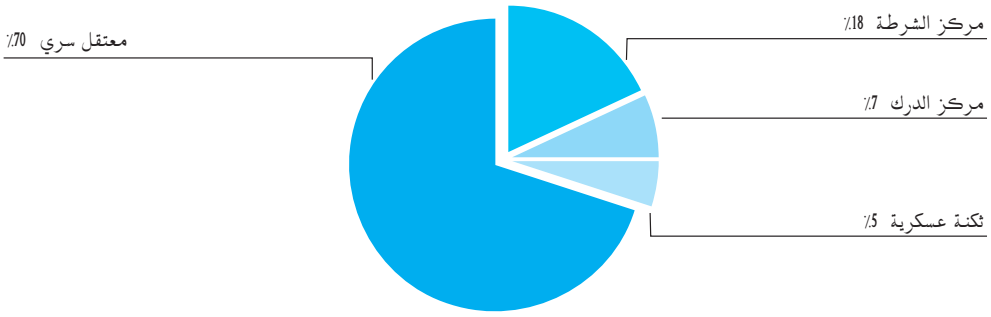

الأحداث التي ارتبط بها الانتهاك وأثيرت في الجلسات العمومية

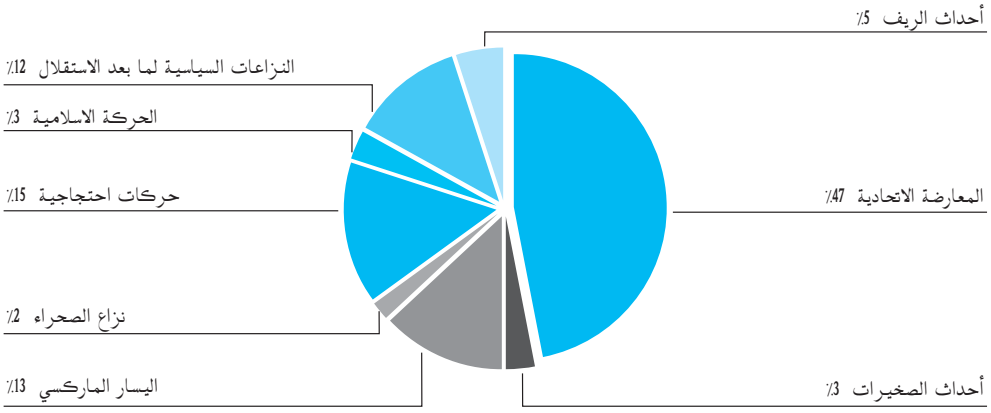

2. مع المجتمع المدني

تعاملت الهيئة مع كل مكونات الحركة الحقوقية وجمعيات الضحايا ولجان تنسيق العائلات، وكل الجمعيات والمراكز المهتمة بثقافة حقوق الإنسان، وجمعية هيئات المحامين بالمغرب، وكذا الجمعيات التنموية المحلية في المناطق التي توجد بها مراكز الاحتجاز السرية السابقة. كما نظمت لقاءات مع جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان للمغاربة القاطنين بالخارج، وبصفة خاصة بأوربا، وكذا جمعيات وممثلي الضحايا بتلك الدول.

وقد تم التواصل بين الهيئة وجمعيات المجتمع المدني من خلال :

- ما توصلت به الهيئة من مذكرات واقتراحات حول مختلف مهام الهيئة، وخاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحقيقة وجبر الأضرار؛

- اللقاءات التي نظمت بمقر الهيئة، بطلب من الهيئة، أو من الجمعيات المعنية؛
- إشراك العديد من تلك الجمعيات في الأنشطة المختلفة للهيئة، ومشاركة أعضاء من هذه الأخيرة في الأنشطة التي نظمتها بعض الجمعيات حول مواضيع ذات الصلة بمهام الهيئة؛
- اللقاءات التي نظمت بين الهيئة، من جهة، وكل من لجنة المتابعة (المكونة من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف)؛ والنسيج المدني لمتابعة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المكون من 44 جمعية، و لجنة عائلات الضحايا؛
- الزيارات الميدانية التي نظمتها الهيئة إلى المناطق والجهات المعنية بالانتهاكات، حيث شكلت فرصة للاتصال بفعاليات المجتمع المدني المحلية، وتطوير شراكات في مجال جبر الضرر الجماعي؛
- الندوات العمومية المنظمة من طرف الهيئة؛
- الندوات المنظمة بتعاون مع بعض الجمعيات، وخاصة منها ندوة ''المحاكمات و المتابعات ذات الصبغة السياسية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1956 و1999'' بشراكة مع جمعية هيئة المحامين بالمغرب، وبتعاون مع كلية الحقوق بالدار البيضاء.

3. السلطات العمومية

ومن أجل بلوغ الأهداف المحددة في نظامها الأساسي، عملت الهيئة على التعاون مع مختف القطاعات الحكومية المعنية والسلطات العمومية المختصة. وتفعيلا لاختصاصاتها، نظمت سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين في الإدارة الترابية، سواء على المستوى المركزي، أو على مستوى الأقاليم والعمالات ذات الصلة المباشرة بالموضوع، خصوصا المناطق التي كانت بها مراكز احتجاز أو عرفت وفيات، ومنها على الخصوص : أكدز، تاكونيت، قلعة مكونة وتازمامارت.

وقد مكن التعاون مع مصالح الإدارة الترابية بوزارة الداخلية، والقوات المسلحة الملكية، إضافة إلى الاطلاع على الأرشيفات، من الوصول إلى نتائج مهمة في مسار تسوية ملف ماضي الانتهاكات. وهمت تلك النتائج على الخصوص الكشف عن الأشخاص المتوفين وأماكن الوفاة والدفن، وأسماء المتوفين.

وانكبت الهيئة، بالتعاون مع مصالح الإدارة الترابية، على دراسة مقترحات الفاعلين المحليين فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل السياسات العامة للتنمية المحلية المتخذة من قبل المصالح

الخارجية لمختلف الوزارات بهذه المناطق، بغية تسريع أو إطلاق دينامية المشاريع المبرمجة في إطار خطط التنمية المحلية.

وانخرطت الهيئة في هذه العملية انطلاقا من وعيها بأن تحقيق المصالحة في هذه المناطق يقتضي العمل على النهوض الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بها، لكونها كانت مسرح أحداث مؤلمة أو تواجدت بها مراكز احتجاز أثرت سلبا على صورتها وعطلت عجلة التنمية بها.

كما وقعت الهيئة اتفاقية شراكة مع وزارة الصحة لمعالجة القضايا الصحية للضحايا الذين يعانون من مشاكل صحية مرتبطة بظروف الاختفاء أو الاعتقال التعسفي، التزم الطرفان بموجبها على العمل على ضبط قائمة المستفيدين من الخدمات الصحية وتحسين الحالة الصحية للمستفيدين. وساهمت هذه الاتفاقية في خلق إطار للتعاون المتبادل بين الوزارة والهيئة، بغية تحسين الوضعية الصحية والنفسية للضحايا.

و وعيا منها بأهمية دور وسائل الإعلام في مواكبة عملها في مختلف مراحله لتوسيع تواصلها مع الرأي العام، حرصت الهيئة على إقامة شراكة مع وزارة الاتصال ووسائل الإعلام العمومية، خصوصا الإذاعة والتلفزة والقناة الثانية، ووكالة المغرب العربي للأنباء.

4. الطبقة السياسية والتنظيمات النقابية

عقدت الهيئة لقاءات مع عدد من الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمهنية الوطنية، بغية إطلاعها على مقاربتها لمختلف القضايا التي تدخل ضمن اختصاصاتها، وإشراكها في بلورة توصيات ومقترحات الهيئة فيما يخص الإصلاحات وضمانات عدم تكرار ما جرى.

ونبعت هذه اللقاءات من رغبة الهيئة في فتح نقاش وطني واسع وجريء حول انتهاكات الماضي، وسبل تحقيق الإنصاف والمصالحة، في إطار من المكاشفة وحفظ الذاكرة، بما يساهم في تقوية المناعة المجتمعية، ويؤمن الانتقال الديموقراطي وبناء دولة القانون.

ويمكن تلخيص الأهداف التي حددتها الهيئة لهذه اللقاءات فيما يلي :

- التعرف على مواقف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين بخصوص الملف ومقاربتهم في تحليل سياق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، و مقترحاتهم الخاصة بضمانات عدم التكرار في المستقبل؛
- استكمال المعطيات، فيما يخص الأحداث التاريخية المرتبطة بانتهاكات الماضي التي وقفت عليها الهيئة، من خلال الدراسات التي أنجزها فريق الدراسات، و ما ورد عليها من إفادات من قبل ضحايا تلك الانتهاكات؛

- محاولة تدوين ذاكرة مشتركة، عبر اعتماد معيار المساواة في التعامل مع القراءات المتعددة لهذه الأحداث من طرف الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية؛
- الحرص على أن يعكس التقرير الختامي جزءا من قراءة الفاعلين السياسيين للأحداث؛
- فتح حوار مع الفاعلين السياسيين فيما يخص تصوراتهم واقتراحاتهم بخصوص المقومات الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية؛
- تقريب الفاعل السياسي من انشغالات و أشغال الهيئة، لضمان دعمه لها، باعتباره من الفاعلين الرئيسيين الذين لهم دور مركزي في المستقبل في تفعيل توصيات الهيئة، خاصة من خلال أدائه في المؤسسة التشريعية.

5. الجامعات ومراكز البحث العلمي

حرصت الهيئة على إشراك الجامعات ومراكز البحث العلمي الوطنية في مختلف الأوراش التي فتحتها، في سياق أعمالها لكشف الحقيقة بشأن انتهاكات الماضي وتوفير الضمانات لعدم التكرار، وحفزها على الانخراط في الدينامية الجديدة التي يشهدها المغرب في مجال تكريس الانتقال الديمقراطي وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وكذلك العمل على مواكبة الجامعة لهذا المسار بإحداث مجموعات دراسات حول فروع العدالة الانتقالية والتاريخ الراهن وأدب الاعتقال وحقوق الإنسان بشكل عام.

ففي إطار أنشطة فريق الدراسات والأبحاث تم إشراك مجموعة من الطلبة الباحثين في إنجاز الشق المتعلق من برنامج الفريق حول تقارير السياق التاريخي للأحداث المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث تم تكليفهم بإعداد بطائق كرونولوجية وبيبلوغرافية وملخصات الأحداث المعنية. كما لجأ الفريق إلى العديد من الباحثين الجامعيين لإنجاز دراسات وتقديم استشارات حول مواضيع محددة تهم اختصاصات الهيئة (الحريات العامة؛ القضاء؛ الدستور وحقوق الإنسان؛ رجال السلطة وحفظ الأمن؛ الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري؛ المجتمع المدني وحقوق الإنسان...). و استعانت وحدة نظام المعلومات بعدد مهم من الطلبة الباحثين في التحليل القبلي للملفات المعروضة على الهيئة، كما استعان فريق العمل المكلف بجبر الأضرار بطاقم من المساعدين يتكون في أغلبه من طلبة باحثين في الحقوق.

وطيلة اشتغالها، حرصت الهيئة على تنظيم لقاءات مع الأساتذة والباحثين من مختلف التخصصات ذات الصلة باختصاصاتها، للتباحث والتشاور حول القضايا الفكرية والسياسية والقانونية التي تحتاج إلى الخبرة ومساهمة المثقفين المغاربة، سواء عبر البحث أو الدراسة، أو اقتراح المواضيع التي ينبغي أن تعالج في إطار إنجاز الهيئة لمهامها.

وبغية توسيع نطاق متابعة الجامعة لأشغالها، نظمت الهيئة لقاءات تواصلية مع الطلبة والأساتذة والطلبة الباحثين من مختلف المستويات والتخصصات في مجموعة من الجامعات (الرباط، الدارالبيضاء، سطات، الجديدة)، للتعريف بالهيئة، من حيث سياق تأسيسها، وشرح مضامين نظامها الأساسي، وعرض منجزاتها المرحلية. وقد شارك في تأطير هذه اللقاءات أعضاء من الهيئة، وتخللتها نقاشات مستفيضة حول كيفية جعل الجامعة تواكب بالدراسة والتحليل والبحث العلمي القضايا المرتبطة بمسار المصالحة، بما يمكنها من المساهمة في متابعتها له بشكل معمق بعد انتهاء مدة ولاية الهيئة. كما شددت الهيئة خلال تلك اللقاءات على ضرورة اضطلاع الجامعة المغربية بدورها في تحصين المجتمع وتعزيز دولة الحق والقانون وتكريس ثقافة حقوق الإنسان.

وبالنظر لأهمية الثقافة الامازيغية في المجتمع المغربي، وبالنسبة لفئات مهمة من الضحايا والمناطق المعنية بالانتهاكات، فقد حرصت الهيئة على عقد شراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بموجب بروتوكول تعاون وقعه الطرفان بالرباط في 20 دجنبر 2004. يهدف إلى ''التعاون بغية ضمان الترجمة الفورية والتحريرية لوثائق الهيئة ولجلسات الاستماع العمومية إلى الامازيغية، وتبادل الخبرات، والمساهمة في إعداد التوصيات المتعلقة بضمانات حماية حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا''.

كما يشمل ''تبادل المعلومات والخبرات وكل ما من شأنه تدعيم ميادين اشتغالهما، وخاصة الاستفادة من الدراسات والمونوغرافيات المتعلقة ببعض المناطق والفترات التاريخية''. ويهدف كذلك إلى مرافقة ''مرافقة الهيئة في زياراتها الميدانية لبعض المناطق وإنجاز دراسات مشتركة لغاية التقرير النهائي، خصوصا الجانب المتعلق بالتوصيات وضمانات عدم التكرار وتبادل الخبرات فيما يتعلق بتوثيق وطرق استغلال الرواية الشفوية لفهم تاريخ ووقائع الانتهاكات''.

ويركز برنامج التعاون بالخصوص على مجالات الترجمة الفورية والتحريرية، من والى الأمازيغية، لجلسات الاستماع العمومية ووثائق الهيئة، ومساعدة الباحثين الميدانيين أثناء تقصي الحقائق وتلقي الشهادات بالأمازيغية، والمساهمة في تنظيم الندوات وجلسات الاستماع.

كما يشمل التعاون تقديم توصيات في مجال ضمان ممارسة الحقوق اللغوية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتبادل الخبرات في مختلف الميادين الحقوقية والإدارية والانتربولوجية والتاريخ والإعلام والتربية. وفي هذا الإطار دعت الهيئة المعهد إلى التفكير، إلى جانب الهيئة، فيما يمكن أن يكون مفيدا من توصيات حول الحقوق اللغوية والثقافية، باعتبار أن هذا الورش الهام قد تناط مهمة تتبعه بالمعهد بعد انتهاء ولاية الهيئة.

6. المراكز والهيئات ذات الخبرة الدولية

لقد تميزت المقاربة العامة للهيئة بتوظيف التراكمات السياسية والحقوقية الوطنية والتجارب والتوجهات العالمية في مجال تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من آليات العدالة الانتقالية. وهكذا، فمنذ تنصيبها وبداية أعمالها، استضافت الهيئة أعضاء وخبراء من لجان عالمية مشابهة ومن دول مختلفة، أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا مثلا، لتبادل الآراء والأفكار والتجارب حول العديد من المواضيع. وقد تمخضت هذه الزيارات عن إلقاء عروض متخصصة وتنظيم جلسات عمل وتداريب مركزة حول مجالات خاصة من أنشطة لجان الحقيقة، سواء فيما يتعلق بطريقة التنظيم الداخلي وفرق العمل، أو بالاستراتيجية التواصلية، أو في مجال التحريات والاستماعات الفردية وجلسات الاستماع العمومية وجبر الأضرار.

وفي هذا الإطار، حرصت الهيئة على تأمين تعاون وثيق مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية، وكل ما يتصل بها في مجالات مختلفة. وقد تم التعاقد مع خبراء من المركز المذكور للاستفادة من استشاراتهم وتقاريرهم حول مواضيع محددة منها: جلسات الاستماع العمومية و استراتيجيات التواصل والإعلام و جبر الأضرار و إعداد التقرير الختامي ؛ و حفظ الذاكرة... وقد تم الاتفاق على برنامج مرن وتشاركي متطور حسب مراحل تقدم أشغال الهيئة وحاجياتها.

وقد استضافت الهيئة المؤتمر الدولي الخامس لخبراء لجان الحقيقة والمصالحة عبر العالم، باقتراح من هؤلاء لاعتبارهم الهيئة بمثابة قيمة مضافة في المسارات العالمية للعدالة الانتقالية، وخاصة في الفضاء العربي الإسلامي. وقد تمحورت أشغال المؤتمر المذكور حول ثلاثة مواضيع: استراتيجيات التواصل و جلسات الاستماع العمومية؛ و مناهج وطرق إعداد التقرير الختامي. ومكنت أشغال المؤتمر أعضاء الهيئة وممثلين عن منظمات حقوقية وطنية ودولية من التشاور وتبادل الآراء حول تلك المواضيع بما يفيد في إغناء التجربة المغربية.

كما استقبلت الهيئة خبراء وباحثين ومسؤولين من هيئات ومراكز أخرى ذات تجربة وخبرة في مجالات ذات الصلة بالعدالة الانتقالية.

سادسا- جدول تعريفية بأهم التظاهرات العمومية للهيئة

▪ الندوات والمناظرات التي نظمتها الهيئة

الموضوع	المكان	التاريخ	المحاور
ندوة كتابات الإعتقال السياسي	الرباط	21 و 22 مايو 2004	أدبيات الاعتقال والتوثيق التاريخي كتابات الاعتقال: المفاهيم والإشكالات أدبيات السجون كمصدر تاريخي: الإشكاليات والمقاربة سنوات الجمر والرصاص: نصوص وحوارات في الكتابة والسجن قصة السجن: خطاب الإكراه المتضاعف التوثيق من خلال كتابات الاعتقال الذات وتفاصيل الزنزانة الألم والتحدي في شعر أزايكو واذ بلقاسم الكتابة ضد النسيان شجر مر ''مسرحية''
عنف الدولة	مراكش	11 و 12 يونيو 2004	قانون المسطرة الجنائية والخصاص في مجال حماية الأفراد والجماعات من العنف غير المشروع تطور مفهوم المصلحة العليا للدولة في النظرية السياسية عنف الدولة بين المشروعية واللامشروعية رمزية العنف في ظل الدولة السلطانية: نموذج مولاي اسماعيل السلع والعنف عنف الدولة : التصورات والممارسات النظام القضائي والخصاص في مجال حماية الأفراد والجماعات من العنف غير المشروع الحريات العامة والمسألة الأمنية الحماية الجنائية للحريات الفردية: عدم اليقين وعدم الدقة هل يمكن للقانون وحده الوقاية من العنف

الموضوع	المكان	التاريخ	المحاور
مفهوم الحقيقة والمجتمع	طنجة	17 و 18 شتنبر 2004	الحقيقة التاريخية بين المقاربة العلمية والدولة
			الحقيقة، ما هي؟ ولمن؟
			الحقيقة والتاريخ: بعض الحالات من تاريخ المغرب
			تعريف الحقيقة في المنطق الرياضي
			الوجه الفلسفي للحقيقة
			بين العلم والسياسية: ضرورة الحقيقة
			تساؤلات حول مفهوم الحقيقة
			الأحكام والحقيقة
المتابعات والمحاكمات القضائية ذات الصبغة السياسية	الدار البيضاء بالتعاون مع جمعية هيئات المحامين بالمغرب وكلية الحقوق بالدار البيضاء	18 و 19 فبراير 2005	الضمانات القانونية للحرية الشخصية
			محاكمات على أساس ظهيري 1935 و 1939
			المحاكمات في مجال التنظيم الجمعوي والحزبي
			المتابعات والمحاكمات المرتبطة بالصحافة والنشاط الثقافي
			محاكمة نوبير الأموي
			محاكمة أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي (1981) ومحاكمة أنيس بلافريج ومن معه
			المحاكمات على إثر أحداث الريف
			قضية المؤامرة ''1963''
			محاكمة مراكش الكبرى ''1971''
			محاكمة قضية دهكون ومن معه ''1973''
			المحاكمات المتعلقة بالمجموعات الدينية السياسية
			قضية السرفاتي ومن معه
			محاكمات المجموعات اليسارية
			محاكمات إثر الأحداث الاجتماعية
			التقرير التركيبي لأشغال المناظرة

▪ اللقاءات والحلقات التدريبية

الموضوع	المكان	التاريخ	المحاور
لقاء خبراء ومدراء لجان الحقيقة عبر العالم ''الاجتماع الخامس''	الرباط بشراكة مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية	20 و 21 مايو 2004	الهيئة : الأهداف والاختصاصات والتنظيم لجان الحقيقة : الأهداف والاختصاصات والتنظيم إعداد تصور حول التحريات مسلسل تحرير وإعداد التقرير النهائي جلسات الاستماع العمومي استراتيجيات التواصل
التجاوز الايجابي لانتهاكات الماضي	الرباط، بالتعاون مع الفريق الاشتراكي بمجلس النواب	28 شتنبر 2004	هيئة الإنصاف والمصالحة : الأدوار والأهداف و مقومات التجاوز الايجابي للانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان
جلسات الاستماع والتاريخ الشفوي	الرباط بالتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية	حلقتان دجنبر 2004 يناير 2005	مكانة الشهادات في تدوين التاريخ إشكالات كتابة التاريخ الشفوي كيفية توظيف الذاكرة الشفوية في كتابة التاريخ
العدالة الانتقالية ودور التوثيق والمعلومات	الرباط، بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان	20-27 دجنبر 2004	الانتهاكات الجسيمة وآليات الحماية الدولية والإقليمية العدالة الانتقالية والانتهاكات الجسيمة العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي العدالة الانتقالية ودور المنظمات غير الحكومية قواعد وتقنيات التقصي جلسات الاستماع إعداد التقارير أنظمة التوثيق والمعلومات

▪ الندوات التي ساهمت فيها الهيئة أو نظمت بشراكة معها

الموضوع	المكان	التاريخ	المحاور
ندوة دولية حول ''المصالحة : من إدراك الماضي الى تعاون مستقبلي، التحديات الإقليمية والشاملة للمصالحة''	برلين، مديرية التعاون التقني الألماني ومؤسسة فريدريش ايبرت	2 فبراير 2005	خصص محور في الندوة لاستعراض التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية والعمل الذي تقوم به هيئة الإنصاف والمصالحة
ندوة بأكادير حول العدالة الإنتقالية وأسئلة طي صفحة الماضي بالمغرب	أكادير، بشراكة مع حزب التقدم والاشتراكية	25 دجنبر 2004	تناولت موضوع العدالة الانتقالية ومقاربة المغرب لطي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان
ندوة السياسة الجنائية بالمغرب : واقع وآفاق	مكناس، نظمتها وزارة العدل	9-11 دجنبر 2004	دراسة وضع السياسة الجنائية الراهنة بالمغرب خاصة ما يتعلق بسياسة التجريم والعقاب المتبعة من قبل المشرع المغربي.
جلسة حوارية حول ''هيئة الانصاف والمصالحة : أي مساهمة في تعزيز دولة القانون''	كلية الطب بالدار البيضاء، بتعاون مع مجموعة الحداثة والديموقراطية	3 دجنبر 2004	ناقشت ''الفلسفة والأهداف العامة من وراء إحداث الهيئة'' و''هيئة الإنصاف والمصالحة ومسلسل الكشف عن الحقيقة'' و''هيئة الإنصاف والمصالحة والانتقال الديموقراطي''.
لقاء إعلامي حول هيئة الإنصاف والمصالحة لفائدة المشاركين في مؤتمر ''القمة العالمية لمجتمع المعلومات في بلدان إفريقيا والعالم العربي	مراكش، نظم من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة بشراكة مع وزارة الاتصال	23 نونبر 2004	شرح مقاربة الهيئة وفلسفتها في كشف حقيقة ماضي الانتهاكات وجبر الأضرار وإعداد التقرير النهائي
ندوة ''تحليل السياقات التاريخية لانتهاكات الماضي''	الرباط، نظمت من قبل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بدعم من هيئة الإنصاف والمصالحة ومؤسسة فريدريش إيبرت	19 - 20 نونبر 2004	بحثت الندوة السياقات التاريخية لانتهاكات حقوق الإنسان والمكتسبات التي تحققت لحد الآن وعمل هيئة الإنصاف والمصالحة في هذا السياق

الموضوع	المكان	التاريخ	المحاور
ورشة عمل للخبراء حول تحيين مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب	جنيف	18 و19 نونبر 2004	تبادل الأفكار بهدف تحيين المبادئ الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب
ندوة عالمية حول ''سياسات المصالحة والحفاظ على الذاكرة	مونريال	20 اكتوبر 2004	خصص حيز للنقاش حول التجربة المغربية في ميدان المصالحة والعدالة الانتقالية
ندوة بامستردام حول ''مسار البحث عن الحقيقة وجبر الاضرار بالمغرب''	أمستردام، من تنظيم جمعية المغاربة لحقوق الانسان	8 أكتوبر 2004	تناولت موضوع ''مسار البحث عن الحقيقة وجبر الأضرار بالمغرب خلال الفترة ما بين 1956 و1999 ودور الهيئة في مسلسل الطي النهائي لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان
ندوة ''لجان الحقيقة والمصالحة : التجربة المغربية''	الرباط، بمساهمة الهيئة وتنظيم الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وهيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان المنعقدة في نوفمبر 2001	27-25 مارس 2004	لجان الحقيقة والتحول الديموقراطي في التجارب الدولية، 'عدم الإفلات من العقاب وجبر الضرر والمصالحة'' ''المغرب : الدروس المستخلصة من الماضي والإنتظارات الحالية ''التحديات التي تواجه لجان التحقيق'' ''الإصلاحات الضرورية السياسية والمؤسساتية والقضائية والإدارية
''المغرب : الإفلات من العقاب هيئة الانصاف والمصالحة والمحكمة الجنائية الدولية''	الرباط، من تنظيم الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان بمساهمة هيئة الإنصاف والمصالحة وبتعاون مع التحالف الدولي من أجل المحكمة الجنائية الدولية ومنتدى الحقيقة والإنصاف والمنظمة المغربية لحقوق الانسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان	3-1 أكتوبر 2004	دور ومهام هيئة الانصاف والمصالحة ضمن مسار التحول الذي ينهجه المغرب. مناقشة موضوع تشكيل تحالف وطني لحث الحكومة المغربية بضرورة التصديق على اتفاقية روما المحدثة للمحكمة الجنائية الدولية

الموضوع	المكان	التاريخ	المحاور
ورشة دولية بالرباط حول العدالة الانتقالية	الرباط، بمساهمة الهيئة وتنظيم المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومركز التوثيق والإعلام في مجال حقوق الانسان	19-25 يوليو 2004	عالجت أشغال الورشة التجارب الدولية في العدالة الانتقالية، وشارك فيها ممثلو منظمات حقوقية وجمعيات للدفاع عن حقوق الانسان والمجتمع المدني من الجزائر واليمن والسودان والعراق ولبنان والمغرب.

▪ جلسات العمل التي عقدتها الهيئة مع وفود محلية أو أجنبية

الوفود	المكان	الزمان	الموضوع
وفد من مجلس النواب الاسباني برئاسة رئيس المجلس	الرباط	18 مارس 2005	استعراض تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة والأشواط التي قطعتها
وفد من البرلمان الألماني	الرباط	2 مارس 2005	استعراض تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة و مهامها والأشواط التي قطعتها
وفد عن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني	الرباط	8 فبراير 2005	استعراض العمل الذي تقوم به الهيئة ومقاربة المغرب لطي ماضي انتهاكات حقوق الإنسان.
جمعية أطباء العالم الفرنسية	خنيفرة	5 فبراير 2005	بحث سبل تعزيز التعاون في في مجال تقديم الدعم الطبي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان
وفد من منظمة العفو الدولية	الرباط	9 يناير 2005	مناقشة مقاربة الهيئة في الكشف عن حقيقة انتهاكات الماضي
تجمع ''الحقيقة'' الذي يضم عددا من جمعيات المهاجرين المغاربة والجمعيات المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان بأوربا	الرباط	28 دجنبر 2004	بحث تسوية المشاكل التي تعترض المغتربين وقدماء المنفيين بالمراكز الحدودية خلال تنقلاتهم من وإلى المغرب
وفد من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية	الرباط	20 دجنبر 2004	التوقيع على برتكول تعاون يهم خصوصا ترجمة جلسات الاستماع ووثائق عمل الهيئة الى اللغة الأمازيغية.
وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة	الرباط	25 نونبر 2004	جلسة عمل حول السياسة التواصلية التي تنهجها الهيئة في تعاطيها مع القضايا التي تدخل في صميم عملها

الوفود	المكان	الزمان	الموضوع
وزيرة المغتربين في سوريا	الرباط	25 نونبر 2004	شرح التجربة المغربية في التعاطي مع ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وعمل الهيئة
وفد عن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية	الرباط	16 نونبر 2004	دراسة امكانية إقامة تعاون في المجالات تدخل في سياق عمل الهيئة
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان	الرباط	14 أكتوبر 2004	بحث التعاون في مجال الإعلام والدراسات في مجال حقوق الإنسان وعقد ملتقى عربي حول آليات الوساطة
المعهد العربي لحقوق الانسان (تونس)	الرباط	14 أكتوبر 2004	بحث برامج تعاون بين الطرفين في مجال الدورات التدريبية والتوثيق في مجال العدالة الانتقالية
المركز الدولي للعدالة الانتقالية	الرباط	21 أكتوبر 2004	بحث مجالات التعاون بين الهيئة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية
مركز تأهيل ضحايا التعذيب بالمغرب	الرباط	24 أكتوبر 2004	التشاور حول برنامج الهيئة المتعلق الصحي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي
مسؤولون بالمفوضية الأوربية المتابعون لسياسة الشراكة الاورو متوسطية والسياسة الجديدة للجوار الاوربي	بروكسيل	27 سبتمبر 2004	شرح العمل الذي تقوم به الهيئة وبرامجها للأشهر المقبلة
المدير الإقليمي السابق لشمال إفريقيا للجنة الدولية للصليب الأحمر والمدير الإقليمي الجديد للجنة	الرباط	16 سبتمبر 2004	بحث التعاون بين الهيئة والمكتب الاقليمي للجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يخص مجال اهتمامهما
الصندوق العالمي لدعم حقوق الإنسان	الرباط	14 سبتمبر 2004	الفرص المتاحة في المغرب لإمكانيات تمويل ودعم عمل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان
المدير المساعد لمؤسسة الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود	الرباط	13 سبتمبر 2004	بحث تعزيز التعاون في مجال البحث العلمي والدراسات في المجالات التي تدخل في صميم مهمة هيئة الإنصاف والمصالحة
مدير الاعلام والاتصال السابق بلجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا	الرباط	ما بين 30 غشت و 3 شتنبر 2004	عقد لقاءات موسعة حول جلسات الاستماع العمومية والتقرير الختامي والدراسات والأبحاث وعلاقة لجنة الحقيقة بجنوب إفريقيا مع الصحافة والاستراتيجية الإعلامية التي اعتمدتها خلال مختلف مراحل عملها وتقدم أشغالها

الوفود	المكان	الزمان	الموضوع
المركز الدولي للعدالة الانتقالية	الرباط	6-14 يوليوز 2004	تأطير ثلاث ورشات داخلية مع أعضاء الطاقم الإداري همت مواضيع جلسات الاستماع العمومية والعلاقة مع المنظمات غير الحكومية والتقرير الختامي
	الرباط	16 يوليوز 2004	بحث برنامج للتعاون بين الهيئة والمركز وعدد من القضايا الفكرية المرتبطة بمهام الهيئة
	الرباط	4-14 يونيو 2004	لقاءات موسعة حول القضايا ذات الصلة بفلسفة جبر الضرر التي ستنتهجها الهيئة في معالجة ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان
	الرباط	يونيو 2004	تحديد الخطوط العريضة لبرنامج التعاون بين الهيئة والمركز
الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان	الرباط	يونيو 2004	عرض التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية ودور الهيئة في النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب
المفوضية السامية لحقوق الإنسان	الرباط	يونيو 2004	التعريف بالهيئة وبوضعية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بالمغرب وخاصة بالوضعية القانونية والإدارية لمركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان
المركز الدولى للعدالة الانتقالية	الرباط	مايو 2004	استكمال التشاور حول برنامج التعاون المستقبلي بين المركز الدولي للعدالة الانتقالية والهيئة.
الكاتب التنفيذي لجائزة هوفييت بوانيي التابعة لليونيسكو	الرباط	مايو 2004	عرض مهام هيئة الإنصاف والمصالحة ومقاربتها لكشف ماضي انتهاكات حقوق الانسان وتدعيم الديمقراطية
المركز الدولي للعدالة الانتقالية	الرباط	مارس 2004	التداول بشأن القضايا المرتبطة بلجان الحقيقة عبر العالم والاتفاق على برامج عمل مشتركة
المعهد الوطني للسمعي البصري بفرنسا	الرباط	مارس 2004	بحث مشروع إنجاز فيلم وتصوير أنشطة الهيئة من بداية إلى نهاية أشغالها،حيث يشرف المعهد الوطني للسمعي البصري على إنتاج الفيلم على أساس أن تستفيد الهيئة من المادة الأولية المجمعة لانتاج الفيلم

الوفود	المكان	الزمان	الموضوع
الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان	الرباط	مارس 2004	بحث الفرص المتاحة للتعاون في مجال النهوض بحقوق الانسان
''المركز الكندي ديمقراطية وحقوق''	الرباط	مارس 2004	بحث سبل التعاون بين الهيئة والمركز الذي يقوم بإعداد خطة عمل بالمغرب تتمحور على المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية بمشاركة المنظمات غير الحكومية
المركز الدولي للعدالة الانتقالية		مارس 2004	بحث فرص التعاون بين الهيئة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية
منظمة ''مراقبة حقوق الإنسان''	الرباط	فبراير 2004	تبادل الرأي حول سبل التعاون المشترك بين الهيئة والمنظمة
خبير سابق بـ ''لجنة الحقيقة بالبيرو'' و بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية	الرباط	فبراير 2004	عقد جلسات عمل موسعة مع أعضاء الهيئة ومع عدد من أفراد الطاقم الإداري حول المسائل الإدارية وتدبير العمل تناولت قضايا المنهجية والتحقيقات والعلاقة مع وسائل الإعلام والتقرير النهائي ومتابعة التوصيات.
سفير النرويج بالمغرب	الرباط	فبراير 2004	التبادل حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب وعمل هيئة الإنصاف والمصالحة من حيث المهام والاختصاصات المنوطة بها.
المركز الدولي للعدالة الانتقالية	الرباط	يناير 2004	استكشاف فرص التعاون المستقبلية بين الهيئة والمركز
مجموعة من الأطر الشابة العاملة بالخارج ''مؤسسة الحسن الثاني''	الرباط	يناير 2004	التعرف على هيئة الإنصاف والمصالحة
باحثة أنتروبولوجية من جامعة بركلي	الرباط	يوليوز 2004	جلسة عمل حول الشهادات والذاكرة الشفوية
منظمة التعاون والأمن الأوربيين	الرباط	دجنبر 2004	التعرف على الهيئة والنظر في إمكانيات التعاون بخصوص توصيات الهيئة
لقاء مع أطباء العالم الرعاية الطبية للضحايا	الرباط	فبراير 2005	بحث إمكانية التعاون مع الهيئة بخصوص
برلمانيات ألمانيات	الرباط	مارس 2005	التعرف على الهيئة من ناحية الاختصاصات والمهام
منظمة مراقبة حقوق الإنسان	الرباط	أبريل 2005	التعرف على سير تقدم أشغال الهيئة والبحث عن إمكانيات التعاون المستقبلي
وفد عن منظمة العفو الدولية	الرباط	يناير 2005	التعرف عن تقدم أشغال الهيئة، والقضايا النظرية والفكرية التي تدخل في نطاق اختصاص المؤسستين، وسبل التعاون بين الهيئة والمنظمة

سابعا- الاحتياطات المتخذة في تنفيذ الخطة

- وضع الضحية في المركز المحوري لانشغالات الهيئة؛
- إيلاء أهمية خاصة للعلاقات مع الضحايا، واستثمارها في تضميد الجراح والمساعدة على استرجاع الثقة والإحساس برد الاعتبار؛
- الحرص على المواكبة النفسية خلال جلسات الاستماع العمومية، ليس فقط بالنسبة للضحايا ولكن أيضا بالنسبة للأعضاء وكل الطاقم الإداري والتقني الساهر على تنظيم الجلسات؛
- الحرص على تواصل مستمر مع الجمعيات الحقوقية، وجمعيات التنمية المحلية في المناطق التي عرفت حدوث انتهاكات جسيمة. وفي هذا الصدد اعتبرت العديد من الجمعيات كشركاء في برامج الهيئة، من تحريات، جبر الضرر الجماعي، وتقديم المقترحات والتوصيات حول الإصلاحات الضرورية؛
- شكلت الاستراتيجية التواصلية للهيئة شكلت أحد الدعامات الأساسية لأنشطتها. فبالرغم من إكراهات الوقت، عملت الهيئة على اعتماد إستراتيجية خاصة في هذا المجال. فقد تمت الاستعانة بخبراء ومهنيين في مجال التواصل والإعلام، عبر إنشاء خلية للتواصل باشرت عملها بصورة متواصلة خلال ولاية الهيئة.

ثامنا- مراحل تنفيذ خطة العمل

تم تقسيم المدة الزمنية لتنفيذ خطة العمل إلى ثلاث مراحل في الأصل:

- المرحلة الأولى من فبراير إلى يوليوز 2004؛
- المرحلة الثانية من غشت إلى أكتوبر 2004؛
- المرحلة الثالثة من نونبر 2004 إلى فبراير 2005؛
- المرحلة الرابعة من مارس 2005 إلى نونبر 2005.

انكبت الهيئة، خلال المرحلة الأولى، الممتدة من تاريخ تنصيبها إلى غاية صدور نظامها الأساسي بالجريدة الرسمية، على إعداد نظامها الأساسي وخطة عملها، وآليات اشتغالها الداخلية، وتجهيز المقر الموضوع رهن إشارتها بما يلزم من التجهيزات والمكاتب وتمكنت، بفضل العمل الدؤوب لجميع أعضائها و طاقمها الإداري من الانتقال إلى تنفيذ برامجها ذات الأولوية.

وتميزت المرحلة الثانية من الاشتغال وفق خطة عمل مرحلية، تمحورت حول الجوانب الدراسية والبحثية والأعمال الميدانية المرتبطة بثلاث قضايا أساسية:

- جبر الضرر وإعادة الاعتبار؛
- كشف الحقيقة؛
- الاستشارة وتبادل الخبرات.

و ارتبطت هذه القضايا، من منظور الهيئة، باختيارين استراتيجين:

- مقاربة تشاركية تنبني على الاستشارة والتواصل مع المعنيين المباشرين بعمل الهيئة ومع الرأي العام؛
- برمجة تطورية وهيكلة إدارية مرنة تنبني على التدبير، وفق الأهداف المرتبطة بكل قضية من القضايا السابق ذكرها.

أما الأهداف القريبة المدى المسطرة خلال هذه المرحلة، فتتجلى في:

- إنجاز التحليل القبلي للملفات؛
- إعداد قاعدة البيانات؛
- إعداد دعائم العمل ''استمارات، استبيانات...''؛
- إعداد موقع الهيئة على الأنترنيت؛
- إعداد مساطر العمل الداخلية؛
- إنشاء مركز التوثيق؛
- وضع بنية لاستقبال وتوجيه وإرشاد الضحايا.

ولبلوغها، تم تسطير مهام برنامجية حسب كل مجال، كما يلي:

التحريات :

- تجهيز الملفات الفردية لحالات الأشخاص مجهولي المصير ذات الخصوصية؛
- وضع لائحة المختفين خلال التسعينات والشروع في التحري بشأنها؛
- تجهيز ملف مقابر تازمامارت ومكونة وأكدز، وإعداد التصور التنظيمي لتحضير المراسيم المتعلقة بها؛
- وضع لائحة مرجعية لحالات مجهولي المصير بالأقاليم الصحراوية والشروع في التحري بشأنها؛

- وضع اللائحة المرجعية الأولية لحالات الاختفاء التي توصلت الهيئة بطلبات من ذويهم أو المتداولة في لوائح المنظمات الوطنية والدولية؛
- وضع لائحة للمتوفين بمراكز الاعتقال الأخرى؛
- إعداد تصور العمل حول المعتقلات غير النظامية التي عرفت الاحتجاز أو سوء المعاملة.

جبر الضرر وإعادة الاعتبار

- إنشاء مصلحة طبية لمواجهة الحالات المستعجلة؛
- دراسة الملفات التي صدرت في شأنها مقررات هيئة التحكيم السابقة؛
- فتح النقاش حول الفلسفة العامة لجبر الضرر من خلال قراءة وتقييم التجربة السابقة.

الدراسات والأبحاث

- إعداد كرونولوجيا سياسية على أساس الأحداث موضوع اختصاص الهيئة؛
- إعداد بيبلوغرافيا شاملة حول الأحداث؛
- إعداد تقارير حول السياق التاريخي للأحداث موضوع الاختصاص؛
- تنظيم سلسلة من الندوات العمومية الاستشارية.

و بعد أن قطعت هيئة الإنصاف والمصالحة أشواطا مهمة في عملها، حيث تمكنت من أخذ مكانة أساسية في النقاشات العمومية من جهة وفي النسيج المؤسساتي من جهة أخرى، اقتضت الضرورة المرور إلى خطوة أخرى لاستكمال إنجاز مهامها وفق إستراتيجيتها المنبثقة من رسالتها ومن تأويل ايجابي وتطوري لاختصاصاتها ودرجة التقدم الحاصل في أشغالها. ويمكن إجمال محاور التدخل المحدثة بفضل تقدم سير أشغالها في أربع انتقالات كبرى نوردها كما يلي:

- من تدبير الطلب إلى تحليل السياقات والوقائع وتعميق البحث في الظواهر
- من الضحية الفرد إلى الضحية الجماعية: نحو قيمة مضافة في مجال جبر الضرر
- من إعلان الحقائق حول مدى ونوعية وطبيعة الانتهاكات الجسيمة إلى وضع أسس المصالحة
- من استكمال دورة حياة الهيئة إلى ضمانات عدم التكرار.

وقد تطلب الانتقال الأول بعد التحليل القبلي، تجهيز الملفات للبت حسب المنهجية المبينة في الفصل الرابع من الكتاب الثالث حول المساطر المعتمدة لتجهيز الملفات والبت فيها.

وارتبط الانتقال الثاني بتفسير متقدم لمفهوم التعويض وجبر الأضرار، وذلك استنادا إلى طبيعة الهيئة غير القضائية والتي تفترض تعاملا جديدا مع الضحية وفق ما تقتضيه قواعد العدل والإنصاف واعتبار كافة مكونات الحق في الانتصاف والجبر. غير أن القيمة المضافة التي سعت إليها الهيئة تجاوزت الشكل التقليدي الذي يركز على الفرد، من خلال الإقدام على إجراءات ملموسة لجبر الضرر الجماعي للمناطق التي عرفت انتهاكات جسيمة وعوقبت بفعل ذلك عبر التهميش وعدم الاستفادة من المشاريع التنموية وتشويه الصورة بحكم تواجد معتقلات ومن تم سعت الهيئة إلى رد الاعتبار للضحية الجماعية سواء عبر اقتراح إعادة تحويل بعض مراكز الاعتقال إلى مشاريع سوسيو اقتصادية في إطار مقاربة ايجابية لحفظ الذاكرة.(انظر الفصل الثالث من الكتاب الثالث حول مقاربة الهيئة في مجال جبر الأضرار).

واقتضى الانتقال الثالث التسريع من وثيرة الإطلاع على السجلات الممسوكة من قبل جهات رسمية والتعاون مع السلطات المعنية قصد تقديم النتائج الأولية فيما يتعلق بحالات مجهولي المصير، الأحياء منهم والأموات، والتي باشرت الهيئة مهمة البحث في شأنها. (انظر الكتاب الثاني).

و اقتضت الضرورة، في المرحلة الأخيرة من اشتغال الهيئة، التفكير أيضا في الانتقال الرابع، أي ما بعد الهيئة، والتي تشكل مقدمتها إصدار التقرير الختامي. فطبقا لمقتضيات النظام الأساسي، فإن التقرير ليس وثيقة وصفية وسردية لما جرى في الماضي فقط، بل يهدف إلى استشراف المستقبل بعد القراءة الجريئة والموضوعية له وإعادة تركيب أجزائه وفق متطلبات الحاضر. ومن تم فإن ما بعد الهيئة مرتبط بحيوية التقرير النهائي وبجدية وجدوى المقترحات والتوصيات التي يتضمنها. ومن تم فإن الربط وثيق بين المتطلبات الخاصة بإعداد التقرير وتقديم المقترحات المتعلقة بضمانات عدم تكرار ما جرى، والأخذ بعين الاعتبار القيمة المضافة للهيئة بالمقارنة مع التجارب العالمية الأخرى، وقيمتها فيما يتعلق بالانتقال الديمقراطي على الصعيد الوطني.

إن الرهان الذي طرح على الهيئة في المرحلة الأخيرة من ولايتها هو ضمان التمفصل بين الانتقالات الأربعة السالف ذكرها، وتوجيهها نحو التقرير النهائي، وما بعد نهاية عمل الهيئة، ويمكن إجمال هذه البرامج في ثلاثة قضايا كبرى :

- **الحقيقة**
- **إنصاف الضحايا وجبر الأضرار والمصالحة**
- **التقرير الختامي وسبل الوقاية وضمانات عدم التكرار**

وقد شمل البرنامج الأول استكمال التحريات بخصوص ما تبقى من الحالات العالقة المرتبطة بمجهولي المصير ومواصلة المشاورات وما سيترتب عن ذلك من نتائج وإعلانها.

واستهدف البرنامج الثاني تنفيذ برنامج الهيئة فيما يتعلق بالتعويض وجبر الأضرار على النطاقين الفردي والجماعي.

بينما ارتبط البرنامج الثالث بإعداد التقرير النهائي وذلك من خلال صياغة الأجزاء والأقسام ومجالات السند السياسي والقانوني للتوصيات والمقترحات التي سيتضمنها.

ونظرا لدقة المرحلة التي تزامنت مع تنظيم جلسات الاستماع العمومية بما تحمل من دلالات عميقة في مجال المكاشفة والمصارحة والتعبير العلني والرسمي عما جرى في الماضي، وعلى الرغم من توسع دائرة تدخلاتها سواء من حيث الأنشطة أو التغطية الجغرافية وما ترتب عن ذلك من انتظارات، سواء بالنسبة لمجموعات الضحايا أو بالنسبة للرأي العام، فقد استطاعت الهيئة في المرحلة الرابعة من ولايتها أن تقوم بتقييم شامل لعملها و بجرد لمنجزاتها. واستنادا إلى ذلك، عملت على استكمال ما تبقى من مهامها في الأجل المحدد.

الفصل الثالث
نظام التوثيق والمعلومات

أولا : التوثيق والأرشفة

أولت الهيئة أهمية خاصة للعمل التوثيقي وللأرشيف المتعلق بمجال اشتغالها، حيث عمدت، منذ بداية أجرأة مهامها، إلى إنشاء بنية إدارية كلفت بالتوثيق والأرشفة، كبنية أفقية في خدمة كافة برامجها وأنشطتها.

وبالرغم من تنوع الأرشيف داخل الهيئة، وكذا تعدد الأهداف القريبة المدى المتوخاة من إنتاج وتجميع هذه الوثائق، فإن الرؤية السياسية التي تحكمت في تنظيم جل هذا الرصيد الوثائقي، بما يخدم حفظ الذاكرة المؤسساتية ومن خلالها الذاكرة الجماعية، تكمن في اعتبار هذا الأرشيف كما منسجما ينبغي معالجته وحفظه في أفق وضعه رهن إشارة المجتمع، وفقا لتصور شامل يندرج في إطار احترام مبادئ حقوق الإنسان وبما لا يتعارض واحترام الحياة الخاصة أو مقتضيات القانون الوطني.

وقد حددت الهيئة المهمة الأساسية للوحدة في تجميع ومعالجة وتصنيف وحفظ وتدبير الوصول إلى كافة المعلومات والوثائق المنتجة من طرف الهيئة أو التي تلقتها في إطار القيام بمهامها. وسعت إلى وضع مساطر وقواعد عمل محددة لتنظيم وضبط عملية الوصول إلى الأرشيف، بغية الحفاظ على الذاكرة المؤسساتية للهيئة. ومن تم تكلفت الوحدة بالمهام التالية :

- مركزة وتدبير الملفات والطلبات الواردة على الهيئة؛
- إحداث وتدبير رصيد وثائقي يعنى بمجالات اشتغال الهيئة؛
- تنظيم الأرشيف المؤسساتي للهيئة؛
- تنظيم ومعالجة الأرشيف السمعي البصري.

1. الهيكلة التنظيمية لوحدة التوثيق والأرشفة

تتشكل وحدة التوثيق والأرشفة من:

1.1. مصلحة تدبير الملفات،

ومن مهامها :

- تلقي الطلبات وتتبع مسار تحليلها ومعالجتها؛
- حفظ الملفات وتدبير الطلب بشأنها؛
- استقبال الإضافات والوثائق الجديدة وتسجيلها وضمها إلى الملفات.

2.1. مصلحة التوثيق والمعلومات،

وتقوم بالمهام التالية :

- مركزة ومعالجة حفظ الأرشيف المؤسساتي للهيئة؛
- اقتناء ومعالجة وحفظ رصيد وثائقي يشمل مجالات اشتغال واهتمام الهيئة؛
- معالجة وحفظ أرشيف الصور.

3.1. خلية الأرشيف السمعي البصري،

وتعنى بـ :

- مواكبة مختلف برامج الهيئة وتوثيقها بالصوت والصورة؛
- تجميع ومعالجة وحفظ التسجيلات السمعية أو السمعية البصرية؛
- تفريغ التسجيلات.

اشتغل بالوحدة فريق من العاملين والأطر تراوح عددهم ما بين 10 و 35، حسب تطور حجم ووثيرة العمل داخل الوحدة، وتقدم الأشغال والبرامج في مختلف مراحل أنشطة الهيئة، بدءا تلقي الطلبات واستكمال البيانات ودراسة وتجهيز الملفات وإجراء التحريات وتنظيم جلسات الاستماع العمومية أو الداخلية وتحليل السياقات التاريخية، وصولا إلى مرحلة تحليل المعطيات وإعداد التقرير الختامي. حيث كان من الضروري مواكبة الوحدة لجل هذه البرامج، من خلال التزويد بالمعلومات والوثائق الضرورية لتقدم العمل.

2. طرق العمل والمهام المنجزة

1.2. تدبير الملفات

وضعت الهيئة تصورا لمسار معالجة الملفات أخذا بعين الاعتبار مختلف المراحل التي تمر منها وتطور عمل الهيئة بشأنها. فبالإضافة إلى كون دراسة الملفات شكلت مرحلة أساسية من عمل الهيئة من خلال البرنامج المتعلق بجبر الأضرار، فإن أهمية حفظ هذا الرصيد تتجلى أيضا فيما يتضمنه من معلومات تمكن من القيام بتقاطعات تفيد في تحليل السياقات ومعرفة الحقيقة، وهذا ما يجعل منه مادة مهمة يمكن للباحثين والمواطنين على العموم استغلالها في المستقبل.

وفيما يلي المراحل التي اتبعت في معالجة وحفظ الملفات :

- تسجيل المراسلات والوثائق المرفقة بكتابة الضبط؛
- التحليل القبلي للملفات اعتمادا على بطاقة المعلومات الخاصة بذلك؛
- إدخال المعلومات بقاعدة البيانات؛
- مراقبة صحة المعلومات بقاعدة البيانات؛
- تصنيف الملفات وحفظها بالأرشيف؛
- إرسال طلبات استكمال البيانات أو استكمالها ميدانيا أو مباشرة بمقر الهيئة؛
- فرز الوثائق الإضافية، تسجيلها وضمها إلى الملفات؛
- تزويد وحدة جبر الأضرار بالملفات قصد الدراسة والتجهيز؛
- إدخال قرارات الهيئة وتوصياتها بعد المصادقة عليها بقاعدة البيانات وتضمينها في الملفات؛
- الأرشفة النهائية للملفات.

وقد تم تقسيم الطاقم المكلف بتدبير الملفات، حسب المهام الأساسية، على الشكل التالي:

- فريق مكلف بتلقي المراسلات وتسجيلها بقاعدة البيانات؛
- فريق مكلف بتصنيف الملفات وترتيبها وكذا تدبير الولوج إليها؛
- فريق مكلف بتدبير الطلب بخصوص الملفات وضبط استمارات التسليم والاستلام؛
- إطار مكلف بتنسيق العمل.

كما تم إعداد وسائل و أدوات عمل (قاعدة بيانات، لوائح، استمارات...) للتمكن من ضبط وتتبع الكم الكبير من الطلبات التي توصلت بها الهيئة، وكذا وضع مساطر وضوابط عمل لتنظيم سير العمل داخل الوحدة وضمان التنسيق مع باقي الوحدات.

ولهذا الغرض تم إحداث لجينة مكلفة بالتنسيق على مستوى وحدة نظام المعلومات و وحدة جبر الأضرار والوحدة المكلفة بتدبير الملفات لضمان أقصى حد من التنسيق والانسجام.

وتمثلت المهام الأساسية في المرحلة الأولى، والتي استغرقت قرابة ستة أشهر، من بداية فبراير 2004 إلى نهاية غشت 2004، في:

- استقبال الطلبات والبيانات أو الوثائق الإضافية، سواء الواردة عبر البريد أو المودعة مباشرة بمقر الهيئة أو المحالة من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؛
- تسجيلها على مستوى مكتب الضبط؛
- ضبط العمليات المرتبطة بتسليم وتسلم الطلبات لأغراض التحليل الأولي وإدخال المعلومات بقاعدة البيانات؛
- تسجيل الطلبات والوثائق المرفقة داخل قاعدة البيانات؛

- تصنيف وترتيب الملفات داخل الأرشيف الخاص بها، حيث اعتمدت لائحة التصنيفات الأولية حسب المجموعات المتبعة في التحليل الأولي و بقاعدة البيانات، لضمان أقصى حد من الانسجام؛

تدبير الطلب بخصوص الملفات (خصوصا من طرف وحدة نظام المعلومات في المرحلة الأولى). ويبين الجدول التالي تطور عدد المراسلات الواردة على الهيئة والمسجلة لدى مكتب الضبط:

السنة	الشهر	العدد	المجموع
2004	1	2444	17780
	3	746	
	4	828	
	5	908	
	6	907	
	7	411	
	8	237	
	9	523	
	10	340	
	11	247	
	12	2946	
2005	1	4735	43473
	2	9451	
	3	6249	
	3	4464	
	5	13614	
	6	4185	
	7	775	
	المجموع		96016

تصنيف المراسلات الواردة حسب الجهات

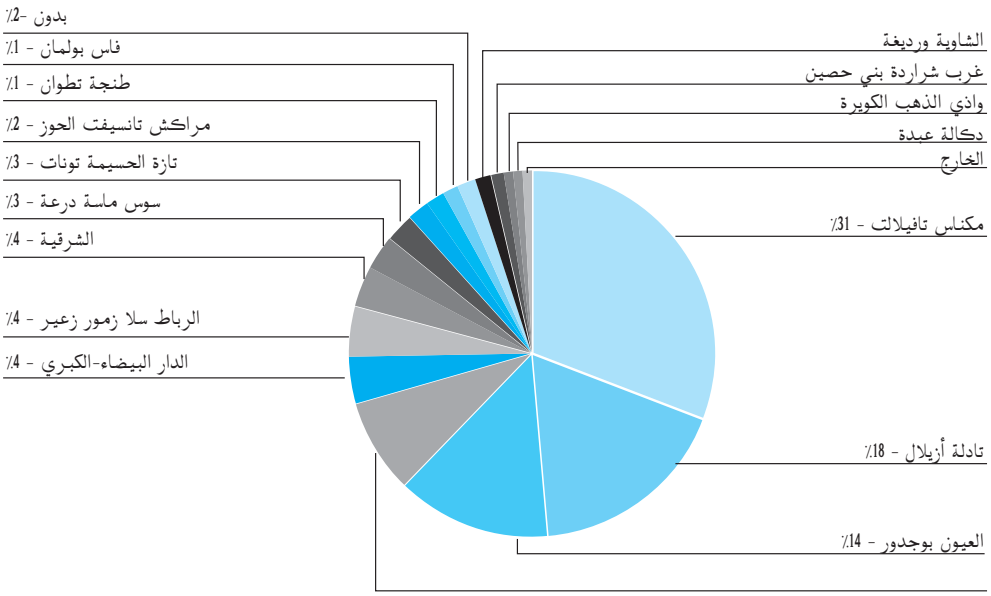

تصنيف المراسلات الواردة من خارج المغرب حسب البلدان

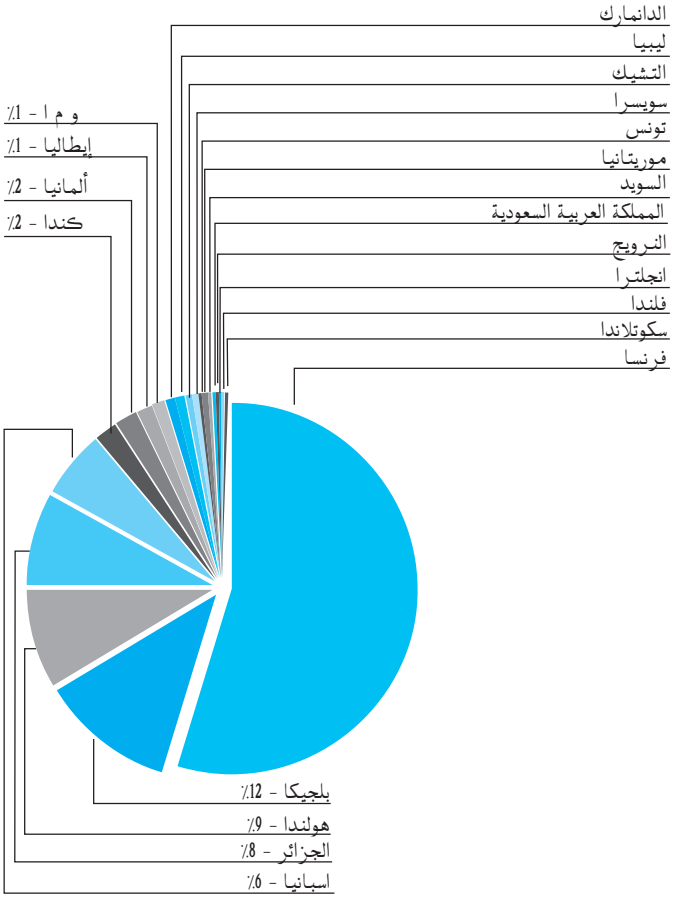

كما مكن الاشتغال اليومي على الملفات من اكتشاف وثائق مهمة تمت الاستفادة منها في مهام فرق عمل الهيئة. مما مكن من توفير أرشيف يتكون من الأحكام القضائية والقصاصات الصحفية والصور، عهد فيما بعد بتصنيفه وتحليله لكل من وحدة جبر الأضرار ومصلحة التوثيق.

وباشرت الهيئة، في مرحلة ثانية، تتبع عمليات استكمال البيانات، سواء عن طريق مواكبة عمل الفرق الميدانية أو وحدة الاستقبال أو فرز الوثائق الإضافية الواردة عبر البريد. وهكذا تم تنظيم عملية تسلم الوثائق وتصنيفها، حسب المجموعات، ثم تسجيلها وإحالتها على وحدة النظام المعلوماتي لإدخال البيانات في النظام قبل ضمها إلى الملفات.

وفيما يلي الجدول الذي يوضح تطور عدد الإضافات التي تم فرزها وضمها إلى الملفات الواردة داخل الآجال :

جدول يبين تطور استقبال الإضافات المتعلقة بالملفات

شهر		عدد الإضافات
2004	2	161
	3	222
	4	295
	5	230
	6	205
	7	132
	8	72
	9	184
	10	142
	11	181
	12	5273
2005	1	6601
	2	2592
	3	6819
	4	2119
	5	675
	6	6
	مجموع	20174

تضمنت مصادر المعلومات :

- المراسلات التي توصلت بها الهيئة، سواء مباشرة عند الاستقبال بمقر الهيئة أو عبر البريد، والتي تتضمن إضافات لملفات معروضة على الهيئة؛
- بطائق المعلومات التي تمت تعبئتها من طرف وحدة الاستقبال؛
- بطائق المعلومات التي تمت تعبئتها أثناء عمليات استكمال المعلومات بالمناطق؛

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المهمة قد تطلبت دقة كبيرة في ضبط عملية تسليم وتسلم الوثائق والملفات في كل مرحلة. ولذلك استعملت الوحدة استمارات خاصة لهذا الغرض، وكان يتم نقل كل المعلومات المفيدة في تتبع هذه العملية إلى قاعدة بيانات خاصة.

تطور عدد بطائق المعلومات الواردة من الاستقبال والزيارات الميدانية

السنة	الشهر	العدد
2004	1	10
	2	5
	5	42
	10	20
	11	456
	12	982
2005	1	4175
	2	275
	3	8559
	5	414
المجموع	14938	

شرعت الهيئة، في مرحلة ثالثة، في إنجاز مهام مرتبطة بعمل فريق جبر الأضرار من خلال إحالة الملفات عليه لتجهيزها ودراستها قصد البت.

كلفت الهيئة، في الفترة الممتدة من 02 إلى 21 يونيو 2005، فريق أهتم باستخراج وجرد الوثائق الطبية الواردة في ملفات الضحايا، قصد تسليمها إلى فريق طبي أحدث للقيام بالمهام المرتبطة بالدراسة التي أنجزتها الهيئة حول الوضعية الصحية للضحايا.

أما بالنسبة لتنظيم الأرشيف، فقد حرصت الهيئة على تنظيم الوثائق والملفات داخل قاعات خاصة بالملفات لضمان أقصى حد من الترتيب وتسهيل عملية البحث.

وعملت الهيئة، في المرحلة الأخيرة من مهمتها، على استقبال وتسجيل وتدبير أرشيف الملفات التي وردت خارج الأجل المحدد لوضع الطلبات، بالإضافة إلى:

- إجراء مراقبة شاملة للملفات المصنفة خارج الآجال للتأكد من صحة التواريخ وإعادة تصنيفها إذا اقتضى الأمر ذلك؛
- إجراء جرد شامل للملفات سواء المحالة على فريق جبر الأضرار أو المحفوظة داخل الوحدة، وذلك بغرض التثبت من تطابق اللائحة الإحصائية للملفات مع قاعدة البيانات والوقوف على مختلف التغييرات التي تكون قد حدثت.

2.2. التوثيق والمعلومات

اهتمت الهيئة منذ بداية اشتغالها بحفظ الوثائق المعدة من قبلها وتلك التي تتوصل بها، بالنظر إلى قيمتها وفائدتها، سواء على المدى القريب من حيث فائدته في تيسير أنشطة الهيئة وبرامجها، أو على المدى البعيد من حيث تكريس مبدأ الشفافية وحفظ الذاكرة الجماعية في شقها المتعلق بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، عملت الهيئة على إنجاز مجموعة من العمليات التقنية والفنية الضرورية لحفظ أرشيفها، بالإضافة إلى وضعها لتصور عام لكيفية تدبير هذا الرصيد في المستقبل.

3.2. الأرشيف السمعي البصري

اهتمت الهيئة أيضا بتجميع وحفظ التسجيلات السمعية أو السمعية البصرية، سواء الخاصة بأنشطة وبرامج الهيئة، أو الصادرة عن جهات أخرى في مواضيع تهم مجالات اشتغال الهيئة. ويحتوي الرصيد السمعي البصري على حوالي 526 ساعة.

تم تفريغ التسجيلات ومعالجتها، وفقا لاستمارات خاصة، وتم العمل بعد ذلك على إدخال البيانات التي تصف كل تسجيل داخل قاعدة بيانات، وأخيرا تم إعداد فهرس لكل تلك التسجيلات.

وفيما يلي جدول يوضح توزيع ساعات التسجيل حسب المواضيع :

المواضيع	المدة
جلسات الحوار	8 س 48 د
جلسات الاستماع الخاصة	210 س
جلسات الاستماع العمومية	13 س 37 د
الندوات، الأيام الدراسية	106 س 20 د
الندوات صحفية	8 س 42 د
الزيارات	13 س
اللقاءات	110 س
مختلفات (أفلام وثائقية، برامج إذاعية شهادات...)	92 س
العدد الإجمالي للتسجيلات	616 س
المدة الإجمالية	**562 س 50 د**

4.2. أرشيف الصور

يتوفر أرشيف صور الهيئة على 4672 صورة، مصنفة على شكل ملفات يحمل كل منها اسم وموضوع و تاريخ الصور، وتحمل كل صورة رقما يميزها. ويتوزع هذا الرصيد كالتالي:

- صور اللقاءات مع الأحزاب والنقابات؛
- صور اللقاءات التي تمت بمقر الهيئة والتي ضمت أعضاء الهيئة وبعض الضيوف من داخل وخارج الوطن؛
- صور اجتماعات الهيئة أو فرق عملها؛
- صور جلسات الاستماع العمومية التي نظمتها الهيئة بكل من مدن: الرباط- فجيج- الراشيدية- خنيفرة- مراكش- الحسيمة؛
- صور لجميع أعضاء الهيئة والعاملين بها؛
- الزيارات والاستطلاعات الميدانية التي قامت بها الهيئة لبعض المراكز والمعتقلات السرية؛
- الندوات واللقاءات الصحافية التي عقدتها الهيئة داخل مقرها وخارجه؛
- الجلسات الموضوعاتية- جلسات حوار- التي نظمت بمقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؛
- صور شخصية لمجموعة من الضحايا مستخرجة من ملفاتهم بالهيئة ومسجلة بنفس الأرقام.

الموضوع	عدد الصور
اللقاءات مع الأحزاب والنقابات	224
جلسات الاستماع العمومية	775
جلسات الحوار	164
اجتماعات الهيئة	378
لقاءات وزيارات بمقر الهيئة	140
زيارات ميدانية	708
لقاءات وندوات	1295
مختلفات	988
المجموع	4672

3. ترتيب أرشيف الهيئة قبل نهاية ولايتها

قبل انتهاء الأجل المحدد لإنجاز الهيئة لمهامها (نهاية نونبر 2005، تم العمل على استكمال تنظيم جل الرصيد الوثائقي الذي تم الاشتغال عليه بطريقة يسهل معها استغلاله في المستقبل، وكذا إعداد نظام كيفية تدبيره وتطويره وتنظيم استعماله.

ولهذا الغرض، أشرفت الهيئة، لغاية 30 نونبر 2005، على إنجاز المهام التالية :

1.3. على مستوى تدبير الملفات

تواصل تنفيذ المهام التالية :

- عملية تلقي المراسلات وتسجيلها وحفظها، وكذا تصنيف الإضافات وإحالتها على فريق العمل المكلف بجبر الأضرار وتدبير الطلبات الواردة من مختلف الوحدات بخصوص الملفات؛
- مقارنة الجرد المنجز للملفات مع المعطيات المحصلة في قاعدة البيانات واللوائح المعدة من قبل مختلف الوحدات، وكذا تتبع التغييرات وتصحيح الأخطاء التي تكون قد حدثت؛
- ضم الوثائق كإضافات للملفات المتعلقة بها ؛
- إعادة تصنيف وترتيب جل الملفات و المراسلات الواردة خارج الأجل المحدد من قبل الهيئة لتقديم الطلبات بطريقة تسهل الوصول إليها ؛
- تتبع وتنظيم عملية استرجاع المعلومات والملفات الجاهزة ؛
- مواكبة عملية التصحيحات بقاعدة البيانات، وتحيين لوائح الملفات ؛
- تجميع وتخزين أدوات العمل.

2.3. على مستوى التوثيق والمعلومات

تواصل تنفيذ المهام التالية :

- إعداد لائحة تضم مجمل الوثائق (الورقية والإلكترونية) المنتجة من طرف الهيئة أو تلك التي تم التوصل بها في إطار ممارسة المهام مع تحديد طريقة تنظيمها إلى حدود نهاية مدة اشتغالها؛
- استكمال معالجة تصنيف أرشيف الصور وإعداد ألبومات موضوعاتية؛
- استكمال معالجة وتصنيف الأرشيف السمعي البصري وإعداد لائحة نهائية؛
- إعداد تصور شامل لسياسة حفظ وتدبير أرشيف الهيئة بعد انتهاء مهامها.

ثانيا- نظام المعلومات

لتيسير ممارسة المهام الموكولة إليها، أعدت الهيئة برامج مختلفة لتجميع ومعالجة وتحليل المعطيات والمعلومات، من أجل الكشف عن الحقيقة وجبر الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالضحايا وذوي حقوقهم. ولتسهيل معالجة المعلومات والمعطيات المحصل عليها من مختلف المصادر(الطلبات الواردة على الهيئة، التحريات، الاستماعات، الشهادات والإفادات، الدراسات والأبحاث)، اعتمدت الهيئة نظاما معلوماتيا، كان من أهدافه الرئيسية إنشاء قاعدة بيانات حول ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يساعد على تدبير الملفات ومعالجة وتحليل المعلومات المتعلقة بها.

و شكلت قاعدة البيانات التي حرصت الهيئة على إنشائها، منذ بداية أشغالها، أداة رئيسية لضبط المعطيات وتيسير الوصول إلى المعلومات في أسرع وقت ممكن. كما سمحت باستخراج إحصائيات ساعدت فرق العمل واللجان الخاصة والوحدات الإدارية على إنجاز مهامها، وكذا إعداد تقارير تحليلية نوعية وإحصائية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولتعميم المعطيات داخل الهيئة، تم إنشاء شبكة محلية خاصة بشكل مستقل عن الشبكة العامة للهيئة المرتبطة بالانترنيت.

وقد تم وضع تصور قاعدة البيانات، بمراعاة اختصاصات الهيئة والمنهجية والطرق التي تم اعتمادها لإثبات نوعية ومدى جسامة الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان، في سياقاتها وفي ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

لم تكن مهمة إعداد نظام معلوماتي دقيق وشامل بالأمر الهين، في غياب تجربة سابقة مماثلة لتجربة المغرب، حيث لاحظت الهيئة بعد الاطلاع على تجارب لجان الحقيقة والمصالحة، أن لكل تجربة خصوصياتها، مما تطلب بذل مجهود واجتهاد خاص، من طرف الأعضاء والطاقم الإداري والتقني للهيئة، من أجل وضع تصور لقاعدة بيانات تستجيب لحاجيات الهيئة.

وقد تطلب تفعيل نظام المعلومات تعبئة كبيرة لوسائل بشرية ومادية، تحت إشراف أعضاء الهيئة. حيث تم توظيف أطر ومساعدين فاق عددهم المائة، خلال الشهور الثلاثة الأولى لتفعيل هذا النظام (يوليوز، غشت وشتنبر 2004) . كما تم اقتناء معدات معلوماتية متطورة وتهييء قاعات مخصصة لذلك. وقد تطلب وضع وتفعيل نظام المعلومات المراحل المهمة التالية :

- دراسة حاجيات الهيئة في مجال المعلومات والتنظيم؛
- تصنيف وتوحيد المعلومات؛
- إعداد الوثائق اللازمة لاستكمال المعلومات؛
- تهييء برنامج معلوماتي خاص بهندسة قاعدة البيانات؛
- تجميع المعطيات؛
- استكمال المعلومات؛
- تحصيل وضبط المعطيات واستغلالها؛
- تحليل المعطيات من حيث النوع والكم.

1. أهداف نظام المعلومات

يمكن تعريف نظام المعلومات الخاص بهيئة الإنصاف والمصالحة، بأنه مجموعة من المعطيات والبرامج المعلوماتية والإجراءات وكذا شبكة اتصال وموارد بشرية ومادية، قصد تجميع وتخزين وحفظ المعلومات، واستغلال البيانات بطريقة معلوماتية، لمساعدة الهيئة على إنجاز مهامها وبلوغ أهدافها

1.1. وظائف نظام المعلومات

يمكن تلخيص وظائف هذا النظام في العمليات الأساسية التالية:

- **التجميع** : يشمل عملية تجميع وتحصيل المعطيات؛
- **المعالجة** : تمكن من تسهيل الحصول على المعلومات في أسرع وقت؛
- **التخزين** : يلعب دور التذكير واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب؛
- **التواصل** : يضمن العلاقات بين مختلف الوحدات وفرق العمل واللجان الخاصة.

2.1. أهداف نظام المعلومات

بالإضافة إلى الأهداف الأساسية لنظام المعلومات، المتمثلة في استعمال وسائل علمية حديثة لمعالجة المعلومات والمساهمة في تطوير الأبحاث والدراسات في مجال حقوق الإنسان، يمكن تلخيص أهم الأهداف العملية في النقط التالية :

- إنشاء قاعدة البيانات حول ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مع فتح ملف خاص بكل ضحية؛
- تحصيل كل المعلومات المتعلقة بكل ضحية من مختلف المصادر؛
- ضبط وتدقيق المعلومات واستخراجها عند الحاجة؛
- تدبير ملفات الضحايا؛
- سهولة تحديد كل المتطلبات بدقة وفي أسرع وقت؛
- الحصول على ملخص يتضمن جميع المعلومات المحصلة عن كل ضحية؛
- استخراج الإحصائيات اللازمة لإعداد تقارير تحليلية للمعطيات من حيث الكم والنوع، بهدف الاستجابة لحاجيات الهيئة في الاضطلاع بمهامها، وفي أفق الاستجابة لطلبات البحث والدراسة فيما بعد ولاية الهيئة.

بالإضافة إلى هذه الأهداف، مكنت قاعدة البيانات من القيام ببعض المهام، نذكر منها على الخصوص:

- ضبط الملفات المكررة بالاستعانة ببعض المعطيات كالاسم وبطاقة التعريف الوطنية وغيرها؛

- جمع كافة المعلومات المتعلقة بنفس الضحية والواردة على الهيئة من مختلف المصادر في ملف واحد؛
- تحيين المعطيات من خلال استكمال المعلومات الناقصة؛
- المراقبة الأوتوماتيكية لتفادي الأخطاء والحرص على ضبط المعلومات؛
- تتبع مسار الملفات بين مختلف فرق العمل واللجان الخاصة والوحدات الإدارية.

2. منهجية العمل

تم وضع نظام المعلومات للهيئة عبر مراحل، حيث تم اتباع منهجية ترتكز على تثبيت النتائج المحصل عليها في كل مرحلة قبل الإنتقال إلى المرحلة الموالية. ويمكن حصر أهم هذه المراحل في:

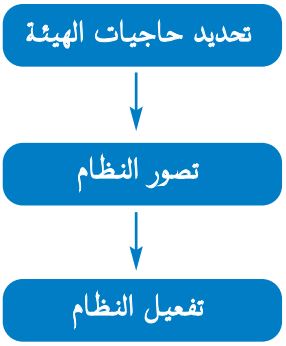

1.2. تحديد حاجيات الهيئة

لتحقيق الأهداف المتوخاة من هذا النظام، تم إجراء دراسة أولية لتحديد حاجيات الهيئة على مستوى المعلومات والتنظيم. وفي هذا الصدد، تم الاعتماد على عناصر مستمدة من تقييم عملية التحليل القبلي، ونتائج الاجتماعات مع أعضاء الهيئة وفرق عملها، ومسؤولي الوحدات الإدارية، في إطار لجنة التنسيق الإداري. كما تم الاستئناس بتجارب لجان الحقيقة والمصالحة.

1.1.2. عملية التحليل القبلي

لتمكين الهيئة من التوفر على معلومات حول طبيعة الطلبات والقيام بتصنيفات أولية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تم القيام بدراسة أولية (التحليل القبلي) حول عينة تتكون من 8420 طلب. وتهم الطلبات الواردة مباشرة على الهيئة في أجلها القانوني (من 12 يناير إلى 13 فبراير 2004، و كذا الطلبات التي أحيلت من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والمسجلة خارج أجل هيئة التحكيم المستقلة للتعويض سابقا (بعد نهاية دجنبر1999).

ومن بين الأهداف التي وضعت لهذه الدراسة :

- تحديد وتصنيف الطلبات الواردة على الهيئة حسب نوع الانتهاك؛
- تفريغ المعلومات في استمارة معدة سلفا لذلك، والتي كانت مناسبة للوقوف على نوعية الطلبات ومحاولة التعرف الملموس على طبيعتها وخصائصها ومداها، واستخلاص الصعوبات الممكن مواجهتها أثناء عملية التفريغ؛
- تسجيل جميع المطالب ونوع الأضرار التي لحقت الضحايا التي لم تكن مسجلة في الاستمارة؛
- تسجيل جميع أنواع الانتهاكات لكي يتم تحليلها وتصنيفها.

تم تكليف فريق إداري بهذه العملية التي استغرقت شهرين. وقد مكنت حصيلتها من استخراج معلومات حول الطلبات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والعراقيل المتعلقة بالمفاهيم التقنية والموضوعية. وخلال تدارس وتقييم هذه العملية، تم التركيز على النقاط التالية:

- إعداد لائحة أولية للتصنيفات المتعلقة بطبيعة الطلبات وأنواع الانتهاكات والأضرار اللاحقة بالضحايا وكذا المطالب؛
- تحديد أنواع الانتهاكات التي تعذر تصنيفها باعتبار الأمر يتعلق باختصاص الهيئة ويحتاج اتخاذ قرار من قبلها.

2.1.2. نتائج الاجتماعات واللقاءات المنظمة

انطلاقا من النتائج المحصل عليها بعد عملية التحليل القبلي، تم تخصيص مجموعة من الاجتماعات بين أعضاء الهيئة وفرق عملها ومسؤولي الوحدات الإدارية قصد تحديد حاجيات الهيئة في مجال المعلومات ومنهجية العمل. وركزت المناقشات على :

- شكل الملف؛
- نوع المعلومات التي سيتم تحصيلها بقاعدة البيانات؛
- مصادر المعلومات؛
- تدقيق وضبط المفاهيم؛
- طريقة تجميع المعطيات؛
- الوحدات الفاعلة في النظام؛
- إرساء قاعدة البيانات؛
- إجراءات خاصة بتدبير الملفات.

مكن التقييم المجرى من الوقوف على ضرورة مراجعة كل الجوانب المتعلقة بنظام المعلومات (شكل الاستمارة، نوع المعلومات التي يجب تجميعها، تفريغ المعطيات، تحصيلها بقاعدة البيانات، المفاهيم المستعملة،...)، الأخذ بعين الاعتبار مهام وحاجيات الفاعلين في هذا النظام، لتمكين الهيئة من التوفر على نظام متكامل وشمولي يمكن من انتقاء معطيات ومعلومات تساعدها على القيام بمهامها. كما تبين أن تقدير الحاجيات من الموارد البشرية والمادية اللازمة لإنجاز عملية تحليل الطلبات، مرتبط بالصيغة النهائية للملف التقني وكذا التصور العام لنظام المعلومات.

2.2. تصور النظام

تعتبر مرحلة التصور أهم مراحل وضع أي نظام معلوماتي، حيث يعكس هذا الأخير البنية التي يتم الاعتماد عليها لتطويره. وقد شكل تصور نظام معلومات خاص بالهيئة مرحلة أساسية في إنشاء قاعدة البيانات للأسباب التالية :

- غياب تجربة مماثلة قريبة من التجربة المغربية يمكن الاستفادة منها أو الاستئناس بها؛
- الضغط الزمني لإنجاز هذه المرحلة؛
- تعدد الأحداث وتنوع الانتهاكات المرتبطة بها، على مدى 43 سنة (من 1956 إلى 1999)؛
- ندرة الدراسات والمعطيات الوطنية المهتمة بسياقات جميع الأحداث والانتهاكات.

و تمثلت مرحلة تصور نظام المعلومات في إتباع الخطوات التالية :

- تصنيف وتوحيد المعطيات؛
- إعداد وتهييء الاستمارات؛
- تصور النموذج والهندسة التقنية لقاعدة البيانات والبرامج المعلوماتية؛
- تحديد الحاجيات من وسائل بشرية ومادية.

1.2.2. تصنيف وتوحيد المعطيات

استهدفت دراسة الحاجيات، تحديد تصور للمعطيات الواجب تجميعها من مختلف مصادر المعلومات. وقد تم تحديد هذه الأخيرة فيما يلي:

- الطلبات الواردة على الهيئة؛
- فريق التحريات؛
- وثائق الجمعيات والمنظمات الوطنية والدولية؛
- الاستماعات سواء بمقر الهيئة أو أثناء عملية استكمال البيانات والزيارات الميدانية؛
- الحفظ الرسمي (المعلومات الواردة من أي جهة رسمية).

بالإضافة إلى هذه المصادر المتعلقة بالمعلومات حول الضحايا، تم خلق مصدرين: الأول يتعلق بشهادات وإفادات أشخاص عايشوا الانتهاكات، والثاني يهم سياق الأحداث والانتهاكات قصد تلبية حاجيات فريق الدراسات والأبحاث.

و بعد تحديد المفاهيم، تمت ترجمتها على شكل متغيرات (variables) قابلة للاستغلال تقنيا وإعداد التصنيفات (modalités) المتعلقة بها. وتعتبر هذه العملية كمرحلة تنظيمية ذات أهمية كبرى في مسار نظام المعلومات من ناحية الفعالية وجودة المعلومات.

2.2.2. إعداد الاستمارات لتجميع المعطيات

تم إعداد ''بطاقة المعلومات حول ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان'' لتجميع المعلومات، المتعلقة بكل ضحية، الواردة من مختلف المصادر(الطلب، التحريات، الاستماع، وثائق جمعية أو منظمة والحفظ الرسمي)، واستمارة خاصة بـ ''الشهادات'' و''الإفادات''، و كذا استمارة تهم ''معلومات حول الأحداث''. كما تم إعداد دليلين للمعلومات والتصنيفات، قصد ضمان توحيد المفاهيم ومنهجية العمل.

أ-بطاقة المعلومات حول ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

تعتبر بطاقة المعلومات نتيجة لمجهودات تقنية ونظرية، بتنسيق مع فرق العمل كل من زاوية مهامه، مع مراعاة خصوصيات التجربة المغربية والمعايير الدولية ذات الصلة. وقد روعي في هندستها فتح ملف، لكل ضحية قدم طلبا أو قدم بشأنه طلب، يتضمن المعلومات الواردة من مختلف المصادر. وتتضمن هذه البطاقة معلومات تم تجميعها في المحاور التالية :

- المصدر ومعلومات عن التحليل والاستماع والتحري؛
- تعريف بالضحية؛
- الوضع الاجتماعي للضحية قبل الانتهاك وبعده؛
- تعريف بواضعي الطلب والمستمع إليهم والمتحرى معهم؛
- أنواع الانتهاكات والمعلومات المرتبطة بها: طبيعة الانتهاك، مراكز الانتهاك، الجهة المنسوب إليها الانتهاك ووسائل التعذيب في حالة تعرض الضحية له؛
- الشهود لفائدة الضحية وشهادة الضحية لفائدة الغير؛
- الأضرار المادية والمعنوية اللاحقة بالضحية؛
- المطالب.

كما تم إعداد استمارة خاصة بالجانب الصحي للضحية، واستمارة تمكن من تتبع الإجراءات التي قامت بها الهيئة لفائدة الضحايا، وكذا استمارة تتعلق بمعلومات حول تسوية سابقة لبعض الملفات من طرف الحكومة أو تلك التي سبق البت فيها من قبل هيئة التحكيم المستقلة للتعويض.

ب- دليل المعلومات

تم تهييئ وثيقة بمثابة دليل ومرشد وضع رهن إشارة جميع الأطر العاملة بالهيئة، قصد توحيد المفاهيم والتعريفات الأساسية المتعلقة بالأحداث والانتهاكات، وكذا التعريف بمنهجية العمل وطريقة تحصيل المعلومات، توخيا للدقة والانسجام. كما تتضمن هذه الوثيقة مجموعة من الأمثلة، يستعان بها، عند تجميع المعلومات المتنوعة المصادر، من قبل المحلل بهدف ملىء بطاقة المعلومات.

ج- دليل التصنيفات

ستتضمن بطاقة المعلومات متغيرات لها أجوبة محددة مسبقا مثل: حالة الضحية (على قيد الحياة أو متوفى أو مجهول المصير)، الجنس (ذكر أو أنثى)، الحالة العائلية للضحية (عازب، متزوج (ة)، مطلق(ة)، أرمل (ة)، صفة واضع الطلب (الضحية مباشرة، ذو حق، وارث، وكيل)....، ومتغيرات غير محدودة التصنيف مثل: المهنة، مكان الازدياد، مراكز الاحتجاز، المطالب، الأضرار، أساليب التعذيب،... الشيء الذي تطلب إعداد دليل تصنيفات وظيفية لتوحيد المصطلحات والعبارات المستعملة أثناء تعبئة قاعدة البيانات.

3.2.2. تصور النموذج والهندسة التقنية لقاعدة البيانات

كما هو الشأن بالنسبة لجميع الأنظمة المعلوماتية التي تمكن من تخزين البيانات بشكل منظم، ارتكز النظام الخاص بالهيئة تقنيا على ثلاث مكونات أساسية :

- **الشبكة المعلوماتية** : هي مجموعة من الحواسب لتحصيل وتعديل ومراجعة المعلومات، مرتبطة بحاسوب مركزي خاص بتخزين المعطيات؛
- **قاعدة البيانات** : هي طريقة منطقية لتمثيل المعطيات في جداول لكي تمكن من إضافة وتعديل ومراجعة المعلومات بسهولة وفي أي وقت؛
- **برنامج معلوماتي** : هو أداة متطورة تمكن مستعملي قاعدة البيانات من التجاوب معها بطريقة مبسطة.

أ- تصور الشبكة المعلوماتية

تبنت الهيئة شبكة معلوماتية وفق المعايير الدولية (Standard) المتعارف عليها في هذا المجال، لتسهيل الاستعمال المشترك للمعلومات والطابعات بين مختلف المستعملين للشبكة وفرق عملها، وفي نفس الوقت الاستفادة من سهولة الوصول لشبكة الانترنيت.

كما قامت الهيئة بعزل الشبكة الخاصة بقاعدة البيانات عن الشبكة الأخرى، وذلك بالنظر إلى أهمية المعلومات المخزنة بقاعدة البيانات وضمانا للحفاظ على سريتها. ولهذا وجب حماية هذه الأخيرة من كل تسرب خارجي أو داخلي. وقد استعملت الهيئة أزيد من 50 حاسوبا متطورا وأكثر من 20 طابعة مدبرة من طرف حاسوب مركزي. ويوضح الرسم التالي هندسة هذه الشبكة :

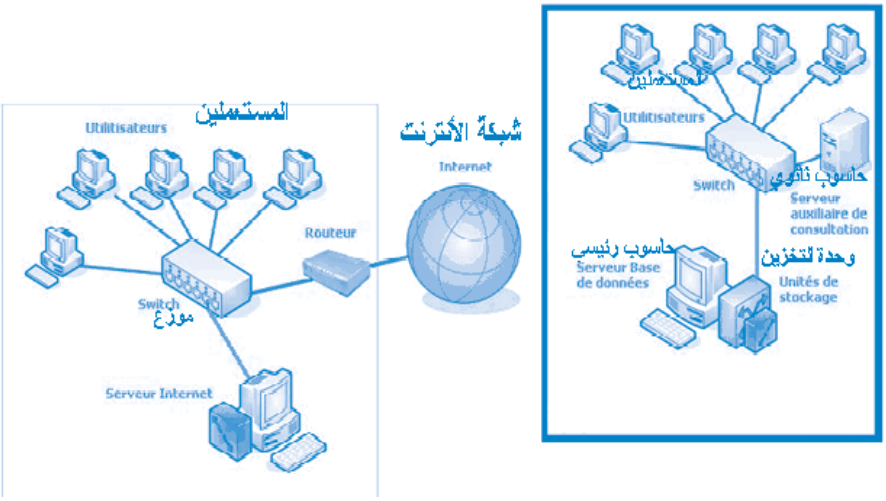

ب- تصور قاعدة البيانات

من أجل ضمان تدبير الملفات الكبيرة العدد، كلفت الهيئة شركة مختصة لوضع تصور قاعدة بيانات تمكن من إنشاء فضاء لتسجيل البيانات ومعالجتها أوتوماتيكيا بواسطة الحاسوب.

ج- تصور البرنامج المعلوماتي

قامت الشركة بتطوير برنامج معلوماتي خاص بالهيئة قصد معالجة المعلومات التي تم تجميعها وتدبير الملفات وتتبع مسارها إلى غاية البت فيها. وقد مكن النظام المعلوماتي من تطعيم قاعدة البيانات بالمعلومات عن طريق التحصيل واستغلال تلك المعلومات.

يتكون النظام المعلوماتي من عدة وحدات (eludoM) خاصة بكل ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من ملفات وأحداث ومدن ومناطق. وقد تم إعداد دليل لكيفية استعمال هذه الوحدات.

4.2.2. الوسائل المادية والبشرية

انطلاقا من التصور المعد ودراسة الأعمال المرتبطة بتفعيل نظام المعلومات، تم إعداد لائحة بالوسائل المادية: قاعات مجهزة بشبكة اتصال، موزعان، حواسب، طابعات، برامج معلوماتية، أدوات لحفظ المعلومات، ومعدات أخرى.

أما فيما يخص الوسائل البشرية، فقد تقرر إجراء اتصالات قصد الحصول على أكبر عدد من الترشيحات بناء على مواصفات محددة سلفا، بالاعتماد على ترشيحات مؤسسات علمية وغيرها (الوكالة الوطنية لتشغيل الأطر، الجامعات والكليات، ...). وقدرت الحاجيات على مستوى الموارد البشرية لتفعيل نظام المعلومات أثناء مرحلة التصور بحوالي 140، إلا أن الممارسة أبانت عن أن الحاجة كانت تفوق ذلك حيث تم تشغيل 193 فردا وهذا بسبب ظهور مهام طارئة لم تكن مبرمجة سلفا.

3. تفعيل النظام

من أجل تفعيل هذا النظام، تم الاعتماد على تنظيم الأعمال بوحدة نظام المعلومات في إطار مهمتين أساسيتين: تتمثل الأولى في تحصيل المعطيات؛ والثانية في استغلال قاعدة البيانات وصيانة الآليات المعلوماتية. وتم القيام بعملية تفريغ المعطيات الواردة من مختلف المصادر، التي تولاها فريق التحليل والتجهيز الأولي، تحت إشراف أعضاء الهيئة بالإضافة إلى عمليات استكمال المعلومات ميدانيا والاستماع بمقر الهيئة.

و خضعت الطلبات، بعد تحليلها، للتحصيل وكانت موضوع استكمال البيانات، مع تدبير محكم وفق النظام المعلوماتي، لتصبح جاهزة للاستغلال من قبل الهيئة وفرق عملها في ممارسة المهام والأنشطة (جلسات الاستماع، التحريات، جبر الأضرار، التقرير الختامي.)، وذلك إلى حين اعتماد القرارات النهائية.

1.3. تحليل الطلبات

تم إسناد مهمة الإشراف على عملية تحليل الطلبات لأحد أعضاء الهيئة، بمساعدة بعض مسؤولي الوحدات الإدارية. وفي هذا الصدد، تم عقد اجتماعات قصد دراسة عملية تحليل الطلبات وتوحيد المفاهيم والمصطلحات، وكذا منهجية العمل لتفادي الصعوبات التي تم ذكرها سابقا. وسمي الفريق الذي كلف بهذه المهمة بفريق التحليل والتجهيز الأولي وتم الاحتفاظ بإمكانية توزيع المهام داخله وفق حاجيات ومتطلبات كل مرحلة.

انطلقت هذه العملية مع بداية يوليوز 2004، وتطلب إنجاز هذه المرحلة حوالي ثلاثة أشهر(يوليوز، غشت وشتنبر) من العمل المتواصل حيث استخرجت الإحصائيات الأولية مع نهاية شهر غشت حوالي نسبة 90 من مجموع الطلبات الواردة على الهيئة. وتجدر الإشارة إلى أن عملية التحليل لم تتوقف طيلة مدة اشتغال الهيئة كلما دعت الضرورة لذلك. وأسندت للفريق المكلف بها المهام التالية :

- تصنيف الطلبات حسب اختصاصات الهيئة ونوع الانتهاك؛
- قراءة الطلبات من اجل فرز الضحايا وواضعي الطلبات؛
- تفريغ المعطيات ببطاقة المعلومات من خلال الطلبات والوثائق المتوفرة؛
- تسجيل المشاكل والصعوبات التي تعترض عملية التحليل.

بالإضافة إلى الطلبات والمرفقات اعتمد فريق التحليل، أثناء تفريغ المعطيات، على مصادر أخرى للمعلومات تتجلى خصوصا في نسخ الأحكام الصادرة وأقوال الصحف، وكل ما من شأنه أن يفيد في استكمال المعلومات المتعلقة بالملفات.

و أسندت هذه المهمة إلى فريق يتكون من عناصر اشتغلت في مرحلة سابقة إلى جانب الهيئة. وتم تكوين لجنة داخلية مختلطة، ضمت أعضاء بالهيئة ومسؤولين عن وحدات إدارية لتولي عملية اختيار المساعدين المرشحين بناء على مواصفات تم تحديدها سلفا. أسفرت هذه العملية، التي أجريت مدة أسبوع، عن اختيار 67 مساعدا أغلبهم طلبة جامعيون وباحثون في مجالات العلوم الإنسانية والسياسية. تم تنظيم حلقات تكوينية للعناصر المنتقاة، من أجل التعريف باختصاصات ومهام الهيئة، والمهام التي

ستسند إليهم. وأجريت لهم تطبيقات منهجية وعملية حول نماذج من طلبات متنوعة، وعلى تقنيات تعبئة قاعدة البيانات. هذا من جهة، كما حرصت الهيئة على تحسيسهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم أثناء تفريغ المعطيات، وذلك بتفحص الطلبات بدقة وعدم إغفال بعض المعلومات، وكذا الالتزام بضمان سرية أعمال الهيئة.

و قبل نهاية هذه العملية، ظهرت الحاجة ملحة لتكوين وحدة تتولى مراقبة الملفات التي تم تخزين المعلومات المتعلقة بها في قاعدة البيانات، قصد ضمان دقة وصحة المعلومات المحصلة. وقد اعتمد نظام صارم للمراقبة البعدية، وذلك باختيار فريق مكون من عشرة أفراد، من أفضل العناصر التي شاركت في عملية التحليل والتجهيز الأولي. وتتجلى هذه العملية في مراقبة عمليتي التحليل والتحصيل وذلك بمقارنة المعطيات الواردة ببطاقة المعلومات مع ما ورد بالطلب والمرفقات، من جهة، ومطابقتها بما حصل بقاعدة البيانات اعتمادا على بطاقة ملخص المعلومات، من جهة أخرى.

وبالموازاة مع ذلك، تم تكوين فريق آخر لتحليل الطلبات المصنفة في إطار إعادة النظر[وهي الطلبات التي سبق البت فيها من قبل هيئة التحكيم السابقة]، وكذا لضم المعلومات الخاصة بملف نفس الضحية الذي وردت بشأنه طلبات متعددة. وقد تطلبت هذه العملية مجهودات كبيرة من أجل تدقيق المعلومات، للتأكد من ضمها أثناء عملية التحصيل، حيث كشفت هذه الأخيرة عن وجود أكثر من 2000 طلب مكرر. إلا أنه كان يصعب أحيانا التصريح بضم بعض الطلبات لملفات سبق تحصيلها، لنقص المعلومات، الأمر الذي كان يستدعي الرجوع إلى الملف الأصلي للتأكد من الضم. كما شملت العملية ملفات ضحايا فتح لهم أكثر من ملف، نظرا لعدم وجود معلومات تثبت الهوية أو أخطاء واردة بالطلبات خاصة من ذوي الحقوق، وهمت 1116 ملفا، وقد تطلب إنجاز هذه المهمة وقتا أطول.

و قبل إحالة الطلبات على فريق التحليل والتجهيز الأولي، كان يتم تسجيلها وكذا الوثائق المرفقة بها بوحدة الأرشيف والتوثيق. و يمكن تلخيص العمليات المرتبطة بهذه المرحلة في الرسم الموالي:

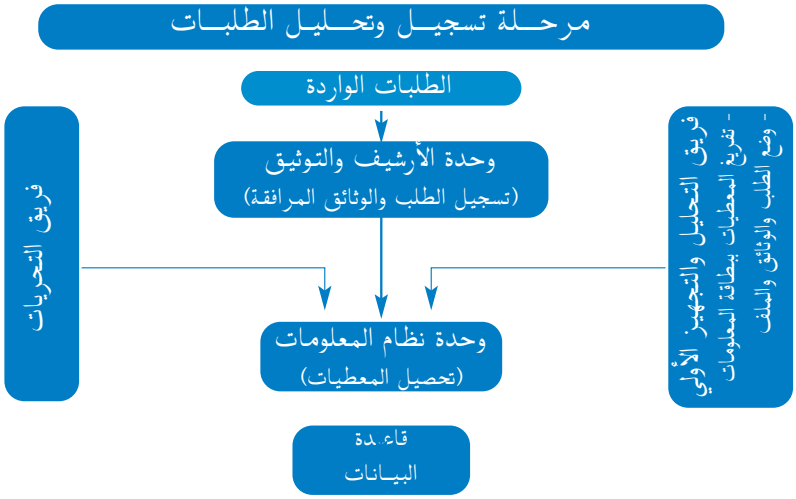

2.3. تحصيل المعطيات

بالموازاة مع عملية التحليل الأولي للطلبات، انطلقت عملية تحصيل المعطيات بتاريخ 14 يوليوز 2004. وتعتبر هذه العملية أساس النظام المعلوماتي، بالنظر لحجم المعلومات المتوفرة ودرجة الدقة المطلوبة. وقد تمت وفق طريقة تعتمد على تولي المكلفين بالرقن تحصيل المعطيات، مع الأخذ بعين الاعتبار مقارنة المعلومات بما ورد بملخص الوقائع أثناء التحصيل.

ولإنجاز هذه المهمة، تم توظيف فريق متخصص في التحصيل، بناء على مسطرة نظمت عملية استقبال الترشيحات وإجراء اختبارات كتابية وشفوية تقنية في هذا المجال بناء على مواصفات محددة سلفا. وقد بلغ العدد الإجمالي للراقنات 52 راقنة لتحصيل المعطيات، عبر مراحل وحسب الحاجيات وطبيعة العمل. وقبل مباشرة العمل، استفاد الفريق المكلف بالرقن من دورة تكوينية تركزت حول التعريف بمهام الهيئة والدور المنوط به، وكذا الالتزام بالسرية.

وقد أسندت لهذا الفريق المهام التالية:

- فتح ملف لكل ضحية؛
- تحصيل المعلومات التي تتضمنها بطاقة المعلومات أو وثائق أخرى؛
- طبع ملخص المعلومات؛
- البحث عن أرقام ملفات الضحايا؛
- طبع مراسلات لاستكمال البيانات؛
- ضبط وتحصيل المعلومات الخاصة بالملفات موضوع ضم أو مراقبة؛
- تحصيل المعلومات الإضافية الواردة من خلال عملية استكمال البيانات أو الاستماع.

3.3. استكمال البيانات

خلال مرحلتي تحليل وتحصيل المعطيات بقاعدة البيانات تبين أن مجموعة من الطلبات المتعلقة بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي توصلت بها الهيئة من مختلف جهات المملكة وخارجها، يكتنفها نقص في المعلومات والوثائق. لذا قررت الهيئة إنجاز هذه العملية لإعداد ملفات الضحايا وكذا سياق الأحداث لإثبات حقيقة الانتهاكات الماضية وتجميع الأدلة وعقد لقاءات مباشرة مع الضحايا.

وقد تم إنجاز هذه المهمة عبر طريقتين: تمثلت الأولى في القيام بزيارات ميدانية، حيث تم اختيار بعض المناطق أخذا بعين الاعتبار عدد الطلبات الواردة منها، وأهمية الأحداث التي وقعت بها؛ بينما تمثلت الثانية في توجيه مراسلات إلى الطالبين عبر البريد. ومن أجل تسهيل عملية المراسلات تم تطوير برنامج معلوماتي مندمج. أما بالنسبة للطالبين الذين استهدفتهم عملية استكمال البيانات ميدانيا، فقد تم إشعارهم بتاريخ ومكان الاستقبال، وكذا الوثائق المطلوب إحضارها. وقد شملت هذه العمليات جماعات قروية ومدن بأقاليم: أزيلال، بني ملال، الحسيمة، الناضور، العيون، بوجدور، السمارة، الداخلة، طانطان، طاطا، كلميم وآسا- الزاك. واستغرقت هذه العملية الميدانية فترة ما بين دجنبر 2004 وأبريل 2005.

ويبين الجدول أسفله المناطق ومراكز الاستقبال التي شملتها العملية، حسب الأقاليم وتواريخ إنجازها:

الإقليم	جماعة أو مدينة مركز الاستقبال	تاريخ العملية
	جماعة انركي	من 13 إلى 15 دجنبر 2004
	جماعة زاوية أحنصال	من 17 إلى 19 دجنبر 2004
	جماعة تيلوكيت	من 21 إلى 27 دجنبر 2004
أزيلال	جماعة افورار	دجنبر 200429
	جماعة واويزغت	من 13 إلى 19 دجنبر 2004
	جماعة ايت اوقبلي	من 21 إلى 25 دجنبر 2004
	مدينة أزيلال	من 27 إلى 28 دجنبر 2004
	جماعة تكلفت	من 13 إلى 28 دجنبر 2004
	مدينة بني ملال	من 13 إلى 14 دجنبر 2004
بني ملال	جماعة تغزيرت	من15 إلى 20 دجنبر 2004
	جماعة القصيبة	من21 إلى 24 دجنبر 2004

العيون	جماعة طرفاية مدينة العيون	من 04 إلى 06 فبراير 2005 من 04 إلى 13 فبراير 2005
بوجدور	مدينة بوجدور	من 08 إلى 09 فبراير 2005
الداخلة	مدينة الداخلة	من 11إلى 12 فبراير 2005
طانطان	مدينة طانطان	من 04 إلى 07 فبراير 2005
أسا - الزاك	مدينة آسا- الزاك	09 فبراير 2005
طاطا	مدينة طاطا	11 فبراير 2005
كلميم	مدينة كلميم	11 فبراير 2005
السمارة	مدينة السمارة	من 04 إلى 11 فبراير 2005
الناظور	مدينة الناظور	من 26 إلى 30 ابريل 2005
الحسيمة	مدينة الحسيمة	من 26 إلى 30 ابريل 2005

إن التعاطي الايجابي للسلطات المحلية والمنتخبين، بكل مراكز الاستقبال مع فرق العمل التي كلفت بهذه العملية، حيث وفروا لهم ظروف وإمكانيات العمل وكل ما يلزم لإنجاح هذه العملية، وكذا الصدى الايجابي الذي خلفته لدى الضحايا أو ذوي حقوقهم جعل منها مناسبة أخرى لتواصل الهيئة مع الضحايا وعائلاتهم.

وتزامنت عملية استكمال المعلومات بالأقاليم الجنوبية مع الندوات واللقاءات التي قام بها الرئيس وأعضاء من الهيئة مع المنتخبين والأعيان ونشطاء المجتمع المدني، وكذا الضحايا وذويهم، والاهتمام بحالات طبية مستعجلة. وقد خلفت بذلك ارتياحا وانطباعا ايجابيا لدى الضحايا وجل المستمع إليهم. وقد أشرف على هذه العملية عضو من الهيئة بجهة تادلة أزيلال، وعضوان بمناطق الريف، حيث صادف فترة إنجاز هذه العملية التحضير لجلسة الاستماع العمومية بمدينة الحسيمة.

وتعد هذه العملية جزءا من منهجية العمل التي اعتمدتها الهيئة، ليس فقط من أجل استكمال البيانات، وإنما أيضا للبحث عن الحقيقة، وتجميع كل العناصر المتعلقة بوقائع الانتهاكات في حد ذاتها، وكذلك تعميق الدراسة في سياقات الأحداث المرتبطة بتلك الانتهاكات.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة راسلت جميع الضحايا أو ذوي الحقوق غير القاطنين بالجهات التي تمت بها عملية استكمال البيانات ميدانيا بالإضافة إلى الضحايا القاطنين خارج المملكة، حيث تم إعداد مطبوع خاص يبين المعلومات الناقصة والوثائق المطلوبة.

4.3. الاستقبال بمقر الهيئة

اعتبرت الهيئة الاستماع مصدرا أساسيا لاستكمال البيانات وجمع المعطيات، سواء بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالضحية نفسه، أو الإلمام بالسياقات التاريخية للأحداث التي عرفها المغرب خلال مراحل معينة.

لقد اختلفت وتعددت أسباب زيارة الضحايا لمقر الهيئة، وذلك تبعا لتطور مراحل عمل هذه الأخيرة. ففي البداية كان يتم وضع طلبات جديدة من طرف الضحايا أو ذوي حقوقهم، بحيث كان يتم استقبالهم وتسلم الطلبات مع إعطائهم نسخة من الطلب تحمل تاريخ وضعه. كما كان يتم تقديم أجوبة عن استفساراتهم وتساؤلاتهم. وبعد ذلك أصبح دور الاستقبال لا يقتصر على وضع طلبات جديدة فحسب، بل أصبح يشمل :

- طلبات الحصول على معلومات حول الملف؛
- إضافة وثائق أو معطيات للملف؛
- عرض حالات صحية مستعجلة؛
- تقديم طلبات تتعلق بتسوية الوضعية الإدارية؛
- تقديم طلبات تتعلق بالإدماج الاجتماعي؛
- التعبير عن المعاناة وتقديم شهادات شفوية عن الانتهاكات.

ولوحظ ارتفاع معدل الاستقبال عندما شرعت الهيئة في مراسلة الطالبين أو ذوي حقوقهم من أجل استكمال المعلومات والوثائق المتعلقة بملفاتهم، حيث بلغ المعدل اليومي للزائرين حوالي 32 زائرا في اليوم، وأحيانا تجاوز عددهم المائة، ولذلك كانت الهيئة تعمل على تعزيز الفريق المكلف بالاستقبال والاستماع حسب الحاجة. وخلال شهري فبراير ومارس2005 ، تم تنظيم الاستماع بشكل مشترك مع مساعدين من وحدة جبر الأضرار، وذلك من أجل التأكد من بعض المعطيات التي يحتاجها الفريق في تجهيز الملفات للبت.

ولقد عرفت بعض جلسات الاستماع حضور ضحايا كان لهم دور في بعض الأحداث أو شاهدين عليها، كما شكل الاستقبال أيضا أحد المصادر الأساسية في اختيار شهود أدلوا بشهاداتهم خلال جلسات الاستماع العمومية، بحيث كان الفريق المكلف بالاستقبال والاستماع يقدم اقتراحات حول ضحايا تنطبق عليهم المعايير المحددة من قبل لجنة تنظيم جلسات الاستماع العمومية.

وبعد انتهاء مرحلة استكمال تجهيز الملفات من ناحية الوثائق والمعطيات، أصبح سبب زيارة أغلب الضحايا لمقر الهيئة هو معرفة مآل ملفاتهم وتاريخ انتهاء البت فيها، فيما كان البعض الآخر يرغب في معرفة مصير طلباته حول تسوية أوضاع إدارية أو يعرض حالات صحية كان يتم التنسيق بشأنها مع الوحدة الطبية للهيئة.

كما كانت مصلحة الاستقبال تقوم بالرد على المكالمات الهاتفية التي تتلقاها الهيئة من الضحايا، بحيث يتم التأكد من هوية الشخص والمعلومات الواردة بالطلب، ويتم تزويده بالمعلومات المطلوبة أو إخباره بالوثائق الناقصة في ملفه. و في أغلب الأحوال كان الضحايا الذين يتصلون بالهاتف مستقرين في مدن بعيدة أو خارج المغرب.

5.3. تجهيز الملفات

بعد انتهاء عمليتي التحليل واستكمال المعلومات، تم تشكيل فريق آخر أنيطت به مهمة تجهيز الملفات تحت إشراف فريق العمل المكلف بجبر الأضرار. و مكنت هذه المهمة من تزويد قاعدة البيانات بالمعلومات المترتبة عن تجهيز الملفات والبت فيها من خلال خلق مصدر آخر بنظام المعلومات لاستقبال تلك المعلومات سمي بجبر الأضرار، وهو الذي تحصل به المعلومات الواردة بعد تجهيز الملفات والبت فيها. وقد مكن هذا المصدر من استخراج الإحصائيات المعتمدة من قبل الهيئة.

ويمكن توضيح مصادر المعلومات الموجودة بقاعدة البيانات، من جهة، وكذا الإجراءات التي تم إتباعها لتحصيل المعطيات، من جهة أخرى، في الرسمين المواليين :

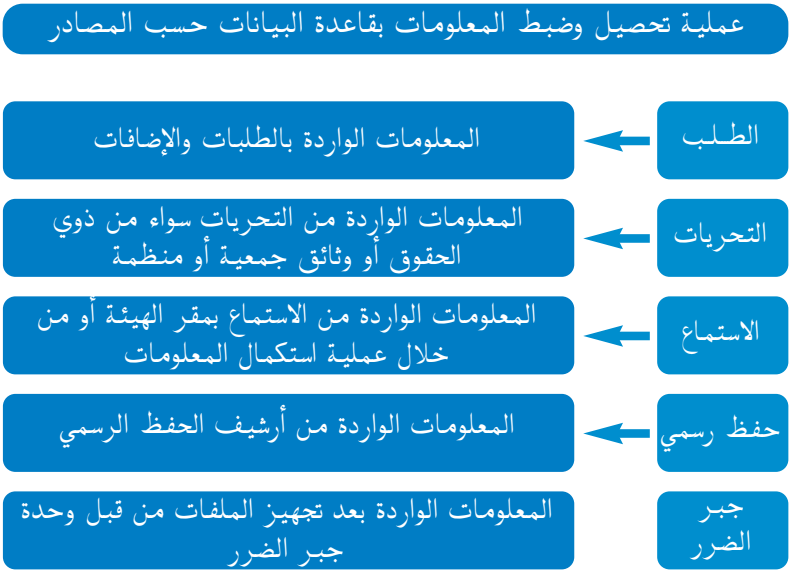

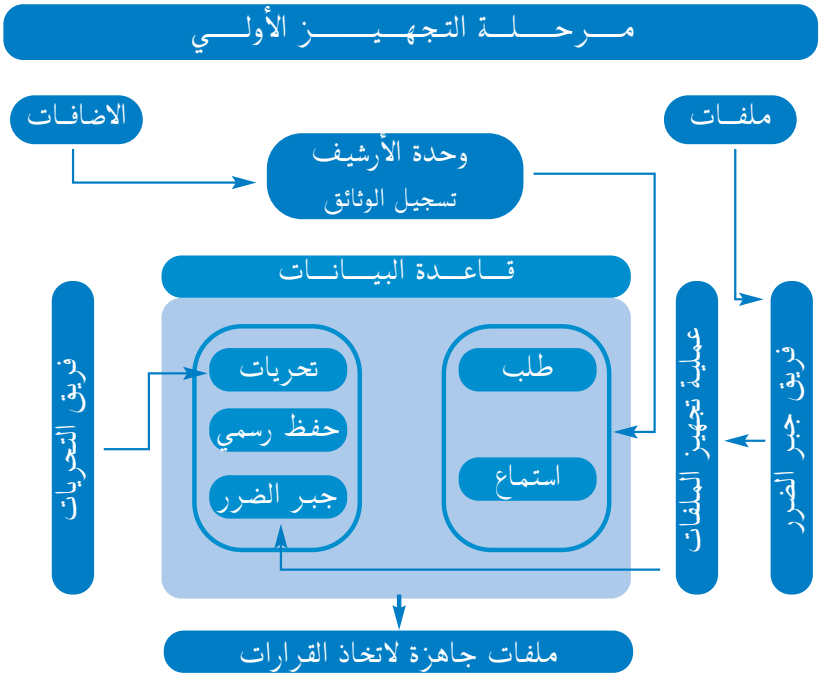

6.3. استغلال قاعدة البيانات وتحليل المعطيات

سهر على إدارة قاعدة البيانات مهندسون إعلاميون وتقنيون متخصصون في الميدان، منذ إرساء هذا النظام، بالإضافة إلى تكليفهم بأعمال صيانة الآليات المعلوماتية. وقد أوكلت إليهم المهام التالية :

- تثبيت الموزع وأدوات الاستعمال وإنشاء قاعدة البيانات؛
- تامين صيانة وتهييء قاعدة البيانات؛
- صيانة ومراقبة ولوج مستخدمي قاعدة البيانات؛
- تامين سلامة النظام؛
- مراقبة نتائج قاعدة البيانات؛
- وضع تصميم حفظ وإعادة جميع المعطيات بقاعدة البيانات؛
- إدارة شبكة المعلومات لهيئة الإنصاف والمصالحة.

كما قام الفريق التقني بتنقية وضبط المعطيات المخزنة بقاعدة البيانات بصفة مستمرة، وانطلاقا من عدة ''معايير تطابق'' بين مختلف المتغيرات، وكذا إعداد برامج معلوماتية لاستخراج الإحصائيات الأولية موازاة مع طلبات فرق العمل واللجان الخاصة والوحدات الإدارية.

ففيما يخص عملية تحليل المعطيات، تم الاعتماد على طريقة '' مكعبات'' (Cubes) معدة مسبقا ترتكز على وحدات للقياس ومحاور للتحليل، وتم إعداد برنامج معلوماتي لتطبيق هذه الطريقة. وتعتبر وحدة القياس كمؤشر يدل على مجموع المعطيات المتعلقة بمتغير كمي أو نوعي(مثال: عدد الضحايا، عدد الانتهاكات...). ويقصد بمحاور التحليل كل المتغيرات التوضيحية والتفسيرية التي تمكن من تحليل وحدة القياس(مثال: وحدة القياس هي عدد الضحايا، ومحاور التحليل هي السن، الجنس، نوع الانتهاك، الأضرار...)، الشيء الذي تطلب من الهيئة تحديدا مسبقا لوحدات القياس ومحاور التحليل، وفقا لمتطلبات التقرير الختامي.

7.3. تدبير الملفات

يحتوي البرنامج المعلوماتي على عنصر أساسي يمكن من تدبير وتسجيل مسار جميع الملفات بين مختلف فرق العمل والوحدات الإدارية. والغرض من ذلك هو تسجيل المعطيات التالية:

- نوع المهمة بالنسبة لملف أو مجموعة من الملفات؛
- المسؤولون عن تسليم واستلام الملفات؛
- تاريخ التسليم والرجوع؛
- فريق العمل أو الوحدة التي تسلمت الملفات.

وهكذا يمكن رصد المسار العام لكل ملف، منذ إنشائه، بنظام المعلومات، إلى حين التقرير فيه من لدن الهيئة.

4. الإكراهات والصعوبات والحلول المناسبة

بالرغم من المجهودات المبذولة من لدن أطر الهيئة، خلال مراحل تحديد الحاجيات وتصور نظام المعلومات، فقد اعترضت مرحلة تفعيل هذا النظام وإنجاز الأعمال المرتبطة به، إكراهات وصعوبات تم التغلب على مجملها بعد عملية استكمال المعلومات.

ويمكن تلخيص أهم الصعوبات التي اعترضت وحدة نظام المعلومات والحلول المتخذة حسب المراحل في النقط التالية :

1.4. على مستوى التحليل والمراقبة

واجهت عملية تحليل الطلبات الواردة على الهيئة، أثناء تعبئة بطاقة المعلومات المتعلقة بضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، صعوبات تطلبت من المشرفين على الوحدة تكييفها وتوجيهها قصد حلها، موازاة مع تطور الأعمال. ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- وردت في الطلبات أشكال وأصناف وتعابير متعددة تتعلق بانتهاكات، أضرار ومطالب، استعصى تصنيفها؛ مما استدعى اعتماد تصنيفات مؤقتة في انتظار البت في الموضوع من قبل الهيئة؛
- وجود عدة مجموعات صغيرة متفرعة عن مجموعات كبرى تم على أساسها تصنيف الطلبات، ولذلك تمت بانتظام عملية مراجعة وتدقيق الروابط والعلاقات بين المجموعات، قصد تصنيفها ضمن المجموعات الكبرى المعتمدة؛
- وردت في الطلبات أسماء متعددة تخص مراكز الاحتجاز المرتبطة بممارسة الانتهاكات الجسيمة وهي تهم نفس المركز؛ مما تطلب إجراء بحث حول الأحداث والمراكز المستعملة؛
- صعوبة تفريغ محتويات بعض الطلبات في بطاقة المعلومات، حيث تكون غير مستوفية للمعلومات التي من الممكن أن تفي بالغرض المطلوب، أو تكون غامضة، نتيجة اختلاف مستويات وأصناف طلبات الضحايا، باختلاف سياقات وظروف الأحداث التي عاشها المغرب ما بين 1956 و1999، و بقدر ما كانت هناك طلبات واضحة ومكتملة البيانات والوثائق، وردت طلبات فارغة من كل ما من شأنه أن يكون مفيدا؛
- صعوبة تحديد المجموعة الكبرى التي ينتمي إليها ملف الضحية وذلك في حالتين: الأولى عندما يصرح الضحية أنه تعرض لعدة انتهاكات خلال أحداث مختلفة؛ والثانية عندما يكون الانتهاك مرتبطا بأكثر من حدث، وفي هذا الصدد، تم اتخاذ القرار بتصنيفها، أخذا بعين الاعتبار الحدث ونوع الانتهاك والمدة؛
- صعوبة التمييز بين الضحية والمتضرر وبين ما إذا كان الطلب مقدما من قبل الضحية أو من طرف ذوي الحقوق، الأمر الذي استوجب انتظار نتائج عملية استكمال المعلومات لاتخاذ القرار المناسب؛
- استحالة تسجيل اسم الضحية وهويته أحيانا أثناء عملية التحليل. وفي هذه الحالة يتم ملء بطاقة المعلومات اعتمادا على صلة الضحية بواضع الطلب، وذلك بتسجيله في خانة ''الاسم المعروف به'' في انتظار عملية استكمال المعلومات؛
- صعوبة تحديد الضحية عندما يكون واضع الطلب متضررا ولم يذكر اسم الضحية الأمر الذي تطلب وقتا للتدقيق.

2.4. على مستوى التحصيل

واجهت عملية تحصيل المعطيات بقاعدة البيانات عراقيل وصعوبات تقنية وموضوعية، أهمها :

- عدم تحديد اسم الضحية في بعض الأحيان، لعدم وروده بالطلب، كان يحول دون تحصيل باقي المعلومات المتعلقة بهوية الضحية بقاعدة البيانات؛
- استعمال رقم بطاقة تعريف وطنية واحدة لأكثر من ضحية، نتيجة ورود طلبات تحمل نفس الرقم بطاقة التعريف الوطنية ؛
- صعوبة اتخاذ قرار بضم بعض الملفات بسبب نقص المعلومات المتعلقة بها؛
- استغراق عملية ضم الطلبات المتعلقة بنفس الضحية والواردة من مختلف الجهات وقت طويل، سواء أثناء عملية التحليل أو التحصيل؛
- تضارب بعض المعلومات الواردة في الطلب بالمعلومات الصادرة عن مصدر آخر.

5. خلاصة

يعتبر نظام المعلومات الذي وضعته الهيئة، إحدى الأدوات الأساسية التي اعتمدت عليها في إطار معالجة المعلومات الخاصة بضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. حيث مكن من إنشاء قاعدة بيانات ساعدت جميع فرق العمل والوحدات الإدارية على إنجاز مهامها. فأمام الكم الهائل من المعلومات التي تم تجميعها من مختلف المصادر وكذا المدة الزمنية المحددة للهيئة لإنجاز مهامها، فقد لعب نظام المعلومات دورا مهما في ضبط وتدقيق المعطيات وكذا التنسيق وتنظيم الأعمال رغم الصعوبات التي اعترضته. كما ساعدت قاعدة البيانات على إنجاز المهام المنوطة بالهيئة من خلال تدبير وحفظ المعلومات واستغلال وتحليل المعطيات، كما ونوعا.

أما الصعوبات التي اعترضت تفعيل نظام المعلومات، فهي تعود في مجملها إلى عامل الضغط الزمني وكثرة المهام، بالإضافة إلى تطور حاجيات فرق العمل والوحدات الإدارية بالموازاة مع تقدم العمل، الأمر الذي استدعى إنشاء البطاقة (reihcif) خاصة بفريق التحريات وإنشاء قاعدتي بيانات أخرى ثانوية: الأولى من قبل وحدة جبر الأضرار؛ والثانية تتعلق بالجانب الصحي للضحايا. ومع أنه تم إنشاء هاتين القاعدتين باستقلال عن نظام المعلومات، فقد تم استغلال كل المعطيات المحصلة بهما لفائدة النظام المعلوماتي العام للهيئة وقاعدة البيانات المرتبطة به.

و تعتبر قاعدة بيانات الهيئة أرشيفا أساسيا لما تتضمنه من معلومات ومعطيات وهي بذلك تشكل مصدرا مهما يمكن الاستعانة به للقيام بأبحاث ودراسات بفضل ما تتضمنه من معطيات حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في الماضي وضحاياها.

الفصل الرابع
الخطة التواصلية

تقديم

شرعت الهيئة في وضع خطتها التواصلية منذ اجتماعها الدوري السادس، انطلاقا من الأوراق التي أعدها أعضاء الفريق الخاص الذي كلف بالموضوع، والدراسة التي أعدها أحد الخبراء في التواصل والإعلام. وقد راعت في إعداد هذه الخطة السياق الخاص بمسار تسوية ملف ماضي الانتهاكات، والسياق العام السياسي والمجتمعي، وحددت لها أهدافا وفئاتا من أجل تأمين انخراط واسع في هذا المسار. ولبلوغ تلك الأهداف استعملت وسائط متعددة ومتنوعة ملائمة لتبليغ المواد موضوع التواصل، كما نظمت أنشطة عامة وخاصة ساهمت في عمليتي التواصل والإعلام. وقد اعترضت تفعيل الخطة التواصلية للهيئة إكراهات وصعوبات، عملت على تدليلها باعتماد المرونة والحرص على تجنب التدخلات الصحفية غير المدروسة.

أولا- السياق الخاص

لقد حرصت الهيئة،طبقا لنظامها الأساسي، على وضع خطة تواصلية ضمانا لإشراك كل قطاعات المجتمع في تتبع أعمالها والتفاعل معها، و تأمين تواصل مستمر مع الضحايا أو عائلاتهم وممثليهم، ووسائل الإعلام السمعي البصري والصحافة، وسائر مكونات المجتمع المدني . وانطلاقا من اختصاصاتها ومهامها، وتفعيلا لخطة العمل العامة، اعتبرت الهيئة التواصل والإعلام وربط علاقة مستمرة مع الرأي العام إحدى الأدوات الأساسية للنهوض بتلك المهام، وتحقيق أهداف الشراكة والتعاون مع مختلف الأطراف في مسار تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتوجه نحو المستقبل. وقد روعي في إعداد هذه الخطة السياق المغربي العام الذي تتفاعل بداخله اتجاهات رأي متعددة، وتطبعه تصورات وانطباعات وانتظارات متعددة ومتفاوتة اتجاه الهيئة.

وبالنظر لطبيعة مهامها، والمدة الزمنية المحددة لولايتها، فقد التزمت الهيئة المرونة من حيث برمجة الأنشطة التواصلية، بشكل يتيح فرصة التفاعل مع البرامج العامة لخطة عملها، من جهة، والتعامل اليقظ مع الأحداث وردود الفعل المختلفة، وضمان الاستماع الجيد والمتفاعل مع المحيط، من جهة أخرى. ويمكن تلخيص الاعتبارات التي استحضرتها الهيئة في إعداد خطتها التواصلية في العناصر التالية :

- الفعالية ؛
- النجاعة ؛
- المرونة ؛
- مراعاة الوضع العام السياسي والمجتمعي ؛
- التفاعل مع البرامج المحددة لتنفيذ خطة العمل ؛
- المواكبة واليقظة.

ثانيا- الأهداف الرئيسية للخطة التواصلية

تمثلت الأهداف الرئيسية لهذه الخطة في :

- إشراك الرأي العام في تفكير جماعي وبناء حول أهمية مهام الهيئة؛
- المساهمة في عقلنة النقاش العمومي الحر والمتعدد للوقائع السياسية والاجتماعية وسياقاتها المرتبطة بمهام الهيئة؛
- العمل على بعث إرساليات ذات شحنة رمزية ومقنعة لحفظ الذاكرة؛
- ضمان الوضوح والشفافية فيما يتعلق بالمعايير المعتمدة من طرف الهيئة ومساطرها
- دعم مصداقية الهيئة والعمل على تحسين صورتها؛
- التعريف المستمر بحصيلة ومستوى تقدم أعمال الهيئة؛
- تقديم أجوبة دقيقة ومقنعة على أسئلة المشتكين والشركاء والرأي العام؛
- اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة حيال التشويش على عمل الهيئة وأنشطتها؛
- التحكم في سيولة مواد الاتصال التي أنتجتها الهيئة والموجهة لشرائح الرأي العام المختلفة المعنية بمختلف وسائل الإعلام والاتصال؛
- تشجيع مهنيي الإعلام والتواصل على الانخراط في أنشطة الهيئة وإغنائها، وخاصة حول مواضيع التحريات ونتائجها، والتوعية والتربية في مجالات المصالحة وثقافة حقوق الإنسان؛

ثالثا- الفئات المستهدفة

لقد أدى إنشاء الهيئة إلى خلق حماس في المجتمع، وأبان عن نوع من الدعم والرد الإيجابي على هذه المبادرة التاريخية، وهو المناخ الذي عملت الهيئة على استغلاله إعلاميا للتواصل مع مختلف فئات الضحايا وعائلاتهم وممثليهم. وفي هذا الصدد، عملت الهيئة على تحديد أولويات في المرحلة الأولى من خطتها التواصلية، منها مثلا التركيز على بعض الحالات ذات الرمزية الخاصة، من قبيل استقبال عائلاتي بنبركة والمانوزي والاستماع إليهما. كما ركزت الخطة على الهيئات الحقوقية والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات، فضلا عن تنظيم لقاءات تواصلية مع الجامعات ومراكز البحث العلمي.

ويمكن تلخيص الفئات المستهدفة في الخطة التواصلية للهيئة فيما يلي:

- الضحايا والعائلات: الفئات الأولى المستهدفة هم الضحايا وعائلاتهم، وأصحاب الحقوق، حيث ينبغي الاستماع إليهم واستباق انتظاراتهم، وتوفير الأجوبة الملائمة عنها بصورة واضحة ومقنعة؛
- المنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية، المعنية لتمكينها من المواكبة المستمرة لأشغال وأنشطة الهيئة؛
- الفاعلون الجمعويون في التنمية المحلية في المناطق المعنية بانتهاكات خاصة، لتأمين انخراطهم في المسار، وخاصة بالنسبة لجبر الأضرار على النطاق الجماعي؛
- السلطات العمومية المعنية مباشرة بمهام الهيئة: تحسيسها بطبيعة تلك المهام والإكراهات وانتظارات الضحايا، بواسطة عقد لقاءات إخبارية أو تفاوضية سادتها في الغالب الروح البناءة والتشاركية؛
- الرأي العام الوطني: إشراكه على نطاق واسع، بالانخراط في مسلسل جبر الأضرار وإعادة التأهيل والإدماج والمصالحة؛
- الرأي العام الدولي للتعريف بأنشطة الهيئة، والتجربة المغربية في مجال تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛
- الصحافة الوطنية والمحلية في المناطق المعنية بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛
- الجامعات ومراكز البحث؛
- مؤسسات التعليم والتربية؛

رابعا- الوسائط المستعملة

منذ بداية أشغال الهيئة، ساهمت العديد من المنابر الإعلامية في مواكبة وتغطية أنشطتها. وفي هذا الصدد لعبت قناتا التلفزيون العمومي دورا أساسيا، بصورة منظمة ومستمرة، ليس فقط في تغطية أنشطة الهيئة، ولكن أيضا في إنتاج برامج خاص بمواضيع ذات الصلة بمهام الهيئة. وهكذا عملت الهيئة على عقد اتفاقات شراكة مع كل منهما، لتحديد مجالات وشروط مشاركتهما في أنشطتها. كما أن الإذاعة الوطنية، باللغتين العربية والأمازيغية، وبعض الإذاعات الجهوية انخرطت بصورة مستمرة في تغطية أنشطة الهيئة، وإنتاج برامج خاصة. وتعاقدت الهيئة كذلك مع فعاليات سينيمائية شابة لإنتاج أفلام توثيقية لأنشطتها. وبشكل عام، عملت الهيئة على تنويع الوسائط المستعملة في خطتها التواصلية، حسب المواضيع والفئات المستهدفة، ومراحل إنجازها للمهام الموكولة إليها.

ويمكن تلخيص الوسائط المستعملة فيما يلي:

- استعمال الهاتف، عبر مركز استقبال هاتفي بمقر الهيئة، لتمكين الطالبين وكل الشركاء، ومختلف المعنيين، من طلب المعلومات أو التوضيحات، من جهة، وتمكين الهيئة نفسها من تمرير إرسالياتها والمعلومات المطلوبة منها، من جهة اخرى؛
- إحداث موقع الهيئة على الانترنيت واستعمال البريد الإلكتروني ؛
- توزيع المنشورات والمطبوعات الخاصة بأنشطة الهيئة؛
- الاستماع لأفراد أو مجموعات محدودة، دون جلسات الاستماع العمومي؛
- إقامة الندوات والتصريحات واللقاءات الصحفية؛
- اللقاءات الإخبارية والتشاورية؛
- إجراء الحوارات والمناقشات الإذاعية والتلفزيونية؛
- نقل الأحداث الخاصة المواكبة لأعمال الهيئة ذات الشحن الرمزية بالنسبة لتسوية ملف ماضي الانتهاكات، مثل تدبير القضايا الخاصة بالرفات والمدافن والكشف عن مصير المختفين...؛
- المعارض؛
- وضع الأفلام الوثائقية وأفلام الفيديو التوثيقية لأنشطة الهيئة؛
- حفظ التسجيلات السمعية البصرية؛
- حفظ مجموعات الوثائق المكتوبة؛

ردمك
9954-8719-9-3

إيداع قانوني
2006/1913

الكتاب الخامس

المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان

ساحة الشهداء ص.ب 1341، 10.001، الرباط، المغرب

الهاتف 07 22 18/72 22 037 212 - الفاكس 56 68 72 037 212

الموقع الإلكتروني : www.ccdh.org.ma

البريد الإلكتروني : ccdh@menara.ma / ccdh@ccdh.org.ma